برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير
مجلس الادارة
عن أعمال دورته التاسعة

١٣ - ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون

الملحق رقم ٢٥ (A/36/25)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير
مجلس الادارة
عن أعمال دورته التاسعة

١٣ - ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون

الملحق رقم ٢٥ (A/36/25)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الأصل بالانكليزية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١-٢	١
الفصل			
الأول	- المسائل التي نظر فيها مجلس الادارة أثناء دورته التاسعة وتتطلب الانتباه بصورة محددة من الجمعية العامة و/ أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣-١٣	٢
الثاني	- تنظيم الدورة	١٤-٣١	٦
الثالث	- المناقشة العامة	٣٢-١٧٤	١٣
الرابع	- مسائل التنسيق	١٧٥-١٨٨	٣٨
الخامس	- المسائل المتعلقة بالبرنامج	١٨٩-٣٩٣	٤٢
	ألف - مشروع أهداف البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة وبنيته ودرجة تفصيله	١٩٠-٢٠٦	٤٢
	باء - البرنامج البيئي ، ١٩٨٠-١٩٨٣ ...	٢٠٧-٣٤٢	٤٩
	جيم - المخصصات المدرجة في الميزانية	٣٤٣-٣٤٦	٧٤
	دال - الموافقة على المقررات	٣٤٧-٣٩٣	٧٤
السادس	- صندوق البيئة	٣٩٤-٤٧٧	٨١
	ألف - تنفيذ برنامج الصندوق	٣٩٥-٤٠٩	٨١
	باء - ادارة الصندوق	٤١٠-٤٦٤	٨٤
	جيم - التقرير المالي والحسابات لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩	٤٦٥-٤٦٩	٩٥

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	دال — برنامج تقييم المشروع	٤٧٠—٤٧٧	٩٦
السابع	— شؤون الادارة والميزانية	٤٧٨—٥٠٦	٩٩
	ألف — تقرير الأداء عن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ والميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣	٤٧٨—٤٩٨	٩٩
	باء — التقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) للسنة الأولى المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ من فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١	٤٩٩—٥٠٤	١٠٣
	جيم — الأماكن المخصصة للأمم المتحدة في نيروبي	٥٠٥—٥٠٦	١٠٤
الثامن	— مسائل أخرى	٥٠٧	١٠٥
التاسع	— جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لمجلس الادارة وموعد ومكان انعقادها	٥٠٨—٥١٠	١٠٦
العاشر	— جدول الأعمال المؤقت لدورة مجلس الادارة ذات الطابع الخاص للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية وموعد الدورة ومكانها	٥١١—٥١٢	١٠٧
الحادي عشر	— اعتماد التقرير	٥١٣—٥٣٦	١٠٨
الثاني عشر	— اختتام الدورة	٥٣٧	١١٢

المرفقات

الأول	— مقررات مجلس الادارة في دورته التاسعة	١١٣
الثاني	— الأعمال المتصلة بعلاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية	١٧١
الثالث	— الوثائق المعروضة على مجلس الادارة في دورته التاسعة	١٧٧

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ ــ يقدم تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته التاسعة الى الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د ــ ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ .

٢ ــ وقد عقدت الدورة التاسعة لمجلس الادارة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من ١٣ الى ٢٦ ايار/مايو ١٩٨١ . واعتمد المجلس التقرير الحالي في الجلسة ٩ من الدورة المعقودة في ٢٦ ايار/مايو ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الادارة أثناء دورته التاسعة وتتطلب الانتباه بصورة محددة من الجمعية العامة و/ أو المجلس الاقتصادى والاجتماعي

٣ - رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، بالقرار ٣٣٤٥ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ أن يقدم تقريرا الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بصفة مستمرة ، عن نتائج البحث المتعدد التخصصات في علاقات الترابط بين السكان ، والموارد ، والبيئة والتنمية مقرونا بتعليقات مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عند الاقتضاء . وبعد النظر في التقرير الثاني للأمين العام عن الموضوع (E/1981/65) ، وجه مجلس الادارة ، بالفقرة ١٠ من المقرر ٩/١ الجزء الثاني ، المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ (انظر المرفق الأول بهذا التقرير) ، نظر المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى آرائه عن ذلك التقرير التي أعرب عنها في الفقرات ٦ - ٨ من المقرر . وقرر المجلس بالفقرة ٩ من نفس المقرر ، ان يرفق بهذا التقرير ، تقرير المدير التنفيذى الذى أعده على أساس توصيات فريق الخبراء العالي المستوى عن الموضوع ، الذى دعاه للانعقاد في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وقد أرفق التقرير المقصود بمذكرة المدير التنفيذى عن الموضوع (UNEP/GC.9/2/Add.4) ، واستنسخ في المرفق الثاني من هذا التقرير . وتنعكس الآراء التي عبرت عنها الوفود التي حضرت الدورة التاسعة للمجلس حيال تقرير الأمين العام ومذكرة المدير التنفيذى ، في الفقرات ٦٧ - ٦٩ و ١٧٩ و ٢٨٨ من هذا التقرير .

٤ - وفي الفرع ' ثالثا ' من المقرر ٩/١ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، احاط مجلس الادارة علما بنوايا المدير التنفيذى ، كما اشير اليها في تقريره عن الموضوع (UNEP/GC.9/2/Add.1) ، فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ ، التي لها صلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وبالفقرة ٣ من الفرع ' ثالثا ' قرر المجلس ، استجابة أيضا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٢١٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتعلق بخدمات اللغة العربية ، تعديل الفقرة ١ من المادة ٦٣ من نظامه الداخلي لادخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل في مجلس الادارة .

٥ - وعملا بالفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذى قررت فيه الجمعية عقد دورة ذات طابع خاص لمجلس الادارة في عام ١٩٨٢ ، فان المجلس أوصى الجمعية العامة ، بالمقرر ٩/٢ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، بعد أن نظر في التقرير المقدم من المدير التنفيذى استجابة للفقرة ١٥ من ذلك القرار (UNEP/GC.9/2/Add.2) ، باعتماد مشروع قرار يتعلق بالدورة ذات الطابع الخاص . ويظهر نص مشروع القرار في الفقرة ١ من

Digitized by UNOG Library

المقرر (انظر المرفق الأول من هذا التقرير) . وتوجه أيضا نظر الجمعية الى الفقرة ٦ من المقرر ، التي يدعو المجلس فيها الجمعية للنظر بعين التأييد في الآثار المالية التي تترتب على عقد الدورة ذات الطابع الخاص . وللاطلاع على الآراء التي عبرت عنها الوفود بشأن الموضوع ، انظر الفقرات ٨٤ — ٨٧ .

٦ — وربما ودت الجمعية العامة أيضا أن تحيط علما بأن المجلس يدعو ، بالفقرة ٢ من مقرره ٤/٩ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ ، عن البيئة وسباق التسلح ، اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح الى النظر في ادراج بند عن أثر سباق التسلح على الطبيعة في مشروع جدول أعمال الدورة . وللاطلاع على الآراء التي عبرت عنها الوفود في هذا الموضوع ، انظر الفقرات ٨١ و ٨٢ و ١٣٧ الى ١٤٢ . وقد تم اعتماد المقرر بالتصويت بنداء الأسماء : وترد تفاصيل التصويت في الفقرة ١٤٠ .

٧ — ورجت الجمعية العامة من مجلس الادارة بقرارها ٣٤٣٦ (د — ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ان يواظب على اطلاعها سنويا عن أية اتفاقية دولية جديدة تعقد في ميدان البيئة وعن حالة الاتفاقيات الموجودة ، مع الاشارة بصفة خاصة الى التصديقات ، والانضمامات ، وسريان المفعول ، وكذلك عن النية التي عبرت عنها بعض الحكومات خلال السنة بين جلستي المجلس بأن تصبح اطرافا في مثل هذه الاتفاقيات . وعليه ، فان المجلس ، بالفقرة ٥ من المقرر ٩/١٠ ألف المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ (انظر المرفق الأول) أذن للمدير التنفيذي بأن يحيل للجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، تقريره عن الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة (UNEP/GC.9/5/Add.1) مع الملحق الرابع لقائمة هذه الاتفاقيات والبروتوكولات (UNEP/GC/INFORMATION/5/Supplement 4) . وسيكونان أمام الجمعية في تلك الدورة كوثيقتين منفصلتين .

٨ — وبالقرار ١٨٣/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، رجت الجمعية العامة من مجلس الادارة ان يقدم لها تقريرا في دورتها السادسة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن المشكلات المتعلقة بالتلوث البحري . وبالمقرر ٩/١٠ ألف ، الفقرة ٦ ، اذن المجلس للمدير التنفيذي أن يحيل تقريره عن الموضوع (UNEP/GC.9/5/Add.4) ، باسم المجلس ، كما طلب في القرار السابق . وسيكون التقرير أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ وأمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين كوثيقة منفصلة . وللاطلاع على آراء الوفود بالنسبة لمسألة التلوث البحري ، انظر الفقرات ٢٩٥ — ٢٩٩ .

٩ — وبالقرار ١٩٨٠/٤٩ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، ناشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، صياغة مقترحات ملموسة ومحددة عن الطاقة والبيئة تهدف الى القيام باسهام فعال وايجابي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك ، عن طريق مجلس الادارة ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ . وأكدت الجمعية العامة ، في الفقرة ٦ من القرار ٧٤/٣٥

Digitized by UNOG Library

المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وناشدت برنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يسهم بنشاط وان يشارك في الاعداد للمؤتمر . وعلى ذلك فقد تود الجمعية ان تحيط علما بأن مجلس الادارة ، استجابة منه لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قد اذن في الفقرة ٧ من المقرر ٩/١٠ ألف المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ للمدير التنفيذي بأن يقدم ، باسم المجلس ، التقرير المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الطاقة (UNEP/GC.9/5/Add.4) ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ . واعتمد المجلس أيضا مقررات تتعلق بالمؤتمر (المقرر ٩/٧ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١) وتتعلق بالأعمال المتعلقة بالطاقة بوصفها واحدا من مكونات برنامج البيئة (المقرر ٩/١٨ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١) . وتنعكس آراء الوفود عن هاتين النقطتين في الفقرات ١٠٤ و ١٠٥ و ٣١٢ الى ٣١٧ من هذا التقرير .

١٠ — وبالقرار ٣٤/١٨٦ ، المؤرخ أيضا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمتعلق بالتعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، رجت الجمعية من مجلس الادارة أن يقدم لها في دورتها السادسة والثلاثين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار . وبعد أن اعتبر المجلس التقرير الذي أعده المدير التنفيذي كأساس لتقريره هو (UNEP/GC.9/2/Add.5) قرر المجلس بالمقرر ٩/١٩ باء المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ (انظر المرفق الأول) أنه لا يكفي لذلك ، ورجا من المدير التنفيذي ، ان يعد ، بالتشاور مع الحكومات ، تقريرا لينظر فيه المجلس في دورته العاشرة يتعلق على وجه الحصر بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ، دون أن يتضمن توصيات فيما يتعلق بتحديد أو تعريف الموارد الطبيعية المتقاسمة . وعليه ، سيتم تقديم التقرير المقصود عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين (انظر الفقرة ٥٣١ من هذا التقرير) . وللاطلاع على مناقشة هذا الموضوع في اللجنة الأولى للدورة التابعة لمجلس الادارة ، انظر الفقرات ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٧٤ الى ٣٨٠ .

١١ — وبالقرار ٣٥/٧٢ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، رجت الجمعية العامة من مجلس الادارة أن يستمر في ابلاغها سنويا ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية السهلية . وعليه فان المجلس أذن في الفقرة ٥ من مقرره ٩/٢٢ باء المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ للمدير التنفيذي بأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقريره عن تنفيذ خطة العمل في المنطقة السودانية السهلية (UNEP/GC.9/8/Add.1) . وسوف يكون التقرير أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمام الجمعية العامة كوثيقة منفصلة . وسوف تحيط الجمعية العامة علما أيضا بأن الفقرة ٣ من المقرر التي يقرر فيها المجلس ضم دولة بنن الى البلدان التي تستحق تلقي مساعدة من خلال مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية ، تشكل استجابة للفقرة ٥ من القرار ٣٥/٧٢ . وتنعكس المناقشات المتصلة بالموضوع أثناء انعقاد مجلس الادارة في الفقرات ٩٩ و ٢٥١ و ٢٥٢ من هذا التقرير .

١٢ — وبالفقرة ١٢ من القرار ٣٥/٧٤ ، قامت الجمعية العامة ، مرددة أحكام الفقرة ٩ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٤٩ بدعوة الحكومات للنظر في المقترحات التي سيتم

Digitized by UNOG Library

بواسطتها استخدام اشتراكات اضافية في صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل اتخاذ تدابير لمعالجة المشكلات البيئية الخطيرة في البلدان النامية ، آخذة في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من القرار ٣٤/١٨٨ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ورجت من مجلس الادارة أن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ . وعليه قدم المدير التنفيذى الى مجلس الادارة في دورته التاسعة تقرير عن الموارد الاضافية لمواجهة مشكلات البيئة في البلدان النامية (UNEP/GC.9/10/Add.2) استعرض فيه مجموعة من التدابير تضمن توفير موارد اضافية لصندوق البيئة ، وتشمل وسائل جديدة للتمويل ، وزيادة الاشتراكات من خلال السبل المالية القائمة ، والاقتراح السويدى المقدم في الدورة الثامنة لمجلس الادارة(١) والذى نوقش أيضا في اللجنة الثانية للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين بشأن انشاء نافذة خاصة في صندوق البيئة . ونتيجة للمناقشات التي جرت في اللجنة الثانية للدورة (انظر الفقرات ٤٣٨ — ٤٥١ من هذا التقرير) قرر المجلس في مقرره ٩/٢٤ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ (انظر المرفق الأول) تأجيل رده على الطلب المقدم من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي حتى دورته العادية العاشرة .

١٣ — وبالمقرر ٩/٢٧ جيم المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، رجا مجلس الادارة من الجمعية العامة أن توعز الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تستعرض بتعمق تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج التي يتكبدها صندوق البيئة ، آخذة في اعتبارها مناقشات مجلس الادارة بشأن هذه المسألة في دورته التاسعة ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس في دورته العاشرة . وتنعكس المناقشات المتصلة بذلك في الفقرات ١١٣ و ٤٨٠ الى ٤٩٨ من هذا التقرير .

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/35/25) الفقرة ٨٠ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

١٤ - نظرا الى غياب الرئيس ، افتتح الدورة السيد ف . أ . كوزلوف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ، نائب رئيس مجلس الادارة في الدورة الثامنة .

باء - الحضور

١٥ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الادارة (١) ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	البرازيل
اثيوبيا	بلجيكا
الارجنتين	بلغاريا
استراليا	بنغلاديش
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	بنما
الامارات العربية المتحدة	بوتسوانا
اندونيسيا	بوروندى
أوروغواى	بيرو
اوغندا	تايلند
ايسلندا	تركيا
ايطاليا	الجماهيرية العربية الليبية
باكستان	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

---

(١) تحددت العضوية في مجلس الادارة بالانتخابات التي جرت في الجلستين العامتين ٨٥ و ٩١ من الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، المعقودتين في ١٥ و ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، على التوالي ، وفي الجلسة العامة ١٠٧ من الدورة الرابعة والثلاثين ، المعقودة في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وفي الجلسة العامة ٨٤ من الدورة الخامسة والثلاثين ، المعقودة في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ (المقررات ٣٣/٣٢٣ و ٣٤/٣٢٠ و ٣٥/٣١٣) .

Digitized by UNOG Library

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
الجمهورية الديموقراطية الالمانية
زائير
سرى لانكا
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غينيا
فرنسا
فنزويلا
الكويت
كينيا
ليبيريا
ماليزيا
مصر
المكسيك
ملاوى
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
نيوزيلندا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا

١٦ - ومثلت الدول التالية غير الاعضاء في مجلس الادارة :

اسبانيا
اسرائيل
بنن
بولندا
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية كوريا
الدانمرك
رواندا
ساحل العاج
سوازيلند
الصومال
عمان
الفلبين

Digitized by UNOG Library

فنلندا	النرويج
قبرص	النمسا
الكرسي الرسولي	نيجيريا
كمبوتشيا الديموقراطية	هنغاريا
كندا	اليمن الديموقراطية
كولومبيا	اليونان
الكونغو	

١٧ - ومثل أيضا بصفة مراقب المؤتمر الوطني الافريقي ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا .

١٨ - ومثلت الامانة العامة للأمم المتحدة بواسطة ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

١٩ - ومثلت هيئات الأمم المتحدة ووحدات الامانة العامة التالية :

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

اللجنة الاقتصادية لاوروبا

اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية

٢٠ - ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

Digitized by UNOG Library

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للارصاد الجوية

٢١ - ومثلت المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التالية :

مصرف التنمية الافريقي

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مجلس التعاضد الاقتصادى

الاتحاد الاقتصادى الاوروبي

جامعة الدول العربية

منظمة الوحدة الافريقية

وبالاضافة الى ذلك كانت ٣٧ منظمة غير حكومية ممثلة بصفة مراقب .

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٢٢ - في الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة ، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨١ ، انتخب مجلس الادارة بالتزكية أعضاء المكتب التالية اسماؤهم :

الرئيس : السيد م.ج. ماغارينيوس دى ميليو (أوروغواى)

نواب الرئيس : السيد عبد البار أ. القين (المملكة العربية السعودية)

السيد لوثر هيرتل (الجمهورية الديموقراطية الالمانية)

السيد جون كوفي أوفيه (غانا)

المقرر : السيد ف. ل. شلنجمان (هولندا)

دال - وثائق التفويض

٢٣ - وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس الادارة ، فحص المكتب وثائق تفويض الوفود التي حضرت الدورة التاسعة للمجلس . ووجد المكتب وثائق التفويض صحيحة وقدم تقريرا بذلك الى المجلس الذى اعتمد تقرير المكتب في الجلسة ٩ من الدورة ، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو .

Digitized by UNOG Library

هاء - جدول الاعمال

٢٤ - في أثناء النظر في جدول الاعمال المؤقت في الجلسة الافتتاحية للدورة ، احتج عدد من الممثلين على وجود ممثل ما يسمى بـ "كمبوتشيا الديموقراطية" في مجلس الادارة ، باعتبار انها دولة غير موجودة . وأشاروا الى أن الشعب الكمبوتشي قد اطاح بنظام بول بوت الملطخ بالدم وأن هذا النظام لا يمثل أحدا ؛ واعتبروا أن وجود ممثل لنظام أباد ملايين الناس في دورة للمجلس هو أمر غير مناسب وأن الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي هو حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

٢٥ - ووفقا للمادة ٦٧ من النظام الداخلي ، أعطى الرئيس الكلمة لممثل كمبوتشيا الديموقراطية الذى أعرب عن استيائه من المناورات المتكررة من جانب الاتحاد السوفياتي ووفود أخرى والرامية الى التشكيك في صحة مشاركة وفده في جلسات الأمم المتحدة ، وأشار الى أن هذه المسألة قد حسمتها الجمعية العامة في القرار ٣٥/٤ ألف وباء المؤرخين في ١٣ تشرين الاول /اكتوبر و ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ على التوالي . وقال ان المجلس ينبغي أن يدين هذه المناورات التي ترمي الى اضفاء الشرعية على الحرب العدوانية التي تشنها فييت نام ، بدعم من الاتحاد السوفياتي ، ضد كمبوتشيا الديموقراطية ، وأن يدعو الى انسحاب القوات الفييتنامية تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٢٦ - وقال ممثل الصين ان الوفود حضرت الى دورة المجلس تحدوها روح التعاون والتفاهم ، وأن بيان ممثل الاتحاد السوفياتي يفسد هذه الروح ويشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة من الدول الاعضاء مستقلة وذات سيادة . وأضاف ان قرار الجمعية العامة ٣٥/٤ ألف وباء قد اتخذ دون تصويت مما يعني ضمنا اعترافه بحكومة كمبوتشيا الديموقراطية ممثلا شرعيا للشعب الكمبوتشي وأشار الى أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بوصفه عضوا في منظومة الأمم المتحدة أن يمتثل لقرارات الجمعية العامة ، وأن وفده لذلك يعتقد أن المجلس ينبغي أن يعود فورا الى الاداء السليم لاعماله .

٢٧ - ثم أقر المجلس جدول الاعمال المؤقت للدورة ، بصيغته التي ووفق عليها في دورته الثامنة (٢) وفيما يلي جدول الأعمال بالصيغة التي أقر بها .

"١ — افتتاح الدورة .

٢ — تنظيم الدورة :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) جدول أعمال الدورة وتنظيم اعمالها .

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون الملحق رقم ٢٥ (A/35/25) الصفحتان ١٥٥ و ١٥٦ .

Digitized by UNOG Library

٣ - وثائق تفويض الممثلين .

٤ - تقدير المدير التنفيذى وحالة البيئة :

٥ - مسائل التنسيق

٦ - المسائل البرنامجية .

٧ - تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحّر .

٨ - صندوق البيئة :

(أ) تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٨٠ ؛

(ب) ادارة صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

(ج) التقرير المالي والحسابات لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

(د) تقييم المشاريع والبرنامج .

٩ - مسائل الادارة والميزانية .

١٠ - جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها .

١١ - جدول الأعمال المؤقت لدورة مجلس الادارة ذات الطابع الخاص للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، وموعد الدورة ومكانها .

١٢ - مسائل أخرى .

١٣ - تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العامة .

١٤ - اختتام الدورة " .

واو - تنظيم أعمال الدورة

٢٨ - نظر مجلس الادارة ، في الجلسة الافتتاحية للدورة ، في مسألة تنظيم أعمال الدورة في ضوء الاقتراحات المقدمة من الأمانة العامة في شروحات جدول الأعمال المؤقت وفي ضوء الجدول الزمني للجلسات الذى اقترحه المدير التنفيذى (UNEP/GC.9/1/Add.1 و Corr.1) . واتفق على أن ينظر في البند ٤ في اطار مناقشة عامة .

٢٩ - وفي الجلسة ذاتها ، قرر مجلس الادارة انشاء لجنتي دورة واحالة بنود من جدول الأعمال لهما على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

اللجنة الأولى للدورة : البندان ٦ و ٧ من جدول الأعمال ؛

اللجنة الثانية للدورة : البنود ٨ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و ٩ من جدول الأعمال .

وعيّن السيد عبد البار أ . القين (المملكة العربية السعودية) والسيد لوثر هيرتل (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، نائبا الرئيس ، رئيسين للجنتين الأولى والثانية للدورة ، على التوالي :

زاى — أعمال اللجنتين

٣٠ — عقدت اللجنة الأولى ١٤ جلسة في الفترة من ١٣ الى ٢٥ ايار/مايو . وانتخبت في الجلسة الأولى السيد جان — بابتيست موكورى (بوروندى) مقررا واعتمدت خطة عملها وجدولا زمنيا مبدئيا . ويرد نص تقرير اللجنة في الفصل الخامس .

٣١ — وعقدت اللجنة الثانية ١٤ جلسة في الفترة من ١٣ الى ٢٥ ايار/مايو . وانتخبت في الجلسة الأولى السيد جيلبرت ساباتي (فرنسا) مقررا وأقرت جدولا زمنيا مؤقتا لأعمالها . ويرد نص تقرير اللجنة في الفصلين السادس والسابع .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

المناقشة العامة

٣٢ - كانت أمام المجلس ، عند مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال في الجلسات العامة من ٢ الى ٧ من الدورة ، الوثائق التالية : التقرير الأولي المقدم من المدير التنفيذي (UNEP/GC.9/2 مع اضافات عن قرارات ومقررات الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (Add.1) ، وعن دورة مجلس الادارة ذات الطابع الخاص في عام ١٩٨٢ Add.2/Corr.1, 2 وAdd.2 ، وعن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية (Add.3) ، وعن الاعمال المتصلة بعلاقات الترابط بين السكان ، والموارد ، والبيئة والتنمية (Add.4 ، وبها ملحق يرد فيه تقرير ذو صلة بالموضوع قدمه الأمين العام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي) ، والبيان الاستهلالي الذي أدلى به المدير العام (Add.5) ، وتقرير تمهيدي عن وضع قائمة بالمواد الكيميائية الخطرة (Add.6) ، بالاضافة الى تقرير عن " حالة البيئة : مواضيع مختارة - ١٩٨١ " (UNEPIGc.913) .

٣٣ - وأوجز المدير التنفيذي ، في بيانه الاستهلالي الذي أدلى به في الجلسة الافتتاحية ، التطورات الرئيسية التي طرأت على المجتمع الدولي منذ دورة المجلس الثامنة ، والترتيبات المتخذة لعقد دورة مجلس الادارة ذات الطابع الخاص ، والأمور المتعلقة بالبرنامج والصندوق .

٣٤ - وقال انه في جولة المفاوضات العالمية المقصود بها علاج عدم الاستقرار الحالي الذي لم يسبق له مثيل وانعدام التوازن الهيكلي في الاقتصاد العالمي ، لا تمثل البيئة سوى أحد المجالات التي يجب أن يحل فيها التعاون محل المواجهة . وقد يظهر أن الظروف الاقتصادية الكالحة تنتقص من طابع الاستعجال الذي تتسم به الاهتمامات البيئية ، بيد أن اهمال هذه الاهتمامات قد أسهم بصورة هامة في الحالة الراهنة . وما زال سباق التسلح جاريا على نطاق مزعج ، اذ يلتهم الآن أكثر من ٥٠٠ بليون دولار سنويا من الموارد التي كان من الأفضل تخصيصها للتنمية ، فضلا عما له من تأثيرات ضارة على البيئة . وكان هناك أمل في أن تسفر الدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عن تدابير لايقاف سباق التسلح وخفض حدة التوتر الدولي .

٣٥ - واستطرد قائلا انه منذ عقد الدورة الثامنة لمجلس الادارة ، أقرت الجمعية العامة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (القرار ٣٥/٣٦) الذي راعى تماما الاعتبارات البيئية . وقد أبرز عددا من المشاكل البيئية التي تتطلب جهودا مكرسة لكفالة الحفاظ على تنمية اقتصادية معتدلة بيئيا . والجهود المبذولة لزيادة الطعام وتحسين مستويات التغذية وترشيد انتاج الطاقة واستهلاكها لها أهمية خاصة . كما طالبت الجمعية باجراء المزيد من الابحاث عن علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، والتي كان أمام المجلس مقترحات بشأنها .

٣٦ - وذكر أن البيئة ستمثل قضية هامة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والمؤتمر المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والمؤتمر المعني بأقل البلدان نموا ، واضاف قائلا

Digitized by UNOG Library

ان جميع هذه المؤتمرات ستستأنف أو تعقد في المستقبل القريب . وأعرب عن أمله في أن توضح مناقشات المجلس المواقف التي ينبغي اتخاذها في هذه المؤتمرات ، وأكد للاعضاء أنه في وسعهم الاعتماد على أمانة برنامج الامم المتحدة للبيئة في الاسهام بصورة ملائمة في هذه المؤتمرات .

٣٧ — وقال انه كان على مجلس الادارة أن يشرع ، في الدورة الحالية ، في عملية الاعداد للذكرى العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية التي ستحل في عام ١٩٨٢ . وستضم الدورة ذات الطابع الخاص الموضوعين المتلازمين وهما تقييم للانجازات المحققة حتى الآن والتطلع الى المستقبل حتى نهاية القرن وما بعد ذلك . وقد عدد في تقريره الى المجلس الانشطة المختلفة المقترحة من الأمانة العامة للاحتفال بالذكرى .

٣٨ — وأعلن انه سيستخدم استعراض للانجازات الرئيسية في تنفيذ خطة عمل ستوكهولم بالاضافة الى تقرير عن حالة البيئة بعد مضى عشر سنوات على مؤتمر ستوكهولم ، واستعراض اهداف برنامج الامم المتحدة للبيئة لعام ١٩٨٢ كأساس للنظر فيما تم للبيئة في خلال العقد الماضي . وستؤدى هذه الوثائق بدورها الى الورقات ذات النظرة المستقبلية : وثيقة المنظور ، واتجاهات عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العقد القادم ، والبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة للفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٩ . وخططت الأمانة لكي تتضمن عملية الاعداد وشائج متبادلة ، ومجالا واسعا قدر الامكان للتأثير المتبادل بين الموضوعين . وقد حاولت الأمانة ان تعد جدولا مشتركا للاستعدادات بالاشتراك مع الحكومات ، والاوساط العلمية ، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى .

٣٩ — وفيما يتعلق بوثيقة المنظور ، اظهرت المشاورات أن مهمة تحديد جدول أعمال طويل الأجل وتحديد الاهداف الطموحة للمجتمع العالمي يجب أن تأتي بعد التوصل الى اتفاق بشأن الافكار المشتركة ويجب أن تعتمد الى حد كبير على آراء الحكومات . واقترح ، نتيجة لذلك ، أنه يجب اعداد الجزء الاول فقط من وثيقة المنظور لعام ١٩٨٢ ، وتأجيل النظر في الوثيقة بكاملها حتى عام ١٩٨٤ .

٤٠ — ولمساعدة المجلس في مهمته المزدوجة في استعراض الانجازات الرئيسية وتحديد اتجاهات العمل الرئيسية في العقد التالي ، اقترحت الأمانة اعداد وثيقة مناقشة واحدة مكونة من أربعة أجزاء . يلخص الجزء الاول منها التغيرات الحاصلة في البيئة وفي الافكار المتكونة عنها كما اتضحت من تقرير عام ١٩٨٢ عن حالة البيئة ؛ ويوجز الجزء الثاني الانجازات المتحققة في تنفيذ خطة عمل ستوكهولم ؛ وسيوجز الجزء الثالث الافكار المشتركة عن قضايا البيئة على المدى الطويل ، وسيحدد الجزء الأخير التوصيات المتعلقة بالاتجاهات الرئيسية لعمل برنامج الامم المتحدة للبيئة في العقد التالي .

٤١ — وقرر المجلس ، في دورته الثامنة ، أنه يجب رسم اهداف عام ١٩٩٢ في الوقت المناسب للعرض على الدورة العاشرة . بيد أنه ، نظرا لأن البرنامج المتوسط الاجل على مستوى المنظومة سيحدد اهدافا مفصلة لعام ١٩٨٩ ، ونظرا لان المجلس عليه أن يحدد في عام ١٩٨٢ اتجاهات العمل في العقد التالي ، فقد يرغب المجلس في تأجيل مناقشة اهداف ١٩٩٢ حتى موعد الدورة عشرة .

Digitized by UNOG Library

٤٢ - كما نظر المجلس ، في دورته الثامنة ، في مقترحات خاصة باعداد قائمة بالمواد الخطرة وفي عقد ندوة علمية . وقد أتفق فيما بعد على أنه يجب عقد الندوة بعد الدورة ذات الطابع الخاص . وفيما يتعلق بقائمة المواد الخطرة ، كانت هناك مذكرة أمام المجلس تطلب التوجيه بشأن الاجراء المحدد الذى ينبغي اتخاذه .

٤٣ - وأشار المدير التنفيذى عند الحديث عن الأمور المتعلقة بالبرنامج والصندوق الى أنه لأول مرة يوجد أمام المجلس تقرير عن اداء البرنامج وعن التقدم المحرز في خطط العمل ومقرراته . وأضاف قائلا أنه سيرحب بآراء المجلس بشأن طريقة عرض التقرير ومحتواه على السواء .

٤٤ - ومضى قائلا ان الخطة المتوسطة الأجل تغطي الفترة السابقة لبداية البرنامج المتوسط الأجل على مستوى المنظومة في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، قد أعدت في ضوء احكام الاستراتيجية الدولية الانمائية للثمانينات . وأضاف قائلا أن المجلس مدعو الى التعبير عن آرائه فيما يتعلق بطريقة عرض الخطة ومضمونها ، ولكي يقرر مستوى التمويل المطلوب لتنفيذها . كما كان أمام المجلس مشروع الأهداف بالنسبة للبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ؛ وقال ان توجيه المجلس سيقدم له مساعدة عظيمة في التفاوض على البرنامج مع الوكالات المتعاونة ،

٤٥ - وقال انه على الرغم من النداءات الموجهة من مجلس الادارة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة فان اجمالي التبرعات المعلن عنها لصندوق البيئة بلغ ما يزيد قليلا على ١٢٥ مليون دولار مقابل الرقم المستهدف للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ وقدره ١٥٠ مليون دولار . وأضاف ان التأخر في دفع بعض المبالغ قد زاد من تعقيد الحالة ، وأن عددا كبيرا من البلدان لم تدفع التبرعات المتوقعة باستمرار في خلال العام نفسه . وقال ان هذا أمر يدعو الى الأسف الشديد ، نظرا لأن البيئة هي في الغالب عامل موحد بين البلدان المجاورة ، وبخلاف ذلك فان بعضها في حالة حرب ، كما هو موضح في الترتيبات الموجودة في غرب ووسط افريقيا ، ومنطقة البحر الكاريبي ، وخطة عمل اقليم الكويت ، وجنوب آسيا واقليم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المشار اليها في الوثائق المعروضة على المجلس . وقال ان الدعم المالي المتزايد لصندوق البيئة أمر ضرورى وأوصى المجلس بتحديد ١٢٠ مليون دولار كرقم مستهدف للتبرعات خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ . وأعلن أن مقرر المجلس بشأن ذلك الهدف سيكون مقررا بالغ الحسم بالنسبة للدورة .

٤٦ - وفي ضوء الأهداف التي ستحاول منظومة الأمم المتحدة تحقيقها للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ فان المجلس مطالب بان يعطي مؤشرا عن الموارد التي يعتقد أنه يجب توفيرها لصندوق البيئة في فترة السنوات الست : والأساس لمثل هذا الرقم الارشادى سيكون هدف الصندوق المتفق عليه للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ . كما قد يرغب المجلس في النظر في تحديد نظام يتم عن طريقه الاعلان عن التبرعات لفترة عدة سنوات في ظل فترة السنوات الست .

٤٧ - ومضى قائلا ان نصاب العملات غير القابلة للتحويل في الرصيد الاجمالي للصندوق قد هبط الى ٥٨٫٩ في المائة في عام ١٩٨٠ . وقال انه في حين أن مستوى هذه الميزانيات لم يؤثر تأثيرا كبيرا على اختيار البرامج ، فانه سيكون من المفيد لو جدد المجلس مناشدته للبلدان لتضمن تقديم ٢٥ في المائة من تبرعاتها في عام ١٩٨٢ على الاقل بعملات قابلة للتحويل ، مع زيادة النسبة فيما بعد .

Digitized by UNOG Library

٤٨ - وفيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية التي يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسؤولية عنها ، تكلم المدير عن التقدم المحرز في منطقة البحر المتوسط ، ووجه نداء لدفع التبرعات فورا لكفالة وجود جدول يعتمد عليه للتبرعات ولتجنب الصعوبات في التنفيذ .

٤٩ - وقال ان الموقعين على خطة عمل الكويت قد شرعوا في انشاء منظمتهم الاقليمية ، وأنه في أواخر هذا العام لن يكون برنامج الأمم المتحدة مسؤولا عن الاشراف على امانة هذه المنظمة أو ادارة صندوقها الاستئماني . وقال ان هذا مثال واضح على الدور الحفاز الناجح الذى يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق البيئة .

٥٠ - وقال ان هناك مقترحات بانشاء صناديق استئمانية اضافية لغرب ووسط افريقيا ولمنطقة البحر الكاريبي . وفي مواجهة مثل هذه الطلبات الجديدة فان الدور المالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في البرامج القائمة حاليا سيتناقص بالضرورة . وأعرب عن أمله في أن يقوم المجلس بمطالبة الحكومات المعنية بتقديم الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ خطط العمل هذه .

٥١ - وكان أمام المجلس تقارير عن الموارد الاضافية اللازمة لمواجهة مشاكل البيئة الخطيرة في البلدان النامية وعن الترتيبات الخاصة بتمويل خطط العمل (UNEP/Add.3,GC.9/10/Add.2) . وقال انه يتطلع الى تسلم توصيات المجلس بشأن هذه المواضيع .

٥٢ - وقال ان السنوات الأربع القادمة ، التي كان له شرف اعادة انتخابه كمدير تنفيذى خلالها، ستكون فترة تحد بالغ للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقال ان التنمية الاقتصادية المعجلة امر ضرورى بالنسبة لمعظم البشر وان اهمية البيئة في تلك العملية قد تم الاعتراف بها . وبالنسبة لقضية البيئة ، فان سياسة التعاون الجديدة ستسمح بالتحول عن الاسراف في الموارد وحماية الامتيازات الي عالم أغلى مورد فيه هو التعاون بين الشعوب والأمم الذى يحافظ عليه وينمى لخدمة الصالح العام ولصون حقوق الأجيال المقبلة . وقال ان الفشل في هذا سيمثل تبديدا للارادة والموارد بل وللمستقبل ذاته في النهاية .

٥٣ - وقال المدير التنفيذى لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ان التعاون بين المركز وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى أشار اليه في الدورة الماضية قد استمر في النمو على الرغم من ندرة الموارد .

٥٤ - وقال ان تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتقدم الذى أحرز في العقد الماضي يجب أن ينظر اليه من خلال خلفية العلاقة العريضة بين تنمية المستوطنات والحاجة الى الحفاظ على بيئة مادية صالحة لسكنى سكان العالم الذين يتزايدون بسرعة . وبالاشارة الى التوصيتين ١ ، ٤ اللتين أقرهما مؤتمر ستكهولم ، قال انه مازال هناك الكثير الذى ينبغي عمله لتنفيذ هاتين التوصيتين ؛ وفي حين أن الفقراء مازالوا يحتاجون الي بعض الحاجات الأساسية ، فان الأقلية الغنية تعاني من الآثار الجانبية لثرائها . وزيادة على ذلك فان كثيرين من الفقراء ، وبصفة خاصة في المدن الكبيرة في البلدان النامية ، يعانون من الشرور التكنولوجية التي خلقها الأغنياء .

٥٥ - ومضى قائلا ان التنمية التقليدية للمستوطنات أدت في الغالب الى ظهور تدفقات المرور المزدحمة والممتدة ، و شبكات المرافق الباهظة التكلفة وتلوث المجارى المائية وتدمير البيئة. وأضاف

Digitized by UNOG Library

ان مئات الملايين من البشر في البلدان النامية تنقصهم مياه الشرب النقية وتصريف الفضلات الصحي والمأوى الكافي الآمن والنقل الكفء الرخيص . وقال ان البنية التحتية والخدمات الحالية لم يتم التوسع فيها في الغالب بصورة سريعة كافية لخدمة الأعداد المتزايدة من البشر .

٥٦ - واستطرد قائلا ان انظمة المرور غير الملائمة تمثل مصدرا رئيسيا لتلوث الجو ، في حين أنه يمكن تخفيف الزحام عن طريق تشييد مزيد من الطرق واماكن وقوف السيارات ، ولا يتأتى ذلك الا بتكلفة عظيمة . ويتطلب التحسين على المدى الطويل تخطيطا مسبقا ، وتعزيزا للنقل العام ، وتنظيما واعيا لاستخدامات الأراضي .

٥٧ - وأردف قائلا ان تشييد المباني والبنية التحتية أيضا يشكل أخطارا بيئية . فمع زيادة التطلعات تحول الطلب من مواد البناء المتوفرة محليا والسهلة الحصول عليها الى تلك المواد المستخدمة في البلدان الصناعية . بيد أنه حتى ولو فضل بناء البيوت من الخشب فان هذا سيكون له تأثير عظيم على احراج العالم . وقال أن الابحاث الدولية لازمة لتحليل التأثير الكلي للموارد العالمية المترتبة على بناء بليون منزل في غضون فترة تتراوح مابين ٣٠ و ٥٠ سنة .

٥٨ - وقال ان المجتمع الدولي مدرك تماما للمشاكل البيئية الموجودة في المدن الكبيرة ، ولكن معلومات منظمة الصحة العالمية عن موارد المياه والصحة توحي بأن الظروف البيئية لسكان البيئة الريفية متخلفة كثيرا حتى عن ظروف الفقراء في الحضر . وأضاف ان تركيز الاستثمار العام في المدن ونقص الفرص في المناطق الريفية يعني أن استمرار نمو الاحياء الفقيرة والمستقطنات أمر لابد منه . وقال ان كثيرا من الحلول التقليدية لمشكلات النمو الحضرى فشلت في توفير حل طويل الأجل . بيد أنه بالتخطيط الجيد يمكن أن تكون المستقطنات عناصر ايجابية في التنمية . وقال ان ازالة العقبات الموضوعة امام تحسينها يمكن أن يتيح لنشاط وابداع سكانها ، الذى قد اتضح بالفعل في عدد من البلدان النامية ، أن يسهم اسهاما بالغ الفائدة في المجتمع . وبصورة أكثر عموما فان المشاكل الاقتصادية والبيئية الموجودة في كل من المدن والمناطق الريفية تتطلب توزيع الاستثمار العام توزيعا أوسع نطاقا بغية ابطاء الهجرة الجماعية الريفية . وفي نفس الوقت فان أى محاولة للتأثير على توزيع السكان يجب أن تتأصل في سياسة انمائية شاملة تنفذ على الصعيدين القومي والمحلي .

٥٩ - ومضى قائلا ان عددا متزايدا من الحكومات الراغبة في تحسين مستوطناتها قد وجدت أن تقنيات التخطيط المتوفرة لاتشمل حتى الآن أنظمة محاسبة ملائمة . وقال ان هناك حاجة الى طرق جديدة لاعطاء وزن ملائم للعوامل البيئية وفي نفس الوقت زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الصافية الى الحد الاقصى . وقال ان النقطة التي تتوازن عندها جملة التكاليف وجملة الفوائد يمكن اعتبارها نقطة التساوى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وأضاف أنه يجب أخذ جميع أنواع التكاليف والفوائد في الاعتبار حتى تلك التي يصعب تحديدها من الناحية الكمية ، وأن المعايير البيئية الراسخة ترتبط بالاهداف المنشودة . وقال ان المعايير القائمة حاليا الخاصة بدرجة متانة المباني وتوفر مرافق الصحة العامة ، والمعايير الجديدة التي تقر بشأن نوعية الجو والمياه يجب استكمالها بمعايير أخرى للرقابة ، مثل الرقابة على حجم المباني والفراغات الموجودة بينها ، وكثافتها . وأضاف قائلا ان هناك حاجة ، علاوة على ذلك ، الى ترتيبات مؤسسية يمكنها أن تستفيد فعلا من مثل هذه المعايير والى محاسبة بيئية من أجل اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بتنمية

Digitized by UNOG Library

المستوطنات . وأعلن أن النهج القطاعي الضيق بالنسبة لتنمية المستوطنات يجب أن يفسح المجال لعملية تخطيط شامل لمنع الآثار الجانبية ونتائج التنمية غير المرغوبة ، أو تقليلها الى الحد الادنى . وأضاف أن الوعي بالعوامل البيئية يجب أن ينير من وضع السياسة والتخطيط واتخاذ القرارات ويعززها .

٦٠ - ومضى قائلا ان الخطط الوطنية وحدها لا يمكنها أن تأخذ في الاعتبار القضايا البيئية الاقليمية والمحلية . ونتيجة لذلك فان هناك حاجة الى التخطيط على نطاق واسع ، الذى لا تتوفر لكثير من البلدان للأسف المؤسسات والموظفين اللازمين له ، لتوفير اطار لمشاريع التنمية المهمة من الناحية القومية والاقليمية وتقدم دليلا كافيا لاتخاذ القرار بشأن مواقع المناطق الصناعية وتنمية البنية التحتية ونمو المستوطنات .

٦١ - ومضى قائلا انه يجب في نفس الوقت أن تبت الخطط الاقليمية الشاملة في نقط الوصل بالنسبة للنمو الحضرى وتوزيع الصناعة وتركيبة البنية التحتية ووسائل تصريف الفضلات ومواقع المناطق الترفيهية وحماية الاراضي الزراعية وينبغي أن يكون الغرض من التخطيط المحلي الشامل هو استثمار البرنامج وتوزيعه من الناحية المكانية . واضاف أن مراقبة التوزيع وكثافة الانشطة يجب أن يوفر أساسا لانسجام البيئة المبنية مع البيئة الطبيعية .

٦٢ - وقال انه على الرغم من كثرة المتغيرات المجهولة التي لا يمكن التحكم فيها والداخلة في عملية التخطيط المنسق المتعدد القطاعات ، فانه ينبغي أن يفضل هذا النوع من التخطيط على عملية اتخاذ القرارات الترقيعية المتجزئة . واعلن أن نمو السكان ، والمرافق المثقلة ، والبيئة المتدهورة في المستوطنات البشرية وفيما حولها تجعل من الملح بذل محاولات لتخفيف الصراعات القائمة بين العناصر القطاعية . فيجب استخدام كل أداة ، مهما كانت درجة تطورها ، في تصميم وبناء وصيانة البيئة المسكونة .

٦٣ - وفي أثناء المناقشة العامة التي جرت في الجلسات العامة ٢ الى ٧ من جلسات الدورة أشاد كثير من المتكلمين بانجازات برنامج الامم المتحدة للبيئة واثنوا على المدير التنفيذى وعلى موظفيه لما قاموا به من أعمال .

٦٤ - وكان لدى كثير من المتكلمين شعور بأن الدورة التاسعة لمجلس الادارة ، وهي الدورة الأخيرة قبل الذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم ، لها أهمية خاصة اذ أنها يجب أن تقدم دليلا يهتدى به المدير التنفيذى في اعداده لدورة المجلس ذات الطابع الخاص في عام ١٩٨٢ ، والدورة العادية العاشرة التي ستخطط المسار المقبل للبرنامج .

٦٥ - وأعلن أن المناخ الاقتصادى العام صعب في معظم أنحاء العالم وأن على الأمم الآن أن تواجه المشاكل الأساسية الناجمة عن نقص الموارد ، بالاضافة الى أن عليها أن توطن نفسها على المشكلتين الصعبتين : التضخم والبطالة . وفي هذا السياق الاقتصادى المستمر في الضيق ، والذى يتحتم فيه التخيير بين بدائل صعبة وتحديد الأولويات ، فان الحاجة الى حماية البيئة والحفاظ عليها ستكون موضع فحص دقيق . بيد انه سيكون من قصر النظر ان نضعف الالتزام بالقيام بعمل بيئي . ان الصعوبات الاقتصادية تقوى الحجة من أجل تجميع الموارد ، وتمثل بلا شك تحديا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لكي يعزز من دوره العاجل والهام للدفاع عن البيئة .

Digitized by UNOG Library

٦٦ - وفي هذا الصدد لاحظت كثير من الوفود مع التقدير الاعتراف المتزايد في شتى أنحاء العالم بان الاعتبارات البيئية لها نفس أهمية المعايير الاقتصادية في التخطيط الانمائي القومي . وطبقا لذلك رحبوا باعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وأثنوا على المدير التنفيذي للمبادرات التي اتخذها لكفالة اظهار الاعتبارات البيئية في تلك الاستراتيجية على نحو سليم . وكان هناك شعور بأن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يهيئ نفسه لاضفاء مضمون تنفيذي على أحكام الاستراتيجية الجديدة ذات الصلة بغية كفالة تنمية تتوفر لها مقومات الاستمرار البيئية .

٦٧ - وعبرت وفود مختلفة عن تأييدها للمبادرات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، وصادقت على نهج دراسة الحالة بما في ذلك أولويات العمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو المقترح من المدير التنفيذي . وأشارت بعض الوفود الى أنه يجب أن يشترك العلماء من البلدان الاشتراكية في دراسة المسألة لضمان أخذ جميع النهج في الاعتبار .

٦٨ - وقدم مساعد الأمين العام في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية تقرير الأمين العام عن علاقات الترابط (UNEP/GC.9/2/Add.4/Supplement) ولاحظ أن هناك حاجة الى اجراء لتغيير اتجاهات السكان والموارد والبيئة ، ولا يمكن تأجيل هذه الحاجة دون منع بعض الاختيارات الانمائية الهامة . وفي نفس الوقت من الضروري أن يوضع ذلك الاجراء في سياق النهج المتعدد الاختصاصات للتنمية . ونتيجة لذلك أكد على الحاجة الى استكمال الجهود الجارية لتعبئة وموالفة وتكامل المعرفة عن علاقات الترابط بالقيام بأبحاث تجريبية لمشاكل وقضايا معينة . وكان من الواضح أن جميع المنظمات المعنية والمؤسسات سواء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها يجب أن تشارك في هذه الجهود وهذا يتجاوز قدرة المنظومة بمفردها على أن تضطلع به .

٦٩ - وقال أحد الوفود ، عند التعليق على تقرير الأمين العام ، انه قد ورد فيه نتائج قيمة كثيرة ولكن طبيعته المجردة تجعله غير كاف فيما يتعلق بالعرض المحدد للانشطة المستمرة في منظومة الأمم المتحدة أو المقترحات المحددة للبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة . وبالنظر الى الاقتراحات المحددة العديدة لبرنامج العمل التي ترد في هذا التقرير ، فان التقرير الكامل لفريق الخبراء العالي المستوى الذي عقده المدير التنفيذي يجب أن يُرفق بتقرير مجلس الادارة عن دورته التاسعة .

٧٠ - وجرى التعبير عن التقدير لجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل زيادة الوعي البيئي وتوافق الآراء الناشئ في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو فيما يتعلق بالحاجة الى التوصل الى تنمية سليمة من الناحية البيئية . وكان هناك أمل في أن تتعزز هذه التنمية نتيجة للدورة ذات الطابع الخاص . وأكدت بعض وفود في هذا الصدد على الحاجة الى استعراض الدور الحفاز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وربما اعادة تعريفه لكي يشمل المساعدة العملية والاشتراك المباشر في تنفيذ المشروعات بغية تمكين المنظمة من احداث الأثر الذي يلزمها ويجدر بها أن تحدثه في كثير من البلدان النامية ، وبصفة خاصة في بلدان افريقيا .

Digitized by UNOG Library

٧١ - وجرى التعبير عن التأييد للمقترحات التي قدمها المدير التنفيذي لضمان أخذ جولة المفاوضات العالمية التالية الاعتبارات البيئية تماما في الاعتبار . بيد أن أحد الوفود لاحظ أن البيئة لم تكن من ضمن القضايا الرئيسية في جدول أعمال تلك المفاوضات ، وعبر عن رأيه في أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يجب أن يشترك في تلك المفاوضات .

٧٢ - وأكدت الوفود على الحاجة الى التنفيذ السريع لاستراتيجية حفظ البيئة الدولية التي رأى أحد الوفود أنها قدمت مفهوم حفظ البيئة باعتباره مساويا في الأهمية للتنمية وأساسيا ومكملا لها . وفي هذا الصدد ، أشير الى الطابع الخاص الذي يتسم به الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية باعتباره منظمة مؤلفة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وعبر عن الأمل في ألا يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتخفيض دعمه الموجه للبرامج والمقدم الى تلك المنظمة .

٧٣ - ووصفت العديد من الوفود أجهزة البيئة في بلدانها وعددت المقررات ذات الأهمية البيئية التي اقرت في السنوات الأخيرة . وقال أحد الوفود ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكنه أن يلعب دورا هاما في التعريف بالجهود القومية الرامية الى دمج البعد البيئي في التنمية وجذب انتباه البلدان الأخرى ، وبصفة خاصة البلدان النامية ، اليه . كما اشير الى الاحداث المرهفة للوعي مثل ايام التشجير القومية واسبوع مكافحة تحات التربة وشهر حماية البيئة والدعاية له . ووصف أحد الممثلين العيد الدولي السنوي للافلام البيئية ، واقترح ان يعقد عيد عام ١٩٨٢ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة على الاحتفال بذكرى مؤتمر ستوكهولم .

٧٤ - ولفت عديد من الممثلين الانتباه الى التعاون الدولي المتزايد في ميدان البيئة وذكروا انضمام حكوماتهم الى عدد من الاتفاقيات الدولية التي تشمل مجموعة واسعة من المواضيع بالاضافة الى مساهمتها في مؤتمرات البيئة الدولية .

٧٥ - واشير الى الانشطة التعاونية الاقليمية في ميدان البيئة سواء داخل أو خارج اطار الأمم المتحدة . وشعر بعض الممثلين بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يحاول تعزيز هذه الأنشطة وأن المجلس يجب أن يناقش في دورته العاشرة امكانية اقامة عناصر اقليمية داخل صندوق البيئة . وقد رأى أحد الوفود أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يذهب أبعد من ذلك وأن يحدد المناطق دون الاقليمية التي يمكن أن تمثل بؤرة لدعم البرامج والدعم المالي . واقترح أحد الوفود تدعيم اللجان الاقليمية حتى يمكنها أن تعالج المشاكل ذات النقاط الاقليمية بصفة اساسية كي يحرر برنامج الأمم المتحدة للبيئة للقيام بأنشطة للبحث والمعلومات والمساعدة على تنفيذ البرامج القومية . بيد أن الكثير من الوفود الأخرى شعرت أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يجعل اختصاصاته لا مركزية ، وأن يُحمل مسؤوليات أعظم للمكاتب الاقليمية فيما يختص بتخطيط وتنفيذ مشاريعه وأنشطته بطريقة تمكن العمل العالمي من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أن يتم بصورة تتسم بالكفاءة والمرونة وتدور حول أهداف واحتياجات اقليمية . ولتحقيق هذا الهدف طالبوا المدير التنفيذي بتعزيز هياكل المكاتب الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٧٦ - واشير عدة مرات الى الانشطة الاقليمية المحددة . وطلبت مساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا ، والبرنامج البيئي دون الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي

Digitized by UNOG Library

آسيا ، وبرنامج بحار آسيا الشرقية ، ولبرنامج البيئة الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ وبرنامج البحر الأحمر ، وبرنامج البيئة لمنطقة البحر الكاريبي الواسعة . وحث أحد الوفود المجلس على أن يعدل عن قراره بايقاف الدعم المالي للصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط .

٧٧ - ولاحظ عدد من الوفود أن الاجتماع العالي المستوى لشؤون حماية البيئة الذى عقد في أوروبا تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد خلق امكانيات جديدة للتعاون الدولي ، وعبر عن أمله في أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمواصلة دعمه الأنشطة عملا بمقرر المجلس ٨/١٦ ألف لاسيما أنها ذات أهمية تتجاوز المنطقة الاوروبية .

٧٨ - وأثنى عدد من الممثلين على أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في برنامج البحار الاقليمية ولاحظ مع الارتياح النجاح المتزايد في أجزاء مختلفة من العالم . وذكر أحد الممثلين هذا البرنامج كمثال جيد على الدور الحفاز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بينما اعتبره آخرون معلما من المعالم البارزة في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وعبر أحد الممثلين عن امتنانه لاختيار أثينا لاستضافة أمانة خطة عمل البحر المتوسط ، في حين طلب ممثل آخر ادخال تغيير في برنامج البحر الأحمر لتمكين الاطراف المعنية جميعها من الاشتراك بصفة تامة .

٧٩ - ورود رئيس الاجتماع المشترك بين الحكومات والمعني ببرنامج البيئة في منطقة الكاريبي ، المعقود في جامايكا في نيسان/ابريل ١٩٨١ ، المجلس بتقرير مفصل عن الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ البرنامج وعبر عن أمله في أن يستمر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٨٠ - ولاحظ أحد الممثلين أن تدهور البيئة في اقاليم معينة يمثل تهديدا خطيرا لنوعية الحياة ، وأن العلاج قد يثبت أنه صعب بسبب نقص الارادة السياسية وتضارب مصالح الأمم ، ولذا طالب مجلس الادارة باعتماد مقرر بشأن " خطة أمن بيئي " لحماية البلدان من التأثيرات المعاكسة الناشئة عن عملية التنمية في الدول المجاورة . بيد أن ممثلا آخر أشار الى أن القضية التي يشار اليها أمر ثنائي وليس من المستصوب عرضه على مجلس الادارة .

٨١ - وأعرب عدد من الممثلين عن أسفهم لتبديد الموارد على التسليح ، وكان يمكن استخدام هذه الموارد بصورة أفضل في مشاريع البيئة ، واعربوا كذلك عن أسفهم للتأثير المعاكس المحتمل لسباق التسلح فيما يتعلق بالبيئة . وأكدوا أن هناك حاجة عاجلة الى اتخاذ مبادرات ، وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا ينبغي أن يبتعد عن قضايا نزع السلاح والسلم والأمن ، وأن المدير التنفيذى يجب أن يكفل الاعداد الفورى لتقرير الأمين العام عن الآثار المضادة لسباق التسلح ، وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يلعب دورا نشطا في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . بيد أن أحد الوفود عبر عن رأى مفاده أن برنامج الأمم المتحدة يجب أن يترك قضايا نزع السلاح للهيئات التي تختص بهذا الموضوع .

٨٢ - وحث عدد من الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨/٣٥ بشأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للاجيال الحاضرة والمقبلة وهي قضية ترتبط أيضا بسباق التسلح .

Digitized by UNOG Library

٨٣ - وأعاد أحد الممثلين تأكيد نداء بلده بعقد اجتماع دولي لمناقشة القضية الخطيرة الخاصة بنقل المخلفات المادية للحرب بما في ذلك التعويض عن الدمار الناجم عنها وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اتخاذ الخطوات الضرورية لعقد هذا الاجتماع في المستقبل القريب . وعبر ممثل آخر عن أسفه لعدم احراز تقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٥/٧١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

٨٤ - وعُبر عن تأييد عام لمقترحات المدير التنفيذي المتعلقة بترتيبات الدورة ذات الطابع الخاص . وعبرت وفود مختلفة عن رأي مفاده أنه ، نتيجة لجملة أمور ، من بينها الأسباب الاقتصادية ، يجب أن تعقد دورتا عام ١٩٨٢ في نيروبي . وقال ممثل المكسيك أن حكومته لن تشدد على مقترحها بأن تستضيف المكسيك دورة مجلس الادارة الاستثنائية الخاصة بالاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم ، وقال انه سيقدم لحكومة كينيا التأييد التام . وحث عدد من الممثلين على أن تكون الدورة ذات الطابع الخاص قصيرة قدر الامكان وقال بعضهم أنها يجب أن تستمر ستة أيام عمل على الأكثر . بيد أن الآخرين شعروا ان الأمر سيتطلب وقتا أطول . وبالنسبة للدورة العادية العاشرة اقترحت وفود عديدة أنه يكفي سبعة أيام ، وبصفة خاصة لأن المدير التنفيذي قد أوضح بحق أنه لن يكون هناك حاجة الى مناقشة عامة .

٨٥ - وكان هناك اتفاق عام على أن مجلس الادارة يجب أن يوضح في أقرب فرصة أنه يجب أن تمثل البلدان في الدورة ذات الطابع الخاص على مستوى سياسي عال ، ويفضل أن يتم ذلك على المستوى الوزاري .

٨٦ - وأكدت عدة وفود أن المجلس يجب أن يحاول تجنب أي ازدواج بين الدورتين ؛ فيجب أن تهدف الدورة ذات الطابع الخاص الى اعادة اثارة الاهتمام بالالتزام السياسي للحكومات بقضية البيئة . وأكد الكثيرون أن الدورة ذات الطابع الخاص ستتيح فرصة ممتازة للقيام باستعراض واسع النطاق لانجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العقد الأول لوجوده وتخطط افكارا للانشطة المقبلة . ومن ضمن البنود المقترحة للمناقشة في تلك الدورة دراسة للآثار البيئية الناجمة عن بعض الأنشطة العسكرية المعينة على أساس تقرير الخبراء ؛ وفحص الطرق والوسائل لعلاج عدم مراعاة مبادئ ستوكهولم أو تسهيل تطبيقها ؛ وكذلك استعراض شامل للقيمة المالية الناجمة عن صناديق برنامج الأمم المتحدة للبيئة المستخدمة لدعم الانشطة التي تقوم بها مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى .

٨٧ - وصادق كثير من الممثلين على اقتراح المدير التنفيذي بأنه يجب تقديم وثيقة رئيسية واحدة الى الدورة ذات الطابع الخاص . واقترح أحد الممثلين أنه يجب على المجلس أن ينظر في تنظيم اجتماعات اقليمية لتحقيق الانسجام في الآراء بشأن الوثيقة ، وأن التقارير القومية والاقليمية الخاصة بالبيئة يجب أيضا أن تقدم الى تلك الدورة . وحث ممثل آخر المجلس على أن يتعاقد على دراسة خاصة لمختلف جوانب تدهور الأراضي التي تمثل أخطر تهديد للبيئة . وعبر عن رأي مفاده أن التقارير المختلفة التي طولب بها يجب أن توحد لضمان عدم معاناة الدورة ذات الطابع الخاص من آفة الوثائق المتكاثرة .

٨٨ - وأكدت عدة وفود أن التقرير عن حالة البيئة في العشر سنوات بعد ستوكهولم يجب أن يكون وثيقة يستخدمها واضعو السياسات ، ويجب أن يعد بالتعاون الوثيق مع جميع الاطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة . وشددت وفود أخرى على أنه يجب مراعاة انجازات البلدان الاشتراكية ، وأنه يجب أن يشارك ممثل لبلدان أوروبا الشرقية في الاعداد النهائي للتقرير ومن ضمن الموضوعات المقترحة للعلاج المتعمق : الطعام والطاقة والتربة .

Digitized by UNOG Library

٨٩ - واقترح أحد الوفود ، وأيدته في ذلك وفود أخرى ، انشاء لجنة مستقلة من اشخاص بارزين شبيهة بلجنتي بيرسون وبرانت ، لكي تضطلع بدراسة البيئة العالمية حتى عام ٢٠٠٠ وما بعد ذلك. واقترحت بعض الوفود أن وثيقة المنظور يجب أن تعدها لجنة تحضيرية حكومية دولية تنشؤها الجمعية العامة بمساعدة اللجنة المكونة من الاشخاص البارزين . ووافقوا على الاقتراح بأن تزود الدورة ذات الطابع الخاص بالجزء الأول من وثيقة المنظور أى بالجزء المعني بالافكار المشتركة . ولم يؤيد أحد الوفود اجراء المزيد من المشاورات خارج مجلس الادارة عن وثيقة المنظور . وذكر عدد من الوفود بأن صياغة أهداف عام ١٩٩٢ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب تأجيلها حتى تكون الوثائق في الحدود المعقولة .

٩٠ - وأعرب أحد الوفود عن أسفه لأن البرنامج الاعلامي لدورات عام ١٩٨٢ الذى اقترحه المدير التنفيذى لم يذكر تفاصيل عن المدخلات التي يتوقع أن تقدمها جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة أو عن الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية ، وطلب من المدير التنفيذى تقديم مزيد من التفاصيل ، بينما شعر وفد آخر أن البرنامج يحتاج الى الشحذ ليركز على عدد محدود من العناصر ذات التأثير الكبير . وعبّر أحد الوفود عن رأى مفاده أن الأنشطة القومية يمكن أن تعزز أثر الذكرى السنوية العاشرة ، بينما شعر وفد آخر بوجوب منح جوائز وميداليات كحوافز لحماية البيئة .

٩١ - وأكدت وفود عديدة على أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يركز على المجالات التي يتمتع فيها بقدرة فريدة على تحقيق أهداف بيئية وأن يتجنب المشاريع المفرطة الطموح أو المثيرة للخلاف . وأشار البعض الى أن جهود البرنامج الحفازة وتغذية التكتلات الحكومية الدولية على الصعيد الاقليمي برأس المال المبدئي ستزيد بمرور الوقت بفضل الجهود الذاتية . ورأى أحد الوفود أنه ينبغي لمجلس الادارة أن ينص على وجوب أن تخدم البرامج البلدان الأشد احتياجا اليها ، وحث آخرون على توزيع المساعدة المقدمة الى البلدان النامية بطريقة اكثر توازنا ، مع تركيز بضعة وفود على وجوب تخصيص مزيد من الأموال للمشاريع في أفريقيا . وقال وفد آخر أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يكون في المستقبل انتقائيا بدرجة أكبر في تحديد أولويات البرنامج ، بينما طالب آخر باجراء تحليل شامل للاخفاق في بلوغ الاهداف في مجالات مثل النظام العالمي للرصد البيئي وبرامج المحيطات والنظم الايكولوجية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة .

٩٢ - وأعرب عن ارتياح عام لتقرير الاداء المفيد والمختص الخاص بالبرنامج والمقدم من المدير التنفيذى (UNEP/GC. 9/5 و Corr.1 و 5/Add.5) . واقترح أحد الوفود أن يصبح التقرير من المطبوعات السنوية ، وأن تصبح محتوياته اكثر تحليلا ، بينما ذكر آخر أن الأمر يحتاج الى مزيد من الاهتمام بنظم ادارة الآفات وتقييم المراعي .

٩٣ - ورحب عدد من الوفود بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ورأى أحد الوفود أن من الضرورى ضمان أن تكون الخطة كاملة بشكل كاف لتكون دليلا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وتستبعد التفسير الاعتباطي ، وتسمح بالتعديل عند الضرورة ، بينما ذكر وفد آخر أنه يجب النص صراحة على العلاقات بين مختلف العناصر .

Digitized by UNOG Library

٩٤ - وكان هناك ترحيب عام بالتقرير الخاص بحالة البيئة لعام ١٩٨١ ، وان كان أحد الوفود رأى أن التقرير لم يأخذ في الاعتبار الكافي الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الاشتراكية. وقال أحد الوفود أنه لا يكفي أن يحيط مجلس الادارة علما بالتقرير فحسب وأن الأمر يحتاج الى التزام من جانب الحكومات بأن تقوم بعمل ملموس . وأعرب وفد آخر عن تأييده لاقتراح المدير التنفيذى بضرورة قيام الحكومات بتخصيص نسبة مئوية من ناتجها القومي الاجمالي لمكافحة التلوث واقترح اعادة ترتيب الجزء الخاص بالمياه الجوفية من التقرير بحيث يميز بين الأراضى القاحلة والأراضي الرطبة . وركز أحد الوفود بصفة خاصة على أهمية اقتصاديات البيئة كوسيلة من وسائل تحليل كفاءة مختلف الاجراءات التصحيحية لحماية البيئة وتقييم الأضرار التي تلحق بالبيئة من جراء التنمية الاقتصادية سيئة التخطيط .

٩٥ - وذكر ممثلون عديدون أنهم يعلقون أهمية خاصة على برنامج مراقبة الأحوال الأرضية. وأبدت الوفود ترحيبها بالمعلومات المتزايدة الصادرة عن النظام العالمي للرصد البيئي . الا أن أحد الوفود ركز على أن النظام العالمي للرصد البيئي لن يلعب دورا مفيدا الا عندما يكون حقيقة ذا طبيعة عالمية ، بينما ذكر وفد آخر أن البرنامج بحاجة الى مزيد من الصقل والتنسيق .

٩٦ - ورئي أن برنامج نظام الاحالة الدولي الى مصادر المعلومات البيئية له أهمية كبرى ويستحق المساندة ، الا أن أحد الوفود انتقد كون جهازه الادارى اكبر مما ينبغي وتقديمه فوائد محدوده للبلدان .

٩٧ - وأثنت عدة وفود على العمل الذى يقوم به السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السّمية وحثت برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تدعيم هذه الأنشطة من أجل مواجهة المخاطر المتزايدة التي يفرضها استخدام المواد الكيميائية السامة الواسع الانتشار ، وضمان ألا تصبح البلدان النامية مستودعا للتخلص من المنتجات الصيدلانية غير المأمونة والمواد الكيميائية الخطيرة . وركز أحد الممثلين على الحاجة الى الاثناء عن تصدير المواد الكيميائية الضارة الى البلدان النامية وتسويقها فيها . وأشير الى ضرورة بذل جهد منسق لتوسيع القائمة العاملة للمواد الكيميائية المختارة للسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السّمية وذلك بأن تضاف اليها مواد كيميائية محتملة السمية مختارة من بين المواد التي اكتشفت أو استحدثت منذ الدراسة الاستقصائية الأخيرة . وأشار أحد الوفود الى الاقتراح الخاص باعداد قائمة بالمواد الكيميائية الخطرة لتقديمها الى المجلس في دورته العاشرة ، ورحب بالتقرير الأولي للمدير التنفيذى عن الموضوع ، ثم أعرب عن أمله في أن يستفيد المدير التنفيذى ، لدى اعداد القائمة ، من الخبرات المتوافرة في السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية وأن يستخدم الخبراء الخارجيين حيثما كان ذلك مناسبا .

٩٨ - وحث بعض الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توسيع جهوده لتنفيذ البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي ، ودعت وفود أخرى الى وضع برنامج دولي لثاني أكسيد الكربون. وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لاعداد مشروع اتفاقية لحماية طبقة الأوزون . واقترح تشكيل فريق عامل لاعداد المسودة الأولى على أن تقوم لجنة التنسيق المعنية بموضوع طبقة الأوزون بالاشراف على العملية بكاملها .

Digitized by UNOG Library

٩٩ - وعبر ممثلون كثيرون عن قلقهم البالغ لتزايد مشاكل التصحر ، وأيدوا مايقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل في تنسيق تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وأعرب أيضا عن الترحيب بالتعاون القائم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، من خلال مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية ، في مكافحة التصحر في المنطقة السودانية السهلية، وطلب ادراج بنن بين البلدان التي لها حق الحصول على مساعدات من مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية . وعرض ممثل المكسيك أن يستكشف امكانية قيام حكومته باستضافة مؤتمر بشأن مراقبة عملية التصحر لبلدان نصف الكرة الأرضية الغربي أو ربما باشتراك أوسع .

١٠٠ - وشعر أحد الوفود أنه يجب اعادة تحديد وتوضيح وظائف الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر بينما ذكر آخر أنه يجب تقوية واعادة تنشيط فرع التصحر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمكينه من اعطاء أولويه لتقييم تنفيذ خطة العمل قبل التاريخ المستهدف لها في عام ١٩٨٥ بمدة طويلة .

١٠١ - وطلب أحد الوفود من مجلس الادارة اضافة بنغلاديش الى قائمة البلدان التي لها حق الحصول على مساعدات بموجب خطة العمل لمكافحة التصحر . وقال وفد آخر أنه سوف يعارض بشدة أى اقتراح يدعو الى اضافة بنغلاديش الى القائمة .

١٠٢ - وأعربت الوفود عن تأييدها لأنشطة برنامج الأمم المتحده للبيئة فيما يتعلق بالغابات المدارية . وأعرب أحد الوفود عن أسفه لأن الاجتماع الثاني للخبراء الذى كان مقررا لم ينعقد بعد ، وشدد على الحاجة الماسة الى خطة عمل على المستوى العالمي . على أن وفدا آخر رأى أن ليس ثمة مايدعو لمثل هذه الخطة ، وأنها ستنطوى على تعدّ غير مقبول على السيادة القومية . وركز أحد الوفود على الحاجة الى جمع ونشر المعلومات ووضع استراتيجيات وتطوير التقنيات الادارية وتوسيع التدريب فيما يتعلق بالغابات المدارية .

١٠٣ - وأعرب عن التأييد لجهود برنامج الأمم المتحده للبيئة فيما يتعلق بوضع سياسة عالمية للتربة ، واقترح القيام بمزيد من العمل بشأن انتاجية التربة . ورأى أحد الوفود أن المبادئ التوجيهية التي يعدّها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نحات التربة وتغرينها سوف تكون مفيدة الى أقصى حد . وأعرب آخر عن تأييده للمراقبة العالمية لتدهور التربة ، بينما لفت ثالث الانتباه الى تقرير الاجتماع الثاني للخبراء بشأن السياسة العالمية للتربة وركز على الحاجة الى مزيد من العمل بشأن توصيات ذلك الاجتماع على المستويات القومية والاقليمية والدولية . وحث أحد الوفود برنامج الأمم المتحده للبيئة على ضمان اعطاء أولويه لحل المشاكل المتعلقة بتدهور التربة لأن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ذكرتها على وجه التحديد باعتبار أنها تستحق اهتماما خاصا .

١٠٤ - ولفتت وفود عديدة الانتباه الى وضع الطاقة العالمي الحرج وأثره على عدد كبير من البلدان النامية ، وخاصة فيما يتعلق بالاستنزاف المتزايد لموارد الغابات بوصف ذلك وسيلة لسد الاحتياجات القومية من الطاقة . ولفت بعضها الانتباه الى الجهود الرامية الى تلبية الاحتياجات من الوقود المحلي من مصادر مثل الغاز الحيوى وعن طريق تحسين نظم حرق الأخشاب لجعلها أكثر كفاءة . ورئي أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يستطيع أن يسهم اسهاما كبيرا في هذه الجهود بمساعدة الدول على تعزيز قدراتها البحثية والتطويرية في مجال المصادر البديلة للطاقة ، وعلى الأخص في مجالات مثل الرياح والغاز الحيوى ، الخ .

Digitized by UNOG Library

١٠٥- وأشارت وفود كثيرة الى أهمية المؤتمر القادم للأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، وشددت على أن تطوير واستخدام المصادر الجديدة للطاقة وحفظ وحماية البيئة مسألتان مترابطتان . وأكد عدد من الوفود على الحاجة الى قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاسهام بشكل ملموس في المؤتمر والاشتراك على النحو الملائم في تنفيذ توصياته . ولفت أحد الوفود الانتباه بوجه خاص الى خطورة أزمة أخشاب الوقود مقترحا ، بتأييد من وفود أخرى ، أن يقوم المجلس بتوجيه نداء الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر بشأن الموضوع . وقدم ممثل آخر دراستين أجريتا في بلده بشأن مسائل الطاقة بوصفهما مساهمتين في مؤتمر الطاقة .

١٠٦- وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للمدخلات التي ينوى برنامج الأمم المتحده للبيئة الاشتراك بها في المؤتمر القادم المعني بأقل البلدان نموا . وأشير الى ضرورة أن يضع المؤتمر في اعتباره أهمية الطاقة كعامل رئيسي يحدد آفاق المستقبل لهذه البلدان .

١٠٧- ورحبت وفود عديدة بتقرير المدير التنفيذي عن التعاون الدولي في استخدام الموارد الطبيعية المتقاسمة . وحث أحد الوفود المجلس على اعتماد المبادئ المتعلقة بالموارد الطبيعية المتقاسمة ومناشدة الحكومات احترام تلك المبادئ . الا أن وفدا آخر أكد على وجوب ألا يتجاوز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ماقررته الجمعية العامة ، وأن عليه بالأخص ألا يتصرف كما لو كانت تلك المبادئ قد لاقت قبولا واسعا .

١٠٨- واعتبر القانون البيئي موضوعا ذا أهمية متزايدة ، وأعرب عن التأييد لأنشطة برنامج الأمم المتحده للبيئة في هذا الميدان . ورحب أحد الوفود ، على وجه الخصوص ، بكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطط لبدء العمل في اعداد اتفاقية عالمية بشأن تقييم الأثر البيئي .

١٠٩- ورحب عدد من الوفود بالأعمال التي جرت في التحضير للاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي ، الذى سيعقد في مونتفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ والذى ينبغي أن يضع اطارا ويرسم برنامجا لتطوير القانون البيئي في المدى الطويل مع الاهتمام بصورة خاصة بمصالح البلدان النامية . واقترح أحد الوفود أن يصاغ البرنامج بحيث يشمل عناصر التقييم والادارة والاجراءات الداعمة . ورأت وفود أخرى ، مع ترحيبها بعقد اجتماع تحضيرى غير رسمي في اوتاوا في عام ١٩٨٠ ، بضرورة توسيع الأولويات التي عددها المشتركون بحيث تشمل المشاكل الخاصة بالبلدان النامية في مجالات ادارة مواردها الطبيعية وحمايتها واستغلالها استغلالا رشيدا . وركز وفد آخر على ضرورة قيام المجلس باعطاء توجيه واضح للجنة التحضيرية فيما يتعلق بوضع جدول أعمال الاجتماع المخصص وأعرب عن أمله في أن تسفر العملية التحضيرية عن التعرف على القضايا وموضوعات المناقشة التي تبرر لحكومته الاشتراك في المؤتمر .

١١٠- ولاحظ أحد الوفود أن التثقيف البيئي بالغ الأهمية في تدريب الأفراد الذين يعملون فيما بعد في الادارة البيئية ، وقال أحد الوفود أن الحاجة الى انشاء مركز أنشطة برنامجية للتثقيف البيئي أمر ليس ثمة مايدعو الى المبالغة في التأكيد عليها ، وينبغي أن يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده الرامية الى التشجيع على انشاء شبكات من المؤسسات للتثقيف والتدريب البيئيين ، وأن يعطي الأولوية في البرنامج لتقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة للحكومات . وأعرب وفد آخر عن آراء مماثلة ، وأثنى على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعمه المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية ورحب بالاعمال الخاصة بتأسيس شبكة من مؤسسات التثقيف البيئي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

Digitized by UNOG Library

١١١- وأعرب عدد من الوفود عن التقدير لدور المنظمات غير الحكومية في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وعلى وجه الخصوص في نشر الوعي البيئي ، وأشير الى أن هذه المنظمات تستطيع القيام باسهام خاص في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر ستوكهولم . وطلب أحد الوفود اضافة اشارة الى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في تقرير المدير التنفيذي عن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية .

١١٢- ورأى بعض الوفود أن هدف المدير التنفيذي المتمثل في رصد حوالي ١٢٠ مليون دولار للانفاق في اطار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ هدف معقول ، بينما وجدت وفود أخرى منخفضا بعض الشيء وقالت : اذا كان من المتوقع حدوث نمو حقيقي في الأنشطة بنسبة ٢٥ في المائة في فترة السنتين فان التبرعات للصندوق ينبغي أن ترتفع الى حوالي ١٥٠ مليون دولار . على أن وفودا أخرى رأت أن رقم الـ ١٢٠ مليون دولار مرتفع بشكل غير واقعي وأن المجلس لا ينبغي أن يوافق على برنامج من غير المتوقع أن تتوافر له أموال كافيه ، وانما ينبغي أن يضع ميزانية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ على مستوى التبرعات المرجحة . واضافة الى ذلك ذكر أحد الوفود أن من الممكن أيضا تحديد هدف مرغوب فيه توجه الجهود نحوه . واقترح وفد آخر تقديم برامج بديله مبنية على مستويات مختلفة من التبرعات ، وأشارت وفود عديدة الى وجوب قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعادة النظر في أولوياته اذا كان مستوى التبرعات غير مؤكد . واقترح أحد الوفود بذل جهد لربط التخطيط في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوافر الموارد المالية ، بينما ذكر آخر أن مجلس الادارة ينبغي أن يتمتع بأقصى درجة من المرونة لتعديل أو انهاء المشاريع كل سنة حسب الاقتضاء.

١١٣- ولاحظ أحد الوفود أن المصروفات الادارية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لاتزال كبيرة ، وأنها تتضمن بعثات مكلفة وليست فعالة دائما . وزيادة على ذلك استمر الاتجاه الى نقل تكاليف الخدمات التي كانت تسدد من الصندوق الى الميزانية العادية للأمم المتحدة . وعلاج هذا الوضع لن يحسن فحسب كفاءة البرنامج بل سيشجع أيضا على تعبئة الموارد المتاحة .

١١٤- وأعرب عن التقدير للجهود المبذولة لتوسيع قاعدة الصندوق . وناشد عدد من الوفود الحكومات أن تزيد تبرعاتها للصندوق ، أو على الأقل أن تبقي عليها كما هي من حيث قيمتها الحقيقية . وأعلنت وفود عديدة تبرعات حكوماتها للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، وأبلغ الكثير منها عن وجود زيادات بالقياس الى الفترة السابقة .

١١٥- وأعرب عن الأسف لحدوث نقص في التبرعات وعن القلق للاتجاه الى تأخير المدفوعات للصندوق ، ورفض أحد الوفود التلميحات الواردة في الوثائق الى مسؤولية أي حكومة معينة عن التأخيرات في تنفيذ البرنامج . وقال أن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استثمارات كبيرة يمكن الاستفادة منها ؛ وزيادة على ذلك فان التأخيرات قد تكون راجعة مثلا الى العدد الكبير من الشواغر وسرعة دوران الموظفين .

١١٦- وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها لفكرة " النافذة الخاصة " المقترحة لتوفير تمويل اضافي لمعالجة المشاكل البيئية في البلدان النامية ، وفقا لطلب الجمعية العامة . وقال أحد الوفود أن " النافذة الخاصة " ينبغي أن تجتذب موارد اضافية للموارد الموجودة في الصندوق وأن تكون جهازا مناسبا لتمويل سلسلة من البرامج المعينة . ورأت وفود أخرى أن الاقتراح يستحق دراسة

Digitized by UNOG Library

خاصة ودقيقة ، بينما أشار أحد الوفود الى أنه اذا ما أخذ بهذا الاقتراح فسيكون من الضروري أن تعطي البلدان المتلقيه أولوية عالية للمشاكل البيئية . على أن مجموعة ثالثة من الوفود عارضت الاقتراح بحجة أن برنامج الأمم المتحده للبيئة ليس وكالة للمعونة الانمائية وأن " النافذة الخاصة " سوف تتنافس على الموارد الشحيحة بينما تزيد النفقات العامة . وأعرب العديد عن تحفظات بشأن تعديل النظام المالي لتخصيص تمويل لأغراض معينة ، مما ستكون له آثار بالنسبة لطبيعة ودور الصندوق .

١١٧ــ وأشار أحد الممثلين الى أن المناقشة أظهرت أن مختلف الأجهزة المقترحة لتأمين موارد اضافية عن طريق مصاريف ورسوم وضرائب دولية ليست مناسبة أو ممكنة وقال أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن ينبذ هذا النهج .

١١٨ــ وأعرب عن القلق ازاء مستوى أرصدة الصندوق من العملات غير القابلة للتحويل . وعبر عن تأييد قوى للجهود التي يبذلها المدير التنفيذى لتشجيع المتبرعين بعملات غير قابلة للتحويل على وضع حد أدنى قدره ٢٥ بالمائة للجزء القابل للتحويل من تبرعاتهم في عام ١٩٨٢ ونسبة متزايدة في كل سنة بعد ذلك . وأشار بعض الوفود الى أن التبرع بعملات غير قابلة للتحويل هو بمثابة تخصيص تبرعات لاستعمالها في البلد المتبرع فحسب . وعلقت وفود أخرى أهمية قصوى على الحفاظ على الطبيعة الطوعية للصندوق دون أية قيود وأشارت الى أن تزايد الأنشطة في البلدان التي تتبرع بالعملات غير القابلة للتحويل يؤدى الى تخفيض الأرصدة المتراكمة ، وأن تقرير المدير التنفيذى يوضح أن العقبات المزعومة لا وجود لها .

١١٩ــ ورحب باعتماد اللغة العربية لغة عمل لمجلس الادارة بوصف ذلك خطوة الى الامام . وأعرب أحد الممثلين عن الأمل في اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان ادخالها .

١٢٠ــ ورحبت وفود عديدة بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحده للبيئة لتنفيذ مقرر المجلس ٤/٨ المؤرخ ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، بينما طلب وفد آخر معلومات عن الاجراء المتخذ لتنفيذ القرارات المختلفة المتعلقة بالموضوع .

١٢١ــ واستنكر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الممارسات الاسرائيلية اللاانسانية التي تهدف الى استئصال الشعب الفلسطيني من وطنه . وقال ان التطورات الأخيرة تضمنت المزيد من ضم الأراضي ، واغلاق الأماكن المقدسة ، واجراءات القمع ضد الجامعات . واقترنت الهجمات على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية . وزيادة على ذلك فان حكومة الولايات المتحدة الجديدة ، من خلال سياساتها ، تجر العالم الى حافة الحرب . وناشد الممثل مجلس الادارة أن يدين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها المصممين ليس فقط على تدمير بيئة الشعب الفلسطيني وانما أيضا على تدمير وجوده نفسه .

١٢٢ــ وأبدى ممثل اسرائيل ، وهو يتكلم ممارسا حق الرد ، أسفه لمحاولة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية اساءة استخدام محفل مجلس الادارة . وقال ان تحسنات كثيرة حدثت في الظروف المعيشية للعرب الفلسطينيين في السنوات الـ ١٣ الأخيرة وأن المنطقة تتمتع برخاء لم يسبق له مثيل وبحرية دينية مطلقة . ويظل لب الصراع العربي الاسرائيل هو رفض دول عربية كثيرة ، بعناد ، أن تعترف بحق اسرائيل في الوجود ، علاوة على الأنشطة الارهابية التي تمارسها منظمة التحرير

Digitized by UNOG Library

الفلسطينية غير الممثلة والتي تستهدف تدمير دولة اسرائيل . وأضاف أن اسرائيل تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنفيذ عدد من المشاريع لمنفعة الفلسطينيين ؛ وتركيز وتنسيق المساعدة الدولية هو أفضل طريقة لخدمة مصالح السكان .

١٢٣ــ وأبدى ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، وهو يتكلم ممارسا أيضا حق الرد ،أسفه لدأب منظمة التحرير الفلسطينية على ممارسة استخدام محفل علمي وتقني في هجوم جدلي ودعائي ، مشيرا الى أن تدخل منظمة التحرير الفلسطينية لا يستحق شرف رد موضوعي .

١٢٤ــ واستنكر أحد الممثلين الحرب العدوانية ضد بلده التي تشنها سلطات هانوى ، بمساندة الاتحاد السوفياتي . وقال ان نداءات الجمعية العامة لوضع حد للعدوان ولانسحاب القوات الفيتنامية قوبلت بالتجاهل ، وأصبحت كمبوتشيا أرضا خربة قاحلة . وقد اقترنت سياسة احراق الاراضي واتلافها ، بقصد احداث مجاعة ، باستخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا للاتفاقات الدولية . وينبغي ارسال لجنة تابعة للأمم المتحدة الى كمبوتشيا للتأكد من صدق التقارير التي تم استلامها . وأعرب ممثل آخر عن أسفه للعدوان الأخير الذى أعاق التنمية وأثر تأثيرا سلبيا على البيئة في كمبوتشيا وأفغانستان .

١٢٥ــ ورحب العديد من الوفود بتنفيذ المدير التنفيذى مقرر المجلس ٣/٨ المؤرخ ٢٨نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن العلاقات مع جنوب افريقيا ، وحث أحد الوفود المدير التنفيذى على ضمان توعية البلدان بأن الحالة في جنوب أفريقيا تمثل مشكلة بيئية يمكن أن تكون شديدة الضرر . وذكر أحد الوفود أن الفصل العنصرى يمثل خرقا صارخا للمبادئ الأساسية لاعلان الأمم المتحدة الخاص بالبيئة البشرية وناشد مجلس الادارة ادانة النظام وتقديم كل المساعدات الممكنة لضحايا الفصل العنصرى .

١٢٦ــ وعرضت ممثلة امانة مجلس التعاضد الاقتصادى مجملا مختصرا لمنجزات منظمتها في ميدان التعاون البيئي . وقالت أن أنشطة المجلس المخططة للفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ تقع في ميادين ذات أولوية مثل التكنولوجيات قليلة المخلفات وعديمة المخلفات ، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ، ونظام الرصد العالمي وأضافت أن هذه الأنشطة ستساعد على تحقيق الاهداف الموضوعة في الاجتماع العالي المستوى للجنة الاقتصادية لأوروبا لشؤون حماية البيئة المعقود في عام١٩٧٩ . وذكرت أيضا الأنشطة التي تنفّذ بموجب اتفاق التعاون بين مجلس التعاضد الاقتصادى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

١٢٧ــ وقال القائم بأعمال مدير البرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا ان البرنامج ، الذى يعكس الاهتمام العميق للدول المشاركة فيه بمسائل البيئة ، يقصد به أن يكون جهدا ذاتيا لضمان ادارة موارد المنطقة دون الاقليمية بطريقة توفر أساسا متينا للتنمية . وأشاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبمكتبه الاقليمي لآسيا والمحيط الهادى لما يبذلانه من جهود لاتكل من أجل جعل هذا البرنامج حقيقة قائمة ، وناشد الوكالات المانحة تقديم المساعدة المناسبة للبرنامج .

Digitized by UNOG Library

١٢٨- وأعرب ممثل الاتحاد الاقتصادى الاوروبي عن الارتياح للتعاون بين الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذى أدى الى تلاق ملحوظ في وجهات النظر . وقال ان الاهتمامات البيئية تحتل مكانا هاما في العديد من سياسات الاتحاد ، بما فيها تلك المتعلقة بالمعونة الانمائية والأنشطة التنظيمية داخل الاتحاد ، وأضاف أن الاتحاد الاقتصادى الاوروبي يهتم على وجه خاص بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالقانون البيئي والبحار الاقليمية ، وأنه يحرص على المشاركة فيها .

١٢٩- وأعربت ممثلة مكتب الاتصال البيئي ، بالنيابة عن عدد من المنظمات غير الحكومية الممثلة في الدورة ، عن القلق ازاء الالتزامات المالية المتراخية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ورحبت باقتراحات المدير التنفيذى أن تشارك المنظمات غير الحكومية في دورات عام ١٩٨٢ ، مما يحيي الاهتمام بالمسائل البيئية ، ووصفت انشطة مختلفة مخططة بمناسبة الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة . وذكرت ان المنظمات غير الحكومية ترحب بكون مسؤولية العلاقات مع تلك المنظمات قد أنيطت على مستوى عال في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ولكنها لاتزال تعتقد أن تلك المسؤولية ينبغي أن تصبح تفرغية .

١٣٠- وأعرب المدير العام للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعاونه ، وللحكومات لتأييدها ، وذكر مختلف أنشطة منظمته في مجال الحفظ من أجل التنمية ، وسلط الضوء على الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة - التي ربما تكون قد نجحت في وضع حفظ الطبيعة على جدول أعمال العالم أكثر مما نجح أى اجراء آخر منفرد منذ مؤتمر ستوكهولم - بوصفها افضل تعبير عن الولاية العريضة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية . وأضاف أن الاتحاد اتخذ خطوات مختلفة للتوسع في التنفيذ المباشر للاستراتيجية ورحب أيضا بالتوقيع على مجموعة جديدة من المشاريع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، قال أنه يعقد الأمل على توسيع نطاقها عما قريب .

١٣١- وذكر رئيس لجنة البيئة التابعة لغرفة التجارة الدولية ، متكلما أيضا نيابة عن المركز الدولي للصناعة والبيئة ، ان "المبادئ التوجيهية البيئية للصناعة العالمية" التي اعتمدت في عام ١٩٧٤ يجب استكمالها وتنقيحها . واستعرض الانشطة الحالية لغرفة التجارة الدولية وأجهزتها الفرعية ، ووصف خططها للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر ستوكهولم بعقد مؤتمر صناعي . وقال ان الصناعة ترغب في استيعاب الاهتمامات البيئية او حتي التهيؤ لها . ولكنها ترفض القيود غير الضرورية والتبسيط المفرط الذى من شعارات وعبارات مأثورة مثل "الملوث يدفع الثمن" و" تلوث بدرجة الصفر" ، ودعا الى سيادة روح من التعاون والفهم بين الحكومات والصناعة ودعاة حفظ الطبيعة ، على أن يعترف كل طرف منهم باخلاص الطرفين الآخرين في السعي نحو الهدف المشترك المتمثل في ايجاد بيئة أفضل .

١٣٢- وأعرب المدير التنفيذى عن تقديره للملاحظات الايجابية التي أبديت في أثناء المناقشة العامة بشأن منجزات البرنامج ، ولفت الانتباه الى عدد من المجالات التي ظهر فيها اتفاق . وقال أن هذه المجالات تتضمن نيته أن يواصل اعطاء مضمون عملي للاعتبارات البيئية التي تتضمنها الآن

Digitized by UNOG Library

الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وأهمية البيئة في جولة المفاوضات العالمية ، ونهج دراسة علاقات الترابط بين الانسان والموارد والتنمية والبيئة ، وقيمة البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة بوصفه أداة تنسيق ، ومضمون وعملية اعداد الجزء الأول من وثيقة المنظور . وأشار الى أن عددا من الممثلين قد أثار اسئلة بشأن قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التأثير في منظومة الأمم المتحدة ، وأكد على أن عددا من المؤسسات الاعضاء في منظومة الأمم المتحدة يبدى درجة عالية جدا من التجاوب مع آراء البرنامج ، وأبرز عددا من العقبات التي يجب مواجهتها خاصة عند التعامل مع الوكالات ، والتي من بينها — وليس أقلها — حقيقة أن الوكالات ليس لديها بعد نظام ميزنة برنامجية موحد .

١٣٣ — وأشار الى ما يبدو من وجود خلافات كبيرة بشأن هدف الصندوق لفترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ ، حيث يحث بعض الحكومات تحقيق المزيد من الوفورات وتركيز الانشطة ، ووجه الانتباه الى عدد الانشطة الجديدة والى طلبات الاموال التي ظهرت في خلال الدورة الحالية . وقال انه سيعمل دائما بالطبع على هدى رغبات الحكومات ، ولكنه يحتاج الى توجيهات واضحة ومحددة اذا كان المراد أن يضطلع بمسؤوليات البرنامج بفعالية . الا أنه لا يستطيع أن يرى كيف يمكن بأية حال النظر في انشاء جهاز دائم للاشراف على ادارة الصندوق وادارة المشاريع في الوقت الذى يعهد اليه فيه ، بوصفه مديرا تنفيذيا ، بموجب قرار الجمعية العامة الذى انشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بادارة الصندوق .

١٣٤ — وفيما يتعلق بمدة انعقاد الدورة ذات الطابع الخاص والدورة العادية العاشرة ، قال فان من الامور الهامة ان تدرك الحكومات ضرورة اتاحة وقت كاف لتمكين الممثلين من أن يشاركوا بفعالية في اعمال الدورة . وفي خلال الدورة الحالية شارك حوالي ٦٨ متكلما في المناقشة العامة ، التي استغرقت ست جلسات ، وفي الدورة ذات الطابع الخاص سيكون عدد المتكلمين أكبر كثيرا . وسوف يطلب الى المجلس في دورته العادية العاشرة اعتماد مقررات تتعلق بتقرير حالة البيئة ، وعدد دورات انعقاد مجلس الادارة ومدتها ، وتقرير لجنة التنسيق الادارية ، وتقرير اجتماعات المكتب المشترك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل ، والوجود الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، وتقرير أداء البرنامج ، وتقرير ادارة الصندوق وتنفيذ برنامج الصندوق ، وذلك بين موضوعات أخرى . ولقد أوصلته هذه المتطلبات الى استنتاج أن الدورة العادية سوف تحتاج الى تسعة أيام كحد أدنى، بينما لا يمكن انهاء دورة ذات طابع خاص في أقل من سبعة أيام .

١٣٥ — ورحب بالاقتراح الذى قدم بشأن توجيه بيان بالسياسة من المجلس الى مؤتمر الطاقة . وأوضح أيضا ببعض التفصيل طبيعة التقرير المتعلق بحالة البيئة بعد مؤتمر ستوكهولم بعشر سنوات. وقال ان التقرير ليس وثيقة يجب أن تتفاوض الحكومات بشأنها ، وذلك لأنه تقرير من قبل المدير التنفيذى . وسوف توضع ثلاث نسخ من التقرير : نسخة علمية ، ونسخة شعبية ، وموجز تنفيذى موجه من المدير التنفيذى لواضعي السياسات .

Digitized by UNOG Library

١٣٦- وردا على التعليقات التي ابداها احد الوفود بشأن رصيد الصندوق واستثماراته المصرفية أوضح المدير التنفيذى أنه على الرغم من أن السجلات تظهر في وجود استثمارات قدرها ١١٫٢ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٠ ، هناك خصوم يجب أن تقتطع من هذا الرقم . والرقم المهم هو رصيد الصندوق في نهاية السنة ، الذى يبلغ ١٠٫٨ مليون دولار بعملات قابلة للتحويل ، منه مبلغ ٦٫٨ مليون دولار تعهدات لم تسدد حتي هذا الحين . وعلى ذلك فهو لن يستطيع عقد التزامات اضافية على ذمة هذه المبالغ في الوقت الذى ينتظر فيه معلومات ليس فقط عن موعد سداد تبرع الدولة المعنية ، ولكن أيضا وبصورة أساسية عما اذا كان سيرد المزيد من التبرعات .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٣٧ــ في الجلسة الثامنة من الدورة ، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو نظر مجلس الادارة في مشروع المقرر المقدم من وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، والمتعلق بالبيئة وسباق التسلح (UNEP/GC.9/Rev.2)

١٣٨ــ ذكّر ممثل الصين المجلس بموقف حكومته من قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٨ بشأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة . وقال ان الصين كانت دائما مؤيدة لنزع السلاح الحقيقي غير انها تشعر أن مجلس الادارة ينبغي أن يترك هذه المسألة لمؤتمرات الامم المتحدة التي تعقد خصيصا لمناقشته . وبناء على ذلك فان وفده لن يشترك في التصويت على مشروع القرار .

١٣٩ــ وقال ممثل هولندا ، متحدثا عن الدول الاعضاء في الاتحادات الاوروبية الاعضاء في مجلس الادارة ، ان تلك الدول قد بينت موقفها من قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٨ عندما امتنعت عن التصويت في الجمعية . وأضاف ان هناك محافل ملائمة لمناقشة قضايا نزع السلاح في اماكن اخرى من منظومة الامم المتحدة ، ويجب تفادى الازدواج . وان الدول التي يتحدث باسمها لا تشعر انه ينبغي مطالبة برنامج الامم المتحدة للبيئة بتخصيص موارده الضئيلة والثمينة للنظر بصورة خاصة في مسائل يمكن معالجتها بشكل أفضل في مكان آخر . ولهذا السبب ، سوف تمتنع تلك الدول عن التصويت على مشروع المقرر .

١٤٠ــ طرح الرئيس مشروع المقرر للتصويت . وبناء على طلب وفد الولايات المتحدة الامريكية ، أخذت الاصوات بالمناداة على الاسماء . واعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٣٣ دولة عن التصويت . وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، يوغوسلافيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الارجنتين ، استراليا ، المانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، اندونيسيا ، أوروغواى ، أوغندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، البرازيل ، بلجيكا ، بنما ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، غابون ، فرنسا ، فنزويلا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

١٤١ــ وقالت ممثلة السويد ، ان بلدها لم ير أن من الممكن تأييد قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٨ نظرا لأنه غير محدد بصورة كافية ، ولا يبدو أنه يمكن أن يحقق أية نتائج ملموسة تتعدى ما تم تحقيقه بواسطة بعض الاتفاقات الدولية . فالمقرر الذى اعتمد للتوّهو ، في الأساس ، متابعة للقرار ٣٥ / ٨

Digitized by UNOG Library

ولذلك وجد وفد السويد من غير المناسب أن يؤيده . غير انه لا ينبغي أن يفسر امتناعه على انه اشارة لعدم تأييده للدور المشروع الذى يلعبه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دراسة الجوانب البيئية للحرب وللنزاع المسلح .

١٤٢ــ وذكر ممثل البرازيل ان وفد دولته قد امتنع عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٣٥/٨ ، وكذلك على المقرر الذى اعتمده مجلس الادارة للتو ، وهو مماثل له في طبيعته ، وأضاف أن القرار لم يركز على المسؤولية الأساسية للدول النووية ولم يوضح أن المسؤولية الواقعة على الدول غير النووية ليست بالضرورة في نفس المستوى .

١٤٣ــ وفي نفس الجلسة ، نظر المجلس في مشروع مقرر بشأن المخلفات المادية للحرب ، مقدم من المجموعة الافريقية (UNEP/GC.9/L.8).

١٤٤ــ وطلب ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ، متحدثا أيضا باسم وفود استراليا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، التصويت على مشروع المقرر . وقال ان الوفود التسعة لا تعتبر المجلس محفلا مناسبا لمناقشة مسألة بقايا المواد الحربية ، ولا تعتقد انه ينبغي زيادة حجم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدون داعي ، بعرض المسألة عليه وأن مثل هذه القضايا يمكن متابعتها على أفيد مايكون عن طريق المناقشات الثنائية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد تضمّن مشروع المقرر افتراضات جوهرية مشكوك في صحتها فيما يتعلق ببعض مسائل القانون الدولي العام .

١٤٥ــ وقال ممثل سويسرا انه سوف يمتنع عن التصويت اذا أخذت الأصوات على الفقرة ١ من مشروع المقرر منفصلة ، حيث انه يشعر ان المسألة تتطلب مفاوضات ثنائية . غير ان ادعاءات الدول المتضررة تعتبر مشروعة ، وينبغي ايجاد حل لمشكلة المخلفات المادية للحرب ؛ لذلك فسوف يؤيد مشروع المقرر .

١٤٦ــ واعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٦ صوت مقابل ٨ أصوات وامتناع ٦ دول عن التصويت (انظر المرفق ١ ، المقرر ٩/٥) .

١٤٧ــ وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه ايد مشروع المقرر للأسباب التي سبق أن بينها وفد بلده عند التصويت على قرار الجمعية العامة ٣٥/٧١ . وأعلن ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية تأييده لهذه الملاحظات .

١٤٨ــ وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس ، باتفاق الآراء ، مشروع مقرر مقدم من وفود اندونيسيا ، وسرى لانكا ، والسودان ، والمكسيك ، والنرويج ، ونيجيريا ، ونيوزيلندا ، وهولندا عنوانه " اعداد قائمة بالمواد الكيميائية الخطرة " (UNEP/GC.9/L.11) (انظر المرفق ١ ، المقرر ٩/٦) .

١٤٩ــ واعتمد المجلس بعد ذلك ، باتفاق الآراء ، مشروع مقرر بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، قدمته وفود بنغلاديش ، وبنن ، والدانمرك ، والصين ، وفرنسا ، وكندا ، وهولندا (UNEP/GC.9/L.13)(انظر المرفق ١ ، المقرر ٩/٧) .

Digitized by UNOG Library

١٥٠- وفي الجلسة التاسعة من الدورة ، المنعقدة في ٢٦ ايار/مارس ، اعتمد المجلس باتفاق الآراء مشروع مقرر بشأن سياسة البرنامج وتنفيذه اقترحه الرئيس (UNEP/GC.9/L.14 and Corr.1) . (أنظر المرفق ١ ، المقرر ٩/١) .

١٥١- وسجل ممثل الكويت ، متحدثا عن مجموعة البلدان العربية ، تلك البلدان تفهم أن الفقرة ١ من الجزء الثالث من المقرر الذى اعتمد للتو يعني ، في جملة أمور ، ان المدير التنفيذى سوف يواصل مناقشاته مع مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق في استكمال المشروع المقترح لمساعدة الشعب الفلسطيني الوارد وصفه في التقرير التمهيدى (UNEP/GC.9/2، الفقرة ٢٠) ، وان هذه المناقشات سوف تختتم بسرعة ، وان المشروع سينفذ بدون تأخير ، وان المدير التنفيذى سيستحدث مزيدا من الأنشطة لضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٣٣/٣٤ في نطاق مسؤولية البرنامج .

١٥٢- وبعد ذلك ، اعتمد المجلس ، باتفاق الآراء ، مشروع مقرر اقترحه المكتب بشأن عقد دورة ذات طابع خاص لمجلس الادارة تعقد في عام ١٩٨٢ (UNEP/GC.9/L.9) (انظر المرفق ١ ، المقرر ٩/٢) .

١٥٣- وفي الاجتماع نفسه ، نظر المجلس في مشروع مقرر مقدم من المجموعة الافريقية يتعلق بالانفاق العالمي على السلاح (UNEP/GC.9/L.10/Rev.1) ، وكذلك في مجموعة من التعديلات المقترحة له مقدمة من مجموعة شرق اوروبا (UNEP/GC.9/L.10/Rev.1/Add.1) .

١٥٤- وذكر ممثل الصين ان ادخال التعديلات المقترحة سوف ينتقص من قيمة مشروع المقرر ، وانها في الواقع تشكل ستارا من الدخان لحجب استعدادات التوسع العسكرى من اجل الحرب وسياسة العدوان لدولة بعينها ، وعليه ، فلن يشترك في التصويت . وأعلن ممثل بنغلاديش تأييده لهذه الملاحظات .

١٥٥- وأعرب ممثلا مصر وليبيريا عن أسفهما لعدم اجراء مشاورات مع مقدمي مشروع المقرر ، فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة والتي ترفضها تلك الدول بقوة .

١٥٦- ووفقا للمادة ٥٣ من النظام الداخلي ، صوت المجلس حينئذ على التعديلات المقترحة لمشروع المقرر . وقد رفضت بحصولها على ٥ أصوات مقابل ١١ ، وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت .

١٥٧- وبعد ذلك نظر المجلس في مشروع المقرر نفسه . وأشار ممثل هولندا ، متحدثا عن الدول الأعضاء في الاتحادات الأوروبية التي هي اعضاء في المجلس ، الى ان المحافل المناسبة لمناقشة قضايا نزع السلاح موجودة في مكان آخر من منظومة الأمم المتحدة ، وانه يجب تفادى أى ازدواج في العمل وبالاضافة الى ذلك ، هناك شرط أساسي لتخصيص نسبة من الانفاق العسكرى لحماية البيئة أو التنمية يتمثل في انشاء أدوات فعّالة وموثوقة لقياس ومقارنة هذا الانفاق في كل من اقتصادات السوق الحرة والاقتصاديات المخططة والمركزية وبدون هذه الاجراءات ستكون اية محاولة لاقامة صلة بين الانفاق العسكرى والبرامج الأخرى عرضة للتحريف .

١٥٨- ولاحظت ممثلة السويد ان حكومتها نشطة فيما يتعلق بتشجيع مبادرات لنزع السلاح في المحافل المعنية بالأمم المتحدة ، كما بذلت قصارى جهدها لتعزيز التعاون الدولي في ميدان البيئة . غير ان الصلة المقترحة في مشروع القرار بين تكاليف الأسلحة وموارد تحسين البيئة تتعارض مع سياسة السويد .

Digitized by UNOG Library

١٥٩- وقال ممثل المملكة العربية السعودية أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليس المحفل المناسب لمناقشة مسائل نزع السلاح . وبالاضافة الى ذلك فأى تمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يأتي من التبرعات ، نظرا لعدم وجود ما ينص على خلاف ذلك في الاتفاقات الدولية . واختتم كلامه قائلا أن مشروع المقرر ، على ماهو عليه ، يعتبر انتهاكا لسيادة الدول .

١٦٠- وقال ممثل سويسرا انه ، على الرغم من ثبات حكومته على معارضتها لسباق التسلح ، وتفهمها للقلق ازاء النتائج المحتملة لاستخدام الأسلحة على البيئة ، فهي تشعر انه من غير المناسب أن يعالج برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه المسائل التي يتعين تركها لهيئات دولية أخرى . وعلى ذلك ، فسوف يمتنع عن التصويت على مشروع المقرر .

١٦١- وطرح الرئيس مشروع المقرر للتصويت ، واعتمد بأغلبية ١٧ صوت مقابل ٢ ، وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت (انظر المرفق ١ ، المقرر ٩/٨) .

١٦٢- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه امتنع عن التصويت على مشروع المقرر وفقا لما يراه بلده من انه ينبغي الحصول على موارد اضافية للتنمية ولحماية البيئة من جزء من الموارد المفرج عنها نتيجة لتخفيض الانفاق العسكري كما نص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٠٩٣ ، (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ . وأعلن ممثلا بلغاريا والجمهورية الديمقراطية الالمانية تأييدهما لهذا البيان .

١٦٣- وأعربت ممثلة الولايات المتحدة عن أسفها للربط بين نزع السلاح وحماية البيئة في المقرر وقالت ان تعيين نسب مئوية مستهدفة من شأنه ان يقيد الجهود التي تبذل لحماية البيئة ، وانه بالنسبة لبلدها ، سوف يؤدى الى تخفيض هائل في الأموال المخصصة لتلك الجهود .

١٦٤- وبعد ذلك ، انتقل المجلس الى النظر في مشروع مقرر بشأن التضامن مع ضحايا الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، مقدم من المجموعة الافريقية (UNEP/GC.9/L.17) .

١٦٥- ووجهت ممثلة الولايات المتحدة النظر الى أن مشروع المقرر لم يقدم وفقا للحدود الزمنية المبينة في المادة ٤٣ من النظام الداخلي . واقترحت أن يرفض المجلس النظر في المشروع حتى لا يضع سابقة مؤسفة ، وطلبت التصويت على هذا الاقتراح .

١٦٦- وصوت المجلس على اقتراح ممثلة الولايات المتحدة ورفض لحصوله على ١٣ صوت مقابل ٢٥ ، وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت .

١٦٧- وقال ممثل الأرجنتين انه امتنع عن التصويت على الاقتراح الاجرائي ، انه اذ يأسف لعدم اتاحة الفرصة له لمناقشة مشروع القرار ، لا يريد تأييد أى خروج عن النظام الداخلي للمجلس.

١٦٨- بعد استئناف المجلس النظر في مشروع المقرر ، أعرب عدد من الممثلين عن تحفظاتهم فيما يتعلق ببعض الاحكام التي اعتبروها خارجة عن اختصاص المجلس . وبعد ذلك ، طلب مقدمو مشروع المقرر وقتا لاجراء مزيد من المباحثات فيما يتعلق بالمشروع . وأيد ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية طلب ممثل الولايات المتحدة أن يتم التصويت على المشروع فورا . وعارض ممثلا ماليزيا والأرجنتين الاقتراح وصوت المجلس ، بعد ذلك ، على اقتراح بأن يتم التصويت على المشروع فورا ، ورفض الاقتراح بحصوله على ١٢ صوتا مقابل ٣٢ ، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

١٦٩ - ثم سحب المشروع لفترة وجيزة تسمح باجراء مباحثات . وقدم ممثل اثيوبيا ، بعد ذلك ، نسخة منقحة من المشروع ، اشترك في تقديمها ايضا وفد الهند ، قال انها أخذت في الاعتبار الانتقادات التي وجهت .

١٧٠ - وذكر ممثل هولندا ، متحدثا باسم الدول الأعضاء في الاتحادات الاوروبية التي هي أعضاء في المجلس ، أنه لا ينبغي ان يطلب من المدير التنفيذي التدخل بصورة مباشرة في مسائل مثل مناهضة الفصل العنصري ، هي على الضبط من اختصاص جهات اخرى . وبناء على ذلك ، فان وفود تلك الدول التي أعربت مرارا عن بغضها للفصل العنصري ستصوت ضد مشروع المقرر . وانضم ممثلو استراليا ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة ، الى هذا البيان .

١٧١ - وقالت ممثلة السويد ان مقترح دعوة المدير التنفيذي لبحث طرق ووسائل تقديمه لتوفير الدعم كتعزيز الوعي العام فيما للآثار البيئية المترتبة على الفصل العنصري أمر محل شك بالغ . فبينما قد تكون للفصل العنصري آثار على البيئة ، ترى السويد ان الكفاح ينبغي ان يكون ضد الفصل العنصري نفسه وأن يتم في محافل اخرى يكون المجتمع العالمي بأسره ممثلا فيها .

١٧٢ - وذكر ممثل سويسرا ان حكومته قد أكدت دائما على أهمية عدم تسييس مناقشات أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة ، وأن سويسرا تدين الفصل العنصري ولكنه سوف يصوّت ضد مشروع المقرر ، لمصلحة العالمية في أجهزة الأمم المتحدة .

١٧٣ - وأعرب ممثل الارجنتين عن تقديره للمشاورات التي تمت والتي مكنت من التوصل الى نص مقبول . فمشروع القرار يتماشى الآن مع طبيعة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاهتمامات البيئية ، كما أنه قائم على المبادئ التي سبق الاعتراف بها بوجه عام .

١٧٤ - وبعد ذلك ، صوّت المجلس على مشروع المقرر وبناء على طلب ممثل اثيوبيا ، أجرى التصويت بالمناداة على الاسماء فاعتمد مشروع القرار بأغلبية ٣٧ صوت مقابل ١٢ ، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (انظر المرفق ١ ، المقرر ٩/٩) ، وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، اوغندا ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتسوانا ، بوروندى ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، زائير ، السودان ، الصين ، العراق ، غانا ، غينيا ، فنزويلا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، الهند ، يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : شيلي ، ملاوى ، اليابان .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابـــع

مسائـــل التنسيـــق

١٧٥ - في الجلسة العامة ٧ للدورة ، كان أمام الوفود عند النظر في البند ٥ من جدول الأعمال الوثائق UNEP/GC.9/4 و Add.1-3 و Add.3/Corr.1 ، and Supplement و Add.4 و 5 و Add.5/Corr.1 . وكان عدد كبير من الوفود قد اختار معالجة تناول التنسيق في كلماتهم خلال المناقشة العامـــة: وقد انعكست اراؤهم في هذا الفصل .

١٧٦ - وأشاد العديد من الوفود بالأعمال التحضيرية التي قامت بها الأمانة لاعداد البرنامـــج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . ورحب عدد من الوفـــود بالجهود المبذولة من أجل كسب تعاون المنظمات الأخرى بالأمم المتحدة ، وكذلك باستجابـــة تلك المنظمات ، الايجابية، للمقررات والقرارات ذات الصلة التي اصدرها كل من مجلـــس الادارة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ، كما هو ثابت في تقرير لجنة التنسيق الاداريـــة الى مجلس الادارة . غير ان وفودا اخرى لم تقتنع اقتناعا كاملا بأن التنسيق مع الاجزاء الأخـــرى من منظومة الامم المتحدة والتعاون معها ، مثمر وفعال بالقدر الواجب . وأكدت على الحاجة الـــى تعاون نشط بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة ، وحثـــت الحكومات على الايعاز الى وفودها لدى الهيئات الادارية ذات الصلة وفقا لذلك . وطلبت عـــدة وفود ، وهي تؤكد على ان البرنامج على مستوى المنظومة سوف يؤدى الى دراسة جادة لكيفية قيـــام برنامج الامم المتحدة للبيئة بدوره التنسيقي والحفاز داخل منظومة الامم المتحدة ، من المديـــر التنفيذى ان يحلل الطرق التي تنوى منظمات الامم المتحدة الأخرى استخدامها في تنفيذ ما يتصـــل بولايتها من أحكام البرنامج على نطاق المنظومة ، وكذلك مدى تأثير مقررات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة على برامج تلك المنظمات وتقديم تقرير عن نتائج تلك التحليلات الى المجلس في دورته العاشرة .

١٧٧ - وأعربت بعض الوفود ، وهي تشارك الآخرين في الاشادة بهيكل ومضمون البرنامج المقـــترح على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأن الحاجة تدعو ، نظرا للموارد المالية المحدودة التي ســـوف تتوفر من أجل تنفيذه ، عن شعورها الى تقييم واضح لأولويات العمل مع توزيع واضح للمسؤوليـــات بين برنامج الامم المتحدة للبيئة والهيئات الاخرى ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة . ويجـــب تحقيق اقصى استفادة من كون العديد من هيئات الأمم المتحدة تدرج بالفعل الاعتبارات البيئيـــة كجزء لا يتجزأ من برامجها .

١٧٨ - ولاحظ أحد الوفود ان البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة لن ينفذ بصورة فعالة ما لم تتوفر الاموال الكافية لمنظومة الأمم المتحدة برمتها .

١٧٩ - وأشارت عدة وفود الى وثيقة المنظور على انها وثيقة ذات أهمية اساسية . وقد أيدت تلـــك الوفود الهيكل المقترح من قبل لجنة التنسيق الادارية والمدير التنفيذى ووافقت على أن يسعـــى

Digitized by UNOG Library

برنامج الامم المتحدة للبيئة لتحديد المفاهيم المشتركة للمجتمع العالمي فيما يتعلق بقضايا البيئة في المستقبل ، من أجل وضعها امام دورة اللجنة ذات الطابع الخاص ؛ وعلى أن تكون الوثيقة جاهزة في عام ١٩٨٤ . وأشار احد الوفود الى وثيقة المنظور على انها اساس سياسي طبيعي للبرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، والخطة الرئيسية لادخال اعتبارات البيئة في استعراض الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وقال انه ينبغي ، عند اعداد تلك الوثيقة ، استخدام نتائج اعمال منظومة الامم المتحدة المتعلقة بعلاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، استخداما كاملا . وكان من رأى وفد آخر أن اعداد وثيقة المنظور قد يساعد على تحديد الاتجاهات البيئية التي ستعالج في المستقبل ، بينما أكد وفد آخر على ان هذه الوثيقة قد تلعب دورا هاما في تعزيز التنسيق بين برامج البيئة في منظومة الأمم المتحدة .

١٨٠ - واقترحت بعض الوفود الطرق التي يمكن ان تنفذ بها العملية التحضيرية لاعداد وثيقة المنظور الاجمالية لضمان الاشتراك الكامل للحكومات والمنظمات الاقليمية ، والمجتمع العلمي ومنظومة الأمم المتحدة ، وتضمنت المقترحات المحددة اجتماع الجمعية العامة للجنة تحضيرية حكومية دولية واقامة لجنة مستقلة لخبراء رفيعي المستوى . غير ان وفدا من الوفود ذكر انه لا يحبذ آلية حكومية دولية خارج اطار مجلس الادارة .

١٨١ - وناشدت عدة وفود المدير التنفيذى ايلاء الاعتبار للعمل الجيد الذى انجزته اللجان الاقتصادية الاقليمية في ظل الترتيبات الحالية ، الامر الذى يقوم به برنامج الامم المتحدة للبيئة بدعم وحدات التنسيق البيئي في امانة اربع لجان ، وحثت المدير التنفيذى على النظر في عدم سحب دعم برنامج الامم المتحدة للبيئة ريثما تستطيع اللجان الوقوف مستقلة في هذا الشأن . وأكد وفد من الوفود على ان اللجان الاقليمية في موقف فريد يسمح لها بمساعدة الدول النامية في معالجة مشاكل حماية البيئة ، وهي مشاكل تمس جذور رفاهية الانسان في هذه البلدان . وأشارت بعض الوفود بارتياح الى التعاون الحالي بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، خاصة في متابعة النتائج التي توصل اليها الاجتماع العالي المستوى لشؤون حماية البيئة .

١٨٢ - وأعرب عدد من الوفود عن تقديرها للعرض المقدم من المدير التنفيذى للموئل بشأن التعاون بين منظمته وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وأكدت على ضرورة استمرار هذا التعاون والتوسع فيه . وشدد وفد من الوفود على ان مثل هذا التعاون يجب ان يكون ، أولا وقبل كل شيء ، على صعيد العمل . وأعرب عن تشككه في جدوى اجتماعات المكتب المشترك فيما يتعلق بالتكاليف والفوائد وحث المدير التنفيذى على التعاون مع المدير التنفيذى للموئل في دراسة المسألة . واقترح وفد آخر تشجيع برنامج الامم المتحدة للبيئة والموئل على تشجيع المزيد من البحوث وتنمية نهج النظم الايكولوجية ازاء المستوطنات البشرية .

١٨٣ - وأشار ممثل منظمة الاغذية والزراعة الى وجود فريق عامل مشترك بين الادارات معني بالموارد الطبيعية والبيئة داخل منظمته ، وابرز اهم مجالات التعاون بين منظمة الاغذية والزراعة والمنظمات الاخرى بالامم المتحدة ، بما فيها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، في مجال البيئة . وقال ان منظمة الاغذية والزراعة ستواصل الاسهام في مهمة التساوق بين برامج البيئة بمنظومة الامم المتحدة ، كما تنوى ان تلعب دورها كاملا في هذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

١٨٤ - وأكد ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وهو يتحدث ايضا باسم منظمة العمل الدولية ، على اهمية دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في التنسيق والتنشيط الشاملين لانشطة البيئة داخل منظومة الامم المتحدة . وطلب ان يركز برنامج الامم المتحدة للبيئة موارده ترتيزا اكبر على المشروعات التعاونية مع منظمات الامم المتحدة ، وقال ان على برنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يتلافى تبديد جهوده أو التنافس مع الآخرين . فاليونسكو وبرنامج الامم المتحدة للبيئة على استعداد للاسهام في تطوير اضافي لبرنامج على مستوى المنظومة تجد فيه انشطتهما المتعلقة بالبيئة المكان المناسب . فمن وجهة نظر اليونسكو ليس هناك من شك في ان تقييم الدور المساعد لبرنامج الامم المتحدة للبيئة سوف يكون ايجابيا .

١٨٥ - وبين المدير التنفيذي وهو يلخص آراء المجلس ، ان الوفود قدرت تقرير لجنة التنسيق الادارية ، وان معظم تلك الوفود لديها تطلعات ايجابية للغاية بأن التطوير الاضافي لبرنامج على مستوى المنظومة سوف يؤدي الى مزيد من التوحيد للبرامج في منظومة الامم المتحدة كلها . وذكّر متناولا تعليقات بعض الوفود بأن نفوذ برنامج الامم المتحدة للبيئة على باقي منظومة الامم المتحدة ليس منتشرا بالقدر الكافي ، ان برنامج الامم المتحدة للبيئة يتمتع بتأييد منظمات الامم المتحدة الاخرى وتعاونها ، الامر الذي يتجلى على أعلى مستوى من خلال لجنة التنسيق الادارية ، وقال ان مستوى التعاون الحالي ما كان يتسنى الوصول اليه بدون التفاهم المتبادل . وأضاف انه ابتداء من عام ١٩٨٤ ، سوف تباشر معظم مؤسسات المنظومة دورات مشتركة من التخطيط والميزنة المتوسطي المدى ، مما يسهل مهمة التنسيق بين البرامج ، وهو يتوقع ان تتمكن الوكالات التي تعاونت مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في تنفيذ برنامج البيئة ، ان تعلن عن التزاماتها فيما يختص بالمدة الاولى من ميزانية السنتين لفترة البرنامج المتوسط الاجل . وسوف يستمر برنامج الامم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بدوره الثلاثي داخل منظومة الامم المتحدة وهو: التعاون مع منظمات الامم المتحدة الاخرى ، ممارسا نفوذه من خلال اسهاماته الفكرية وأمواله الحفازة من صندوق البيئة ، والتنسيق ، وهو الولاية التي عهدت بها الجمعية العامة الى برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ والقيام ، استجابة لطلبات محددة من مجلس الادارة ، بتنفيذ مشروعات مثل النظام العالمي للرصد البيئي ، وبرنامج نظام الاحالة الدولي الى مصادر المعلومات البيئية والسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية .

١٨٦ - وتلقت وثيقة المنظور تأييدا واسعا من المجلس . ووافقت الوفود بصورة عامة على مقترحات المجلس الخاصة بهيكل الوثيقة وعلى رأى المجلس بأن تقديم الجزء الأول منها فقط ، وهو استعراض المفاهيم المشتركة للمجتمع الدولي وكيفية معالجتها ، سيقدم الى مجلس الادارة في عام ١٩٨٢ ، كجزء من الوثيقة المتعلقة باتجاهات الجهود العالمية للبيئة في المستقبل . وقدمت ثلاث مقترحات في الاساس بشأن عملية اعداد الجزئين الآخرين من الوثيقة حكومية دولية تدعمها لجنة مستقلة ، وعملية مستقلة بحته ، وعدم اجراء تطوير اضافي للوثيقة . وشرح بشيء من التفصيل طبيعة وكيفية تمويل لجنة خبراء مستقلة ، مؤكدا بصورة خاصة انها تمول في الاساس من جانب حكومات فردية أو مؤسسات خاصة . وقال انه يتوقع بأن يقوم المجلس بعرض توصيات خاصة قبل نهاية الدورة ، بعد ان يدرس بعناية الاثار المالية والادارية المترتبة على المقترحات المختلفة قيد البحث .

Digitized by UNOG Library

١٨٧ - وأشار الى الاهتمام الكبير الذى أبدته عدة وفود باستمرار التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجان الاقليمية ، وأكد للمجلس ان قراره بشأن الدعم المستمر لوحدات التنسيق البيئي في هذه اللجان ، سوف يستند الى تقييم شامل للموارد المالية المتاحة وقدرة اللجان على الاضطلاع بالمسؤوليات المترتبة على ذلك .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٨٨ - واعتمد مجلس الادارة باتفاق الآراء في الجلسة التاسعة للدورة المنعقدة في ٢٦ أيار/مايو ، مشروع مقرر بشأن مسائل التنسيق مقدم من المكتب (UNEP/GC.9/L.16) (انظر المرفق ١ ، المقرر ٩/٣) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

المسائل المتعلقة بالبرنامج

١٨٩ - أحيل البندان ٦ و ٧ من جدول الاعمال الى اللجنة الاولى للدورة لكي تنظر فيهما . وكان معروضا على اللجنة لدى النظر في هذين البندين الوثائق التالية UNEP/GC.9/5 وCorr.1 و Adds.1-5؛ UNEP/GC.9/6 وCorr.1 و2 وAdd.1 ؛ UNEP/GC.9/7 ؛ UNEP/GC.9/8 وAdd.1 ؛ UNEP/GC.9/INF.1؛ UNEP/GC/INF.1/Rev.2/Supplement 2؛ UNEP/GC/INF.5/Supplement 4؛ UNEP/GC.9/4/Add.1 و Add.4. وللاطلاع على سرد لتنظيم أعمال اللجنة ، انظر الفقرة ٣٠ .

ألف - مشروع أهداف البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة وبنيته ودرجة تفصيله

١٩٠ - أكد مساعد المدير التنفيذي ، في بيانه الذي عرض فيه مشروع أهداف البرنامج على مستوى المنظومة وبنيته ونموذجه المتطور (UNEP/GC.9/7) ، على المشاركة الوثيقة لمنظمات وهيئات الأمم المتحدة المعنية في اعداد البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، وعلى طابعه التعاوني الناتج عن ذلك . وقال ان مشروع البرنامج المعروض في الوثيقة UNEP/GC.9/7 ومرفقاتها يمثل أهداف البرنامج البيئي لمنظومة الامم المتحدة ككل ، ولو انه قد تم الحرص على عدم نسخ برامج كاملة على برامج منظمات أخرى . وينتظر أن تتّسق دورات البرمجة لمختلف هيئات الامم المتحدة اعتبارا من عام ١٩٨٤ فصاعدا ؛ وبرغم ذلك ، وبما أنه سيكون من الصعب مع ذلك وضع خطة محددة الى غاية عام ١٩٨٩ ، فان على النص أن يعني بمسائل عامة فيبقي بذلك على طابع المرونة . وبعد أن يعرض مجلس الادارة وجهات نظره عن مشروع بنية البرنامج على مستوى المنظومة وأهدافه ودرجة تفصيله ، تكثف الامانة المشاورات مع أعضاء المنظومة الآخرين بغية تطوير البرنامج بتفصيل داخل الاطار الموافق عليه ، لعرضه على المجلس في دورته العاشرة .

١٩١ - وأثنت الوفود على الجهود المبذولة لاعداد بنية وأهداف البرنامج على مستوى المنظومة . وقد لوحظ أن المجلس ، نظرا للصلة الوثيقة بين صياغة ذلك البرنامج ومسائل التنسيق البيئي داخل منظومة الامم المتحدة ، في حاجة الى النظر في البرنامج في اطار هذا التنسيق . وقد كان اعداد البرنامج عملا فيه ابتكار وتحد ، وخاصة في ضوء شموله للمنظومة . وعندما تتم الموافقة عليه نهائيا فسوف يصلح كوسيلة للتنسيق فيما بين الوكالات ، لضمان أن يكون للجهود الدولية المبذولة لتحليل المشاكل البيئية والتخفيف من حدتها الاثر الاقصى . ولا بد له خاصة أن يؤثر على برامج عمل وميزانيات كل منظمة داخل منظومة الامم المتحدة ، وأن ينعكس فيها بشكل ملموس . ويحتاج التنسيق داخل المنظومة ، بهذا الصدد ، الى التكثيف لمعالجة وضع لم ترد فيه مثلا من بعض المنظمات المعلومات الميزانوية الملائمة عن مختلف البرامج الفرعية المحددة في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وعلاوة على ذلك فان مشاركة المنظمات في مشاورات البرمجة المشتركة ، فيما يتعلق ببرامج كل منظمة ، تحتاج الى تكثيف .

Digitized by UNOG Library

١٩٢ - وسألت بعض الوفود عن مدى كون البرنامج على مستوى المنظومة ملزما لمؤسسات المنظومة . وبناء على ذلك أحاطت اللجنة علما مع الموافقة بملاحظات لجنة التنسيق الادارية بأن " البرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، لكونه قد وضع وأعد على نحو مشترك ، سوف يكون ذا منفعة لمنظومة الامم المتحدة ككل ، وبأن تأخذ كل منظمة في اعتبارها أحكامه وفقا لولايتها الدستورية واجراءاتها للبرمجة . . . بوصفها وسيلة لممارسة تأثير متبادل على عملياتها في مجال التخطيط والبرمجة " (UNEP/GC.9/Add.1 ، الفقرة ٥) .

١٩٣ - ووافقت الوفود على أن التنسيق فيما بين الوكالات يتيسر الى حد بعيد لو تكلم ممثلو كل حكومة من الحكومات المشاركة في هيئات الادارة التابعة لاعضاء منظومة الامم المتحدة بصوت واحد عن مسائل البيئة . وبهذا الصدد فان الحاجة الى بذل جهود منظمة ومكثفة ، لضمان التنسيق فيما بين الادارات داخل الحكومات ، معترف بها على الصعيد العالمي ، كما هو معترف بأهمية تمثيل برنامج الامم المتحدة للبيئة على مستوى عال في دورات هيئات الادارة هذه عندما تناقش برامجها هي للمستقبل . ولاحظت اللجنة أن البرنامج على مستوى المنظومة ، بعد أن يوافق عليه مجلس الادارة نهائيا ، سوف يعرض على هيئات الادارة لمنظمات الامم المتحدة المعنية لتنظر فيه .

١٩٤ - وكان هناك اتفاق عام على انه لا ينبغي للبرنامج أن يغطي مجالات يمكن ويتعين على الحكومات فقط أن تعمل فيها . ويمكن للبرنامج مع ذلك أن يساعد الحكومات في توجيه وتنفيذ برامجها المتصلة بالبيئة .

١٩٥ - وقد تمت مناقشة بنية البرنامج على مستوى المنظومة بتفصيل تام . ورحبت عدة وفود بالجهد التعاوني المشترك بين الوكالات الذى بذل لعرض مجموعة شاملة الى حد ما من البرامج الفرعية الرامية الى تقديم صورة واضحة لطبيعة ونطاق الانشطة البيئية التي تخططها منظومة الامم المتحدة . غير ان بعض الوفود رأت من الصعب ابداء رأى عن الاهداف المعروضة امامها نظرا لانعدام المعلومات عن نشاط البرامج تحت كل واحد منها ، بما أن الاهداف ينبغي لها بالضرورة أن تكون عامة . ولذلك اقترح أن يعمم برنامج الامم المتحدة للبيئة ، اذا امكن ، مشروعا للبرنامج الكامل على مستوى المنظومة على الحكومات لتقدم تعليقاتها عليه ، وبذلك تتمكن من المشاركة اكثر في العملية التحضيرية . وأكد أيضا على انه ينبغي للبرنامج أن يعكس آراء اجتماعات ولجان الخبراء الحكوميين الدوليين وغيرهم من الخبراء بشأن مجالات البحث التي تشملها مختلف البرامج .

١٩٦ - وقالت بعض الوفود ان من الأساسي الربط بين البرنامج على مستوى المنظومة وأهداف برنامج الامم المتحدة للبيئة لعام ١٩٩٢ وما بعده ، وكذلك بينه وبين وثيقة المنظور التي هي بصدد الاعداد لدورة مجلس الادارة ذات الطابع الخاص لعام ١٩٨٢ ، وأحاطت علما بالحاجة الى استعراض البرنامج ، ربما على أساس مرة كل سنتين ، في ضوء ما ينشأ من المشاكل البيئية ونتائجها . وتكون مثل هذه الاستعراضات الدورية والتحسينات قيمة أيضا بقدر ما يصبح تخطيط البرامج الفرعية واعتمادات الميزانية المرصودة لها ، تدريجيا ، اكثر تحديدا مع مرور الزمن . وقد أكدت الامانة أنه سيتم الابقاء على علاقات جوهرية فيما بين مختلف وثائق عام ١٩٨٢ مع أنه يجرى اعدادها اعدادا متوازيا .

Digitized by UNOG Library

١٩٧ — وتم الاتفاق على ان البرنامج على مستوى المنظومة ليس الهدف منه ان ينطوى فقط على المبادرات البيئية التي يدعمها برنامج الامم المتحدة للبيئة او التي يتم حفزها بطرق أخرى ، ولا ان يوحي بانه ينبغي لامانة برنامج الامم المتحدة للبيئة ان تنسق كل نشاط يشهر اليه البرنامج . ان هدفه يتمثل في توفير اطار عالمي للانشطة المتصلة بالبيئة في منظومة الامم المتحدة ، وزيادة انسجامها وتنسيقها عن طريق الدعم والتأثير المتبادلين ، ومن ثم تحقيق الفعالية من حيث التكلفة واقصى درجة من التأثير .

١٩٨ — وحذّرت بعض الوفود من ان وضع برنامج بيئي شامل على مستوى المنظومة قد لا يعكس بوضوح الدور المحدد لبرنامج الامم المتحدة للبيئة داخل المنظومة . ومن ثم فينبغي للبرنامج ، عوضا عن ان يحاول ان يكون شاملا تماما ، ان يعكس بوضوح مجالات الاولوية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في ضوء ما أنجزته المنظومة بالفعل ، وان يركز بناء على ذلك على سد الثغرات ودعم المبادرات البيئية البالغة الأهمية . وينبغي بالخصوص ابراز عناصر البرامج الفرعية ذات الطابع المتعدّد الاغراض وذات الصلة الوثيقة بمواطن اهتمام البلدان من الناحية الانمائية — مثلا السلسلة الكاملة من المسائل المتعلقة بادارة الاراضي والمياه والغابات ووضع حد لتدهور الأراضي . وينبغي للبرنامج ايضا ان يؤكد على تقديم المساعدة للبلدان النامية في تنفيذ الانشطة البيئية .

١٩٩ — ورأت بعض الوفود أن مشروع الاهداف قد ركّز اكثر من اللازم على اعداد الدراسات الاستقصائية ، وعلى جمع البيانات ، وعلى الرصد . وهناك حاجة الى مزيد من التأكيد على الأنشطة ذات الوجهة العملية ، وعلى تطبيق المعارف المتوفرة والناشئة في مجال حماية البيئة وتحسينها في البلدان وذلك ، في جملة امور ، عن طريق المشاريع النموذجية ، وعلى تعزيز مراكز التدريب والبحث الاقليمية وقدرات المؤسسات القومية على وضع وتنفيذ ورصد برامج تحسين البيئة . ورأت وفود أخرى مع ذلك ان التأكيد على التقييم البيئي له ما يبرره ، اذ ان لبرنامج الامم المتحدة للبيئة القدرة على المساهمة مساهمة فريدة من نوعها وحاسمة في ذلك المجال .

٢٠٠ — ولاحظت عدّة وفود انه في حين تبدو البنية المقترحة وكأنها تغطي المسائل الرئيسية في مجال البيئة ، فان المبادئ التوجيهية او المعايير التي اشتقت منها البنية لم تبسط بوضوح . ونظرا لطابع مسائل البيئة الذى غالبا ما يكون شاملا تماما وعبر قطاعي ، فربما كان من الصعب جعل البرنامج مطابقا لفئات جامدة ؛ ومع ذلك فانه يمكن تحسين البنية المقترحة عن طريق التقليل الى اقصى درجة من تداخل البرامج الفرعية ، وباعادة تنظيمها وتجميعها عند الاقتضاء ، وبابراز الروابط الهامة فيما بين البرامج الفرعية ، وبجعل العرض العملي للاهداف في كل برنامج فرعي اكثر تماسكا . وعلى سبيل المثال فقد اشير الى عناصر " البحث " و " التدريب " و " الصكوك والدراسات القانونية " في بعض البرامج الفرعية ولم يشر اليها في بعض البرامج الفرعية الاخرى ، ولا حتى في البرامج الفرعية التي يمكن اعتبارها فيها ذات صلة . واتفق على انه سيتم اعداد مرفق قصير للبرنامج يسرد مختلف المجالات عبر القطاعية ويوفر احالات لادراجها تحت ابواب البرامج الفرعية الخاصة بكل منها في الجزء الرئيسي من البرنامج . وأيد وفد من الوفود نية المدير التنفيذى المتمثلة في وضع برامج ذات طابع متعدد الاختصاصات وعالمي ، كالنظام العالمي للرصد البيئي ، كجزء لا يتجزأ من البرنامج على مستوى المنظومة .

Digitized by UNOG Library

٢٠١— وكان هناك اقتراح محدد يتمثل في دمج البرامج من ٩ الى ١٣ تحت عنوان "تنمية الموارد الطبيعية"، والبرنامجين ٤ و ٥ تحت عنوان "مسائل البيئة المتصلة بالمستوطنات البشرية"، والبرنامجين ١٣ و ١٤ تحت عنوان "حماية الأنواع المهددة بالخطر"، والبرنامجين ١٧ و ١٩ تحت عنوان "البيئة البحرية" والبرامج من ٢٠ الى ٢٢ تحت عنوان "البيئة والتنمية"، والبرامج من ٢٤ الى ٢٦ تحت عنوان "تدابير الدعم"، وكان هناك اقتراح آخر يتمثل في جمع البرامج تحت العناوين التالية : الأرض، المياه، الجو، المحيطات، النباتات والحيوانات، المستوطنات البشرية، الصناعة، الطاقة، الكوارث الطبيعية، تدابير دعم التربية والإعلام والتدريب والبحث. ولم يتم التوصل الى اتفاق بشأن هذين الاقتراحين.

٢٠٢— واستجابة للاقتراحات التي تقدم بها عدد من الوفود بشأن الحاجة الى الافادة بأقصى درجة من نتائج أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد أشير الى استصواب دمج الجهد المبذول على الموارد الجينية والحياة البرية، وعلى التكنولوجيا السليمة والملائمة من الناحية البيئية، مع الأجزاء الاخرى ذات الصلة من برنامج الادارة البيئية، بما في ذلك مثلا الطاقة والمستوطنات البشرية والنظم الأيكولوجية الأرضية. غير أن عددا من الوفود قد أكدت على استصواب ابقاء مجالات داخل البرامج، كالبحار الاقليمية والصناعة والبيئة، متميزة بحكم حقها الخاص بها. وقد عبّر عن تأكيد متفاوت الى حد بعيد فيما يتعلق بعدة أنشطة من بينها النظم الايكولوجية للغابات الساحلية والنظم الايكولوجية للأراضي الرطبة، والبيئة والنقل، وتعدين العقيدات من قاع البحار، ومخلفات الحروب وخاصة الألغام، وتخزين الأغذية ومنع اتلاف الأغذية، وتلوث الفضاء الخارجي، والآثار الضارة للمستحضرات الصيدلانية، والاحصاءات البيئية، وتعزيز قدرات المؤسسات البيئية القومية. وقد جادلت بعض الوفود وممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بأن نطاق الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة واسع جدا الى حد أنه لا يمكن أن يقتصر على برنامج الحيوانات البرية والمناطق المحمية، وأنه ينبغي بناء على ذلك أن ترد محتوياته في جميع البرامج ذات الصلة. ومع ذلك فقد كانت مسألة اسناد مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الى الحكومات موضع تقدير.

٢٠٣— وفيما يلي ملاحظات محددة فيما يتعلق بزيادة تطوير محتويات كل برنامج من البرامج :

البرنامج ١ : رأى وفد من الوفود أنه ينبغي للبند ١ (أ) '٤' أن يشمل أيضا الآثار الاخرى غير الآثار المتصلة بالحموضة. واقترح كذلك أن يقتصر البرنامج على الأثر على الانسان نفسه ؛

البرنامج ٣ : رأى وفدان أن البند له قدر ضئيل من الأولوية، في حين اقترح وفد آخر أن تدرج "مشاكل الصحة المهنية للعمال المهاجرين" تحت البرنامج الفرعي ٣ (ج) ؛

البرنامج ٤ : ارتئي أيضا أنه لما كان على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز على الجوانب البيئية لمسألة توفير مياه الشرب والمرافق الصحية، فانه يمكن اعادة تحديد البرنامج على نحو مناسب ودمجه مع البرنامج ٩ ؛

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٥: أكد على أنه ينبغي ادراج الجوانب البيئية للتخطيط على المستوى المجتمعي . وخاصة ، يمكن اضافة عبارة " في الاطار القومي والاقليمي والمحلي " بعد لفظتي " التخطيط والتنمية "، في البرنامج الفرعي ٥ (أ) ' ١ '. وقد اقترح أيضا ادراج حماية التراث الثقافي ، بما في ذلك الآثار التاريخية ، ومشاركة الجمهور في التحسين البيئي للمستوطنات ؛

البرنامج ٧: وارتئي أن الأهداف فيما يتعلق بحماية طبقة الاوزون (البرنامج الفرعي ٧ (د)) غامضة ، واقترحت اضافة عنصر بشأن وضع نظام قانوني فعّال يمكن تطبيقه على حماية طبقة الاوزون ؛

البرنامج ٩: اقترح تبسيط البنية الاجمالية للأهداف عن طريق تضمين البرنامج ٩ المحتوى البيئي للبرنامج ٤ ، واضافة عنصر للتدريب والبحث ؛

البرنامج ١١: ارتئي أن البرنامج في حاجة الى الاستجابة بقدر أكبر من الاهتمام لمتطلبات تنفيذ السياسة العالمية للتربة ؛

البرنامج ١٣: اقترح بالتحديد ادراج " النظم الايكولوجية الساحلية " و " النظم الايكولوجية للغابات الساحلية " و " النظم الايكولوجية للأراضي الرطبة " ؛

البرامج من ١٧ الى ١٩: اقترح وفد امكان تطوير مجال التلوث البحرى لتتفق مع مجال " البحار الاقليمية . واقترح أن يشمل البرنامج ١٨ " الدراسات الاوقيانوغرافية " وغيرها من الأعمال ذات الصلة الذى تقوم بها اليونسكو وسائر المنظمات المختصة . واقترح ممثل اليونسكو ألا يشمل برنامج " البحار الاقليمية " على مستوى المنظومة عمل برنامج البحار الاقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فقط ، وانما أن يعكس أيضا العمل ذا الصلة الذى يضطلع به في بقية منظومة الأمم المتحدة ؛

البرنامج ٢٠: اقترح وفد أن تكمل عبارة " المنهجيات الملائمة لتقييم التكاليف والفوائد في التدابير والتغييرات البيئية " الواردة في البرنامج الفرعي ٢٠ (ب) بما يلي : " و/أو طرق تقييم فعالية النفقات من حيث التكلفة ، الرامية الى إحداث التحسين البيئي المرغوب فيه " ؛

البرنامج ٢١: قال وفد أن دور العمال المهاجرين فيما يتعلق بتدهور الأراضي جدير بالاهتمام ؛

البرنامج ٢٢: اقترح ادراج البرامج الفرعية التالية :

- الأثر البيئي لسياسات المواقع الصناعية ؛
- معالجة النفايات الصناعية ، والتصرف فيها واعادة تدويرها (وذلك

Digitized by UNOG Library

تحقيقا للأهداف التالية : إعداد مبادئ توجيهية وكتيبات لمعالجة نفايات صناعات محددة ؛ وضع معايير لتحديد وتنفيذ المقاييس المنبثقة ؛ تنظيم برامج تدريبية عن النفايات الصناعية والتخلص منها) ؛

- تبادل المعلومات على الصعيد الدولي عن مراقبة البيئة الصناعية ؛
- تعزيز مؤسسات مراقبة البيئة الصناعية ؛

البرنامج ٢٣ : اقترح وفد تعديل العنوان لكي يصبح "الطاقة والبيئة"، وقال انه ينبغي للبرنامج الفرعي الراهن ٢٣ (أ) أن يركز على تكنولوجيات جديدة للطاقة . وأشار وفد آخر الى أن البرنامج الفرعي ٢٣ (ج) يخرج عن نطاق البرنامج البيئي ، وأنه كان عليه أن يركز على تحديد وترويج طريقة سليمة من الناحية البيئية لانتاج واستخدام الطاقة . واقترح وفد آخر اضافة عنصر عن "منهجيات حفظ الطاقة"، واقترح وفد آخر اضافة "موارد الطاقة البيولوجية" الى قائمة التكنولوجيات الجديدة في البرنامج الفرعي ٢٣ (أ) '٢'، في حين طلب وفد آخر التأكيد على الطابع المحدود لموارد الطاقة التقليدية ؛

البرنامج ٢٤ : تم الاتفاق على أنه ينبغي وصف الهدف الاجمالي باضافة عبارة "داخل اطار المؤسسات القائمة". واقترح وفد الاستعاضة في عنوان البرنامج الفرعي ٢٤ (أ) عن لفظة "تنفيذ" بلفظتي "وضع وتنفيذ". واقترح في البرنامج الفرعي ٢٤ (ب) أن تضاف عبارة "المبادئ التوجيهية" بعد لفظة "اتفاقات" في السطر ٢ ، وبعد "مدونات قواعد السلوك" في السطر ٦ من الهدف ٢٤ (ب). واقترح أيضا حذف عبارة "مجموعة جديدة من" من العنوان ، والاستعاضة عن عبارة "اتفاقية قانون البحار الجديدة" بعبارة "نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار" ، واقترح كذلك اضافة لفظة "والتنظيمية" بعد لفظة "التشريعية" في السطر ١ من الهدف ٢٤ (ج) '١'.

البرنامج ٢٥ : طلبت وفود التأكيد على دور الجامعات ، وخاصة في البلدان النامية التي تحتاج قدراتها المؤسسية الى تعزيز لهذا الغرض ، فيما يتعلق (أ) بادخال أبعاد بيئية على الاختصاصات التقليدية ؛ (ب) ببدء "برامج جديدة للدراسات البيئية ؛

البرنامج ٢٦ : أشار وفد الى أن زيادة الوعي بالادارة البيئية على مختلف المستويات تحتاج الى تأكيد أكبر .

٢٠٤- ونظرت اللجنة في نموذج برنامج متوسط الأجل ومتطور على مستوى المنظومة للموارد الجينية ، قدم في المرفق الثالث للوثيقة UNEP/GC.9/7 ، من حيث الشكل ومستوى التفصيل اللذين سيتبعان في تطوير بقية البرنامج . وكان الشعور العام يتمثل في أن الشكل ومستوى التفصيل المبينين في النموذج مرضيان ، ولو أن هناك ما يدعو الى التحسين قصد تقديم صورة أكمل وأكثر تماسكا ووضوحا

Digitized by UNOG Library

على مستوى المنظومة ، ومن ثم تسهيل تنفيذ البرنامج على نحو أفضل . ويمكن أيضا تلخيص الملاحظات التمهيدية فيما يتعلق بالاتجاه العام للبرامج والبرامج الفرعية : اذ تكفي الاشارة الى مقررات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية وقراراتها . وأعرب ممثل منظمة العمل الدولية عن الرأى الذى مؤداه أنه يجب ألا يكون هناك تمييز بين أهداف الأمانة وأهداف المنظمات الحكومية الدولية ، بما أن المنظمات تشكل وحدة كاملة . ولا يمكن لمثل هذا التمييز أن ينطبق الا على وسائل العمل .

٢٠٥- وقد ارتئي أن من الأهمية ابراز العلاقات بين البرامج والبرامج الفرعية ، وكذلك فيما بين مسؤوليات مختلف الهيئات المشاركة . وينبغي للقسم الذى يتناول التنسيق ، خاصة ، أن يحدد بدقة طابع وحجم مشاركة كل من المنظمات في الأنشطة المعنية ، وأن يبين بوضوح الحصص التي تخطط كل منظمة لتخصيصها في ميزانيتها لكل عنصر من عناصر البرامج الفرعية . وقد أشير ، على عكس ذلك ، الى أنه قد يمكن تبين نمط التنسيق ومداه بوضوح أكبر اذا انعكست طبيعة ومدى مشاركة كل منظمة في كل برنامج فرعي . واقترح وفد من الوفود أنه يمكن تقديم مثل هذه المعلومات في شكل جدول . واقترح وفد آخر أن يبين البرنامج المتطور ، اذا أمكن ، "مجموعات الأهداف" التي تنصب عليها مختلف البرامج .

٢٠٦- وأعرب ممثلو كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية عن تقديرهم للجهود التعاونية المبذولة لاعداد البرنامج على مستوى المنظومة . وأكدوا أهمية زيادة المشاورات فيما بين الوكالات على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف عند اعداد هذا البرنامج لضمان انسجام الانشطة التي تتفق مع ولايات كل منظمة من هذه المنظمات واجراءاتها للبرمجة . وفي حين ينبغي للبرنامج أن يعكس جميع الأنشطة التي تعتبرها كل وكالة أنشطة بيئية أو ذات أهمية بيئية خاصة ، فان الأنشطة التي تكون ذات أهمية رئيسية لوكالة واحدة فقط يمكن أن تعالج بايجاز . وأكد ممثل اليونسكو أنه ينبغي لبنية البرنامج على مستوى المنظومة أن تكون واسعة النطاق ومتماسكة ، وأنه عند صياغتها بالتفصيل يجب أن تضم الأنشطة المتعلقة بتقييم الموارد الطبيعية وادارتها الرشيدة الى الأنشطة التي تتعلق بحمايتها . وقال الممثلون انه ينبغي للنهج على مستوى المنظومة أن تبقى مرنا وألا يكون مفرط الطموح تصد تحقيق نتائج ملموسة . وأشاروا الى أن منظماتهم ستواصل التعاون على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في زيادة تطوير البرنامج على مستوى المنظومة في سياق آليات التنسيق الاجمالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

باء - البرنامج البيئي ، ١٩٨٠-١٩٨٣

١ - مقدمة

٢٠٧ - قال مساعد المدير التنفيذى ، في بيانه التمهيدى ، ان الامانة سوف ترحب بالتعليقات على شكل ومضمون الوثيقتين الجديدتين المعروضتين على اللجنة وهما التقرير المتعلق باداء البرنامج (UNEP/GC.5 وCorr.1 و Add.5) والخطة المتوسطة الاجل (UNEP/GC.9/6 وCorr.1-3) وانها ترحب بوجه خاص بابداء التعليقات على الأولويات المبينة في تلك الخطة . واسترعى مساعد المدير التنفيذى الانتباه ايضا الى قائمة الموضوعات ذات الاولوية في ميدان التقييم البيئى على مدى السنوات القليلة المقبلة ، الواردة في الاستعراض المتعمق لمراقبة الاحوال الارضية ؛ والتي تم توسيعها في الوثيقة (UNEP/GC.9/INF.1).

٢٠٨ - وساد اتفاق عام بين الوفود على ان التقرير المتعلق بأداء البرنامج والخطة المتوسطة الاجل يتصفان من حيث الشكل والعرض بالايجاز وغزارة المعلومات والمنطق ويمثلان تحسنا كبيرا بالمقارنة مع وثائق السنوات السابقة . ولاحظ وفد ان أن الوثيقتين شاملتان ؛ واعرب وفد عن رأى مؤداه انه سيكون من المفيد ان لو كرس المزيد من الوقت لمناقشة الوثيقتين قيد البحث وقال وفد آخر انه يوجد تعارض بين بعض اجزاء الوثيقتين . واقترح ضرورة أن تتم في المستقبل ، المواءمة حسب التسلسل بين التقارير المتعلقة بالبرنامج عن الفترات المنصرمة والفترات المقبلة . ودارت التعليقات الاخرى حول ضرورة بذل المزيد من الجهد في التقرير المتعلق بأداء البرنامج لربط التقدم بأهداف محددة ، وضرورة الاقلال من التقارير الادارية المتعلقة بالانشطة والاجتماعات ، والاكثار من الاشارة الى الانجازات والتبعات والصعوبات التي ووجهت دون زيادة حجم الوثيقة وذلك للتمكين من تحديد أولويات العمل المقبل ، وحول انه سوف يكون من المفيد اصدار ميزانية السنة الحالية والسنة الماضية كلتيهما في وثيقة واحدة ، وضرورة صدور قائمة بمنشورات برنامج الامم المتحدة للبيئة التي ظهرت خلال السنة الماضية باعتبارها مرفقا لهذه الوثيقة للنهوض بالمستوى الاعلامي المنخفض للبرنامج البيئي .

٢٠٩ - وفيما يتعلق بالخطة المتوسطة الاجل ارتأت عدة وفود انه سيكون من المفيد تضمين الخطة تفاصيل الميزانية المتعلقة بكل عنصر من عناصر الاستراتيجيات والنص بصورة اوضح على الادوار التنفيذية والمالية لكل من العناصر الرئيسية . ذلك أن هذه التفاصيل سوف تكون مفيدة اذا ما تعين تحديد الاولويات بغية مزج الحماس في وضع البرنامج بالواقعية المالية . واعاد وفد آخر القول بانه من الواجب اختيار موضوعات التقييم على اساس صلتها بالمشاكل العالمية والحاحها واهميتها وما تتيحه من فرص التعاون الاقليمي والتدريب . وبناء على ذلك ، يجب أن تكون الاراضي القاحلة والتصحر والغابات والمحيطات مجالات عامة تحظى باولوية الاهتمام من جانب برنامج مراقبة الاحوال الارضية . ولاحظ احد الوفود أنه ، وفقا للفقرة ٤ من الخطة متوسطة الاجل ، تكون الاهداف الواردة هناك في بعض الاحوال هي نفس الاهداف التي أقرها مجلس الادارة وقال ذلك الوفد انه يرى ان مجلس الادارة قد وافق فعلا على سلسلة من الاهداف والاستراتيجيات ومجالات التركيز والغايات لسنة

Digitized by UNOG Library

١٩٨٢ بغية توجيه اعمال البرنامج البيئي . وبالتالي فمن غير الواضح سبب اضافة اهداف واستراتيجيات جديدة في هذه الوثيقة . كما انه من الواجب عرض التغييرات على مجلس الادارة للحصول على موافقته عليها .

٢ ـ التقييم البيئي

٢١٠ ـ أعرب كثير من الوفود عن الرأى القائل بأن مراقبة الاحوال الارضية هي حجر الزاوية في البرنامج البيئي ، طالما انه لا وجود لادارة بيئية فعالة بدون تقييم . وانه لا يمكن لأى هيئة اخرى أن تضطلع بأعباء التقييم بالطريقة التي يجب لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ان يضطلع بها . وبعد ان اعرب احد الوفود عن ثقته في ان المجلس سيوافق على اقتراح المدير التنفيذى (UNEP/GC.9/6 ، الفقرة ١٠) بأن يعكس الاتجاه المقبل للبرنامج المقولة السالفة الذكر ، حث المدير التنفيذى على ان يضع الموارد الكافية في متناول برنامج مراقبة الاحوال الارضية لكي يضطلع بمثل هذا الدور بفعالية .

٢١١ ـ ورحب وفدان بانشاء بند فرعي جديد في الميزانية يغطي البحث والتقييم ، وذلك لان برامج البحث هي امر لازم لنجاح اى مجهود تقييمي .

٢١٢ ـ وأكد عدد قليل من الوفود على ضرورة ان يتجنب برنامج مراقبة الاحوال الارضية توزيع الجهود والموارد وان يركز على عدد قليل من النشاطات التي يرجح ان تسفر عن نتائج ملموسة . وكانت هناك موافقة عامة على موضوعات التقييم البيئي المدرجة في الاستعراض المتعمق لمراقبة الاحوال الارضية والفقرة ١٨ من تقرير اداء البرنامج وعلى الموضوعات الواردة في الخطة متوسطة الاجل في الوثيقة (UNEP/GC.9/INF.1) وقد علق عدد من الوفود على الاستعراض المتعمق واصفا اياه بأنه خلاصة واضحة شاملة لانشطة التقييم التي ستفيد في بناء هيكل انشطة المستقبل .

٢١٣ ـ وأشار وفدان الى أن الانشطة الجارية في اطار برنامج مراقبة الاحوال الارضية تتجه بوجه عام الى تلبية احتياجات البلدان الاكثر نموا التي تملك امكانية توليد المعلومات البيئية وتحليلها والاستفادة منها ، وقالا بأنه يجب أن تصبح المكونات المختلفة لبرنامج مراقبة الاحوال الارضية اكثر احساسا باحتياجات وامكانيات البلدان النامية التي قد تضطر ، في بادئ الامر ، الى اعطاء التقييم البيئي أولوية منخفضة بسبب ما يتطلبه في اغلب الاوقات من خبرة ويد عاملة مختلفتين ومكلفتين .

٢١٤ ـ ورحب احد الوفود بالتعاون في العمل بين برنامج الامم المتحدة للبيئة والوكالات المتخصصة في اطار برنامج مراقبة الاحوال الارضية . وقد أكد ممثلوا منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ذلك الشعور مع الاشارة بوجه خاص الى المشروعات المشتركة في اطار النظام العالمي للرصد البيئي . (انظر الفقرتين ٢٢١و٢٢٢) .

(أ) النظام العالمي للرصد البيئي

٢١٥ ـ اعربت الوفود عن رضاها العام عن كل المشروعات الداخلة في التقسيمات الفرعية الاساسية للنظام العالمي للرصد البيئي وهي الموارد الطبيعية المتجددة والتلوث (بما في ذلك النقل

Digitized by UNOG Library

البعيد المدى للملوثات) والمناخ . وأشار احد الوفود الى انه لن يتسنى اجراء التقييم البيئي بفعالية بدون وجود تلك البيانات التي يتم تجميعها بواسطة شبكة الرصد التابعة للنظام العالمي للرصد البيئي : فمؤشرات الانجاز التي ورد ذكرها في الخطة متوسطة الأجل مثل المنهجيات الجديدة وعمليات تقييم انظمة الرصد وانتاج بيانات التقدير تبين بصورة خاصة ، دور النظام العالمي للرصد البيئي في التقييم البيئي . وذكر وفدان ان دولتيهما قد وجدتا قيمة خاصة لمنهجية تقييم تدهور التربة التي نشرت في الآونة الاخيرة بالاشتراك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) .

٢١٦ - واعرب احد الوفود عن وجهة النظر القائلة بأن النشاطات الجارية في اطار النظام العالمي للرصد البيئي تميل الى الانعزال عن نشاطات الهيئات الاخرى ، وانه من الواجب ان تسفر مذكرة التفاهم بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومجلس التعاضد الاقتصادي عن تنسيق أفضل لبعض نشاطات النظام العالمي للرصد البيئي . وعلق وفد آخر قائلا انه يجب ان تستفيد بعض الانشطة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من خبرة البرنامج الكيميائي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وان تحقيق المزيد من الانسجام بين تلك البرامج ستكون له اثار حميدة ، وعلى العكس من ذلك اعرب ممثلو عدد من الهيئات عن رضاهم البالغ عن درجة التنسيق الحالية ، وحث احد الوفود على ان تواصل الامانة دعمها للبرنامج المشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لاوروبا بشأن برنامج الرصد والتقييم الاوروبي في اطار النظام العالمي للرصد البيئي .

٢١٧ - واعربت بعض الوفود عن شعورها بأن التقدم المبلغ عنه في اطار النظام العالمي للرصد البيئي ينحصر اساسا في النشاطات المحلية والاقليمية . ومن المنتظر ان تسفر الندوة الدولية المقبلة عن الرصد المتكامل (تبليس ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١) عن مقترحات لتوحيد بعض انشطة النظام العالمي للرصد البيئي لتصبح مجهودا عالميا بحق ، مؤسسا على عدد من النشاطات العلمية .

٢١٨- واكد احد الوفود ، مؤيدا بوفد آخر ، على الحاجة الى ادخال رصد المحيطات في اطار النظام العالمي للرصد البيئي ، مما يؤدي الى توسيع رصد المحيطات لشمل ما يتجاوز الاهتمامات الاقليمية وحدها . وعلى سبيل المثال يمكن ان يدخل رصد المحيطات تحت رعاية فريق الخبراء المشترك المعني بالنواحي العلمية للتلوث البحري وتنشأ له لجنة تنسيق مثلما انشئت للبرنامج العالمي للبحث الجوي .

٢١٩ - وقال ممثل كينيا ان محطة " بابمون " الخلفية المقامة على جبل كينيا قد تم تجهيزها جزئيا ، وان حكومته حريصة على الحصول على الموارد اللازمة للسماح للمحطة بالعمل بطاقتها الكاملة .

٢٢٠- وقال ممثل منظمة الاغذية والزراعة ان مشروع الخطاء الحراجي المدارى قد استكمل وان تقييم الموارد الحراجية المدارية تحت الطبع . بيد أن هذين المشروعين المشتركين الناجحين لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الاغذية والزراعة لا يشكلان عملين ساكنين بل يحتاجان الى المتابعة المشار اليها في الخطة متوسطة الأجل .

Digitized by UNOG Library

٢٢١- وأوضح ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) رضا منظمته عن التعاون الوثيق بين مركز نشاط النظام العالمي للرصد البيئي والوكالات ذات الصلة في تطوير الأنشطة المشتركة في مجال الموارد الطبيعية المتجددة وابدى ملاحظة مفادها انه يجب ان لا يقتصر المكون الخاص برصد نوعية المياه ، من مكونات النظام العالمي للرصد البيئي على مياه الشرب ، واتفق مع متحدث سابق على انه يجب ان ينظر في امكانية ايجاد مكان لرصد المحيطات في اطار النظام العالمي للرصد البيئي .

٢٢٢- واشار ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى ان مشروعات النظام العالمي للرصد البيئي في ميدان الموارد الطبيعية المتجددة قد اجريت أولا في افريقيا . وفي هذا الصدد ، أعرب احد الوفود عن امله في ان تنتشر انشطة الرصد الجارية في مناطق المراعي لتشمل المناطق الاخرى ايضا .

(ب) نظام الاحالة الدولي (INFOTERRA)

٢٢٣ - تم التعبير عن الارتياح التام لما تم احرازه من تقدم في اطار نظام الاحالة الدولي الذى اعتبرته بعض الوفود واحدا من اهم انشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة . وقد اشار احد الوفود الى الزيادة في معدل الاستخدام ، بينما أشار آخر الى أن الشبكة تملك حاليا ما يزيد على ٨٥٠٠ مصدر . ولاحظ وفد آخر انه يمكن لشبكة نظام الاحالة الدولي أن تتكيف بسهولة مع مختلف مستويات الخدمات ، واتفق معظم المتحدثين على انه ينبغي ايلاء الاولوية العليا لخدمات المعلومات . واقترح احد الوفود مراجعة قائمة الرموز وتساءل وفد اخر عن فعالية التكاليف بالنسبة للنظام ككل واقترح وفد ثالث التوسع التدريجي في اعداد المصادر والمستعملين .

٢٢٤ - وكان هناك في الواقع تأييد اجماعي للتوصيات الواردة في تقرير التقييم ، وقد أيدت بعض الوفود كل التوصيات بينما تساءل احدها عما اذا كانت كلها لازمة ، وأيدت معظم الوفود زيادة تطوير مراكز التنسيق القومية ، وذكر العديد منها ان مراكز التنسيق قد تحتاج الى مساعدة مركز النشاط البرمجي سواء من حيث المعلومات أو توفير التدريب لموظفيها . كذلك ابديت بعض التحفظات فيما يتعلق بالعبء الاضافي الذى ستلقيه التوصيات ، في حالة تطبيقها ، على مراكز التنسيق القومية ، وقال احد الوفود ان يشعر بانه نظرا للقيود المالية ، ينبغي أن لا تسند الى مراكز التنسيق اعمال اضافية . وقد ورد ذكر نهج مختلفة لعمليات مراكز التنسيق القومية ، فأعلن احد الوفود بأن مركز التنسيق في بلده اوشك ان يبدأ في استعمال الحاسبات الالكترونية ، بينما ذكر وفد آخر أن مركز التنسيق في بلده قد زاد من أنشطته من خلال عمليات البحث اليدوية . وذكر وفدان من البلدان متقدمة النمو ان حكومتيهما عاجزتان عن مواصلة تقديم الدعم المالي للنفقات المتزايدة التي ينطوى عليها انشاء دليل قومي ، بينما ذكر وفد آخر ان مركز التنسيق القومي في بلده يسعى من اجل الحصول على مزيد من الاموال من الحكومة .

٢٢٥ - وقد نادت وفود عديدة بزيادة الدعم المقدم لمركز النشاط البرنامجي التابع لنظام الاحالة الدولي ليتمكن من مجاراة التوصيات الواردة في تقرير التقييم ، ولا سيما ، كما ذكر احد الوفود من تعزيز الاتصالات وتوفير المعلومات الموضوعية وزيادة الجهود الترويجية . وكان هناك تأييد عام

Digitized by UNOG Library

للتوصية المتعلقة بضرورة انتقال نظام الاحالة الدولي من مرحلة الاحالة الى مرحلة توفير المعلومات الموضوعية ، وان كانت عدة وفود قد رأت ان هذا الانتقال ، مع موافقتها على الفائدة التي تعود منه في نهاية الأمر ، يمكن ان يكون مكلفا اكثر من اللازم . وحذر أحد الوفود من ان يتحول نظام الاحالة الدولي الى نظام لتوصيل الوثائق ، وحث وفد آخر على قيام تعاون اوثق بين نظام الاحالة الدولي ونظم المعلومات القائمة داخل الامم المتحدة ، وقال وفد ثالث انه يرى انه ينبغي ان لا يتم فرض توسيع النظام من المركز بل ينبغي ان يكون التوسيع متمشيا مع سرعة تطور مراكز التنسيق القومية . وعلى ضوء التوصيات المتعلقة بزيادة الاعتمادات المالية تساءل احد الوفود عما اذا كان نظام الاحالة الدولي سيظل مستحقا لما يحوزه من اهتمام في حالة عدم توفر الاعتمادات المالية الاضافية المطلوبة ، واكد وفد آخر ضرورة ان تكون استراتيجية المستقبل واقعية .

٢٢٦ ـ ذكر ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن اليونسكو ، وفقا للتقييم الذى تم في النظام العالمي للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، سوف تكون مستعدة للقيام بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، باجراء دراسة من اجل التأكد مما اذا كان يمكن ، في الواقع لمراكز التنسيق القومية ان تتخطى مرحلة الاحالة .

٢٢٧ ـ وقال مساعد المدير التنفيذى انه من المقدر ان يتطلب الانتقال من الاحالة الى توفير المعلومات مبلغا اضافيا يساوى ٤٠٠٠٠٠ دولارا في السنة ، وأن تعزيز مراكز التنسيق القومية سوف يتطلب ايضا المزيد من المال .

(ج) السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية

٢٢٨ـ اعتبر السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية من المكونات الهامة لبرنامج مراقبة الاحوال الارضية التي يجب أن تستمر في تلقي موارد كافية لتعزيز مجموعة معلوماتها وانشطة النشر التي تقوم بها . وقد اثنت وفود عديدة على التقدم الذى احرزه السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية واعربت عن ثقتها في ان يدخل السجل مرحلة التشغيل في القريب العاجل .

٢٢٩ـ واثنت وفود عديدة ايضا على السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية لما اقامه من علاقات عمل مع المراسلين القوميين ، وركزت على الحاجة الى تقديم المزيد من التدريب والمساعدة للمراسلين في البلدان النامية . وتم التأكيد ايضا على اهمية معاونة السجل في انشاء سجلات قومية للمواد الكيميائية المحتملة السمية ، ولاحظت بعض الوفود ان هناك دورا في غاية الاهمية يجب على السجل الدولي ان يقوم به في مجال توفير المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الخطرة التي تصدر الى البلدان النامية . ولفت احد الوفود الانتباه الى ضرورة التعاون مع البرامج الدولية ذات الصلة وبوجه خاص البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية .

٢٣٠ ـ واعتبرت الترتيبات الشبكية لجمع ونشر البيانات المتعلقة بالمواد الكيميائية هامة ، كما اشير الى ضرورة مشاركة الحكومات والمنظمات الدولية والصناعات مشاركة نشطة في هذه الشبكات .

Digitized by UNOG Library

٢٣١ - واثنى أحد الوفود على السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية لمجهوداته الناجحة في تنفيذ مقرر مجلس الادارة ٨/٨ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها .

(د) الحدود الخارجية

٢٣٢ - قالت وفود عديدة ان النشاطات الجارية والمقترحة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية وثاني أوكسيد الكربون تستحق أولوية عليا . وعبرت هذه الوفود عن املها في احراز تقدم سريع في مجال التعاون مع المنظمات الاخرى المعنية . وقد لاحظت وفود ووكالات متعددة التعقيدات الكبيرة والعلاقات المتبادلة لمكونات البرنامج المناخي العالمي وأشارت الى الحاجة الى التعاون الوثيق في التخطيط والتنفيذ للتحقق من عدم تخلف احد المكونات وراء المكونات الاخرى . وقد اقترح احد الوفود وممثل المنظمة العالمية للارصاد الجوية ان تكون امانة برنامج الامم المتحدة للبيئة لشؤون البرنامج العالمي لدراسات الاثر المناخي في جنيف جنبا الى جنب مع امانة البرنامج المناخي العالمي . وقد اعربت وفود عديدة عن ارتياحها لانشاء اللجنة الاستشارية العلمية التابعة للبرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي وللنشاطات المحددة المقررة في الخطة متوسطة الأجل .

٢٣٣- وقال عدد من الوفود أنه يجب اعطاء الاولوية في اطار البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي ، لمسألة ثاني أوكسيد الكربون . وحذر احد الوفود قائلا بأن الأبحاث المتعلقة بثاني أوكسيد الكربون لم تكتمل بعد ، وأنه يتعذر الاطمئنان حتى الآن الى التنبؤ بتغيرات المناخ على ضوء المستويات المسقطة لثاني أوكسيد الكربون ؛ وقد كان ينظر الى ثاني اوكسيد الكربون باعتباره مسألة يمكن ان تكون حاسمة . واقترح وفد آخر أن ينشئ برنامج الامم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية هيئة دائمة لتوفير الارشاد والتنسيق وقال ممثل النمسا أن بلده يرغب في استضافة المؤتمر المقترح المعني بثاني أوكسيد الكربون والمقرر عقده في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، أو أى نشاط قادم آخر مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية في هذا الميدان .

٢٣٤- وقد سلطت بعض الوفود الضوء على العلاقة بين المناخ والزراعة . وأشار ممثل اليونسكو الى الارتباط الوثيق بين البرنامج المناخي العالمي ونشاطات كل من منظمة الاغذية والزراعة واليونسكو ، وابدى ملاحظة مفادها أن المناخ يؤثر على النظم الأيكولوجية الطبيعية كما يؤثر على الزراعة .

٢٣٥ - وبالرغم من تأييد العديد من الوفود فضلا عن ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للمساندة التي يبديها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان التغيير في الطقس ، فانهم لم يقرروا له أسبقية مرتفعة . بيد أن أحد الوفود قد اشار الى بالأهمية الكامنة في التغيير في الطقس في مجال تخفيف حدة الجفاف وشدد على التأييد المستمر لمشروع زيادة هطول الأمطار .

٢٣٦- وكان هناك تأييدا عاما للأنشطة المتعلقة بتقييم طبقة الأوزون وحمايتها . ورحبت الوفود بالتعاون بين أعضاء لجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون وما نتج عنه من تنسيق للجهود الدولية . وطالب أحد الوفود بزيادة النشاط من جانب اللجنة ، بينما قال وفد آخر أن تقاريرها كانت مثالا جيدا للتقييم البيئي وأثنى على المدير التنفيذي عليها .

Digitized by UNOG Library

٢٣٧— ولاحظ ممثل الاتحاد الاقتصادي الأوربي بعد ان اشار الى التدابير المتخذة للحد من انتاج الكربونات الكلوروفلورية ضرورة متابعة مقرر مجلس الادارة ٧/٨ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ . وفي هذا الصدد ، اعرب احد الوفود عن قلقه ازاء ما تقوم به البلدان المتقدمة النمو من تصدير للمواد الكيميائية التي قد تؤثر على طبقة الأوزون الى الخارج ، في نفس الوقت الذي تضع فيه تدابير تنظيمية في الداخل .

٢٣٨— وقال أحد الوفود ان الحدود الاجتماعية الخارجية ، باعتبارها ميدان جديد نسبيا لا ينبغي ان تعطى اولوية الا اذا سمحت بذلك الاعتمادات المالية . وقال ممثل اليونسكو أن هذا الموضوع لم يتم تعريفه كما يجب ولكنه يمكن ان يصبح موضوعا هاما وأنه يجب وضع نشاطات عدد من الوكالات بما في ذلك اليونسكو في الاعتبار عند تحديد برنامج واضح في هذا المجال .

(هـ) البيانات البيئية

٢٣٩— أكدت عدة وفود الدور الأساسي للمعلومات البيئية ، بما في ذلك الاحصائيات البيئية ، في تشجيع قيام أمثل تنمية قابلة للبقاء عن طريق تضمينها التقييم البيئي والادارة البيئية . وقد اشار عدد من الوفود الى أهمية دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاعمال الرامية الى ايجاد اطار للاحصائيات البيئية ، واستصواب استمرار هذا الدعم . ويجب أن يركز البرنامج المذكور بوجه خاص على الجوانب العملية لمقارنة البيانات وتفسيرها ، كما يجب ان يتم انشاء قاعدة بيانات مجهزة بحاسبة الكترونية وذلك بخطوات ابطأ نسبيا .

٢٤٠ — وقدم أحد الوفود تقريرا عن التقدم الذى احرزته دراسة قطرية نموذجية في ميدان الاحصائيات البيئية تم الاضطلاع بها بوصفها مشروع مشتركا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، يقصد منه في نهاية الأمر ان يشمل تدريب الاحصائيين .

٣ — الادارة البيئية

(أ) الجوانب البيئية لتخطيط المستوطنات البشرية وصحة الناس وصحة البيئة

'١' الجوانب البيئية لتخطيط المستوطنات البشرية

٢٤١— في الوقت الذى كانت فيه بعض الوفود تؤكد على أهمية المستوطنات البشرية بالنسبة للبرنامج البيئي ، فانها كانت تقترح أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعادة تقييم التزاماته في هذا المجال على ضوء الحقيقة المتمثلة في ان مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) قد دخل مرحلة التشغيل الكامل ، وينبغي ان يضطلع بدور قيادى في هذا الصدد .

٢٤٢— بيد أن أحد الوفود قد رأى أن زيادة تخفيض المخصصات لهذا المجال الذى لم ينجز فيه خلال العام الماضي سوى القليل قد يعرض للخطر قدرة البرنامج على القيام بدور حيوى في ميدان لا يزال في حاجة ماسة الى مجهودات متضافرة نظرا لان الملايين من الناس وبوجه خاص في البلدان النامية لا يزالون يعيشون في ظروف بيئية متدهورة .

Digitized by UNOG Library

٢٤٣- وشددت وفود أخرى على ضرورة تركيز البرنامج بدرجة متساوية على الجانبين الادارى والتخطيطي للمستوطنات البشرية ، وعلى ضرورة ايجاد آلية لتنسيق الانشطة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تتميز بقدر أكبر من فعالية التكاليف .

٢٤٤- وقال ممثل اليونسكو أن معظم الموضوعات التى تشملها الادارة البيئية تهم اليونسكو مباشرة ، وأكد على قيمة نهج النظم الأيكولوجية في دراسة تخطيط النظم الحضرية وادارته الجارى تطويرهـا في اطار برنامج الانسان والمحيط الحيوى .

٢٤٥- وقد رأى ممثل المدير التنفيذى أنه سيكون من غير المنطقي تخفيض الاعتماد المالي المخصص للمستوطنات البشرية في الميزانية مع المطالبة في نفس الوقت بتعزيز علاقات العمل الوثيقة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) .

٢' صحة الناس وصحة البيئة

٢٤٦- أيدت معظم الوفود برنامج النشاطات لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، مع التأكيد على ضرورة استمرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القيام بدور المنسق ، والحفاظ على علاقات العمل الوثيقة التي تربطه مع منظمة الصحة العالمية وتعزيزها ونادى وفدان بضرورة التركيز على توفير الامداد بالمياه الصحية بينما وافق البعض الآخر على عدم ظهور اسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمود "العاملين الرئيسيين" بالخطة متوسطة الأجل طالما ان دوره في هذا المجال يجب أن يكون دورا مساعدا فقط .

٢٤٧- وقد تم تأييد أهداف برامج مكافحة الآفات كما تمت الاشارة الى الحاجة الى تلافي التداخل فيما بينها . وتم الاتفاق بوجه عام على انه لا ينبغي تخفيض الميزانية المخصصة لهذا المجال ، واقترح أحد الوفود ضرورة توسيع نطاق البرنامج ليشمل محاصيل أخرى خلاف المحاصيل الثلاثة المشمولة حاليا .

٢٤٨- وأكدت بعض الوفود الى الأهمية الجوهرية للبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى يكون هو والسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية والنظام العالمي للرصد البيئي جزءا من البرنامج الشامل طويل الأجل للتقييم البيئي .

٢٤٩- وقال ممثل منظمة الصحة العالمية أنه قد تم احراز تقدم مشجع خلال السنة الماضية في تطوير البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية الذى كان يركز على وضع معايير صحية بالنسبة لمجموعة ذات اولوية من المواد الكيميائية الصناعية الاستهلاكية وعلى الجوانب المنهجية للاختبار والتقييم وعلى تدريب الأيدى العاملة في جميع جوانب علم السميات والعلوم المرتبطة به . كذلك كان من بين الميادين الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والتي كان التعاون فيها مطلوبا العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية بما في ذلك

Digitized by UNOG Library

تنقيح المبادئ التوجيهية الدولية لنوعية مياه الشرب وتخصيص مجلد منفصل لاحتياجات البلدان الاقل نموا ؛ والتخطيط لمواجهة الطوارئ والحوادث الكيميائية والتخلص من النفايات السامة ، والسلامة الكيميائية وحماية العمال ، ومضافات الطعام ومبيدات الآفات ، والعلاقة بين الادارة البيئية وصحة الانسان ورفاهيته ، والرقابة الصحية المتصلة بهما ، وأثر المناخ الداخلي على صحة الانسان . وقد رحبت منظمة الصحة العالمية بمذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق المياه والمرتبطة بالتنمية الزراعية .

٢٥٠ - ووصف ممثل منظمة العمل الدولية نشاطات البرنامج الدولي لتحسين ظروف العمل وبيئته ، التي يجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستمر في القيام بدور تنسيقي فيها . وسوف تستمر منظمة العمل الدولية ، مع قيامها بالدور الرئيسي في هذا المجال مع منظمة الصحة العالمية في التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ النشاطات المقررة في الخطة متوسطة الأجل وقال وفدان أن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في النشاطات المتعلقة ببيئة العمل يجب أن يكون مساعدا فقط .

(ب) النظم الأيكولوجية الأرضية

'١' النظم الأيكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، والتصحر

٢٥١ - قدم مدير مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية عرضا مفصلا لطرق عمل المكتب ، وبين بايجاز ميادين تركيز اهتمامه في فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ودعا الى تكثيف التعاون فيما بين الوكالات . وتم الاعراب عن تأييد عام لأعمال مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية واقترح أحد الوفود توسيع نطاق هذه المنطقة لتشمل بنن بالاضافة الى الـ ١٨ بلدا الحالية .

٢٥٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم المحرز في متابعة توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر وأوجز بعض الوفود مساهمات بلدانها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في تنفيذ الخطة ، وكررت تأكيد عزم حكومات بلدانها على الاستمرار في تقديم هذا الدعم . ونوهت وفود عديدة بوجه خاص ، بالطريقة التي يكافح بها التصحر حاليا في المنطقة السودانية السهلية ، بواسطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية . وشددت وفود عديدة على الحاجة الى التعاون الاقليمي في ميدان البحث والتدريب من أجل مكافحة التصحر ، وحثت برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاستمرار في دعم هذه الأنشطة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية والمنظمات الأخرى للأمم المتحدة ومع الحكومات .

٢٥٣ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه ازاء نسبة التقدم في الجهود المبذولة لمكافحة التصحر ، وشدد على الحاجة الى اتخاذ خطوات فعالة لزيادة سرعة احراز تقدم في هذا الميدان بحيث يتسنى مكافحة التصحر أن يستفحل . وقال وفد آخر أنه ينبغي تغيير أولويات العمل في ضوء توفر الموظفين ، وذلك في انتظار ملء الشواغر في فرع التصحر الذي ينبغي القيام به على أساس الاستعجال . وشدد وفدان على أن الجهود الرامية لمكافحة التصحر يجب أن تبذل على الصعيد القومي أساسا ، مع الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف ؛ وشددت وفود عديدة على الحاجة الى تعبئة مزيد من الموارد في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٢٥٤ — وكرر أحد الوفود تأكيد معارضته لانشاء الحساب الخاص لمكافحة التصحر مبينا أن جميع الموارد المتاحة ينبغي توجيهها بواسطة آليات التمويل القائمة ؛ وأعربت وفود أخرى عن تأييدها للحساب الخاص .

٢٥٥ — ولاحظ أحد الوفود أن أهداف الخطة المتوسطة الأجل تشدد بافراط على الرصد ووضع الخرائط والمشاورات وتحث على اتباع نهج أكثر اتساما بالطابع العملي . ونصح وفد آخر بألا يتم انشاء نظم قومية أو اقليمية جديدة لرصد التصحر الا بعد عقد اجتماعات اقليمية لتعيين مايجب القيام به ولتحديد أى المؤشرات يتعين رصدها . وأضاف أنه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يدعم في ميدان الرصد ، وكذلك في عالم النبات والحيوان انشاء احتياطيات للمحيط الحيوى في المناطق القاحلة وشبه القاحلة . وينبغي القيام ، كجزء من الجهد الرامي الى وضع منهجية مقبولة دوليا لتقييم التصحر ووضع خرائط له ، باستعراض مشروع منهجية اعداد الخرائط ، المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالنظر الى التكلفة المرتفعة جدا للنشاط التمهيدى والى الشك الذى يحيط بجدوى رسم خريطة مقاسها ١٫٥ مليون . وينبغي بالاضافة الى ذلك التشجيع على جرد أنشطة مكافحة التصحر التي تقوم بها الحكومات ونشر هذه البيانات واستكمالها باستمرار . وسوف يكون من الضرورى أيضا تقديم الدعم لجمع ونشر البيانات على المستوى الاقليمي ؛ وذكر في هذا الخصوص مشروع انشاء شبكة معلومات للبلدان التي يشملها مناخ البحر الأبيض المتوسط . ولا ينبغي للمدير التنفيذى أن ينتظر عام ١٩٨٥ لكي يقيم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ؛ اذ يجب منح هذه المهمة أولوية عالية ، حيث أنها ستمكن الحكومات والمنظمات الدولية من تخطيط المشاريع وتخصيص الموارد من الموظفين بمزيد من الواقعية .

٢٥٦ — وردا على ذلك قال ممثل المدير التنفيذى أن من المزمع رسم خرائط للتصحر تكون أكبر مقاسا وأن عام ١٩٨٥ هو أقرب وقت مستطاع للشروع في عملية التقييم حيث أن جميع عناصر برنامج مكافحة التصحر ستكون قد بدأت عندئذ في التقدم سنويا .

٢٥٧ — وقال ممثل اليونسكو أن برنامج الانسان والمحيط الحيوى ، وهو برنامج بحث وتدريب متعدد التخصصات وموجه نحو معالجة المشاكل ، قد تم تنفيذه بنجاح وسوف يتم استعراضه وزيادة تطويره خلال مؤتمر — معرض سيعقد في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ . وفيما يتعلق بالأراضي القاحلة والتصحر فان شبكة المشاريع المتكاملة النموذجية والتجريبية التي أنشئت في اطار برنامج الانسان والمحيط الحيوى — بما في ذلك المشروع المتكامل للأراضي القاحلة في كينيا وتونس — تشكل استجابة مفيدة لقرار الجمعية العامة ٣٥/٧٣ الذى دعا الى الاهتمام بالبحث والتدريب في مكافحة التصحر ؛ وهي بالتالي مشاريع ينبغي تقديم مزيد من الدعم لها .

٢٥٨ — وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ان اللجنة دأبت على بذل نشاط في مجال مكافحة التصحر منذ انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر . وان برنامج عمل اللجنة يشمل دراسات عن رسم الخرائط لموارد المياه الجوفية في المناطق القاحلة ، وكذلك التعاون مع اليونسكو ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة في تنظيم برامج للتدريب في مجال مكافحة التصحر .

٢٥٩ — وأعلن ممثل الاتحاد الاقتصادى الأوروبي أنه سيتيح قائمة بمشاريع مكافحة التصحر التي يمولها الاتحاد .

Digitized by UNOG Library

٢ ، النظم الأيكولوجية للأحراج والغابات الاستوائية :

٢٦٠- لاحظت الوفود الاعتراف المتزايد بأن عملية ازالة الغابات في المناطق الاستوائية تشكل لب مجموعة معقدة وذات طابع عالمي من المشاكل البشرية الملحة والواسعة النطاق . وأضافت أن الفيضانات وفقدان الأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل والنقص المتزايد في خشب الوقود ، نتيجة ازالة الغابات كلها أمور تتسبب في ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ، وأن من الضرورى بالتالي التصدى بصورة متضافرة على الصعيد الدولي لمشكلة ازالة الغابات ، مما يقتضي تخصيص موارد مالية كبيرة .

٢٦١- وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لتوصيات اجتماع الخبراء المعني بالغابات الاستوائية ، المعقود في نيروبي في ١٩٨٠ ، ورحبت وفود عديدة أخرى بالاجتماع الثاني المقترح لهذا الفريق . وأكدت بعض الوفود على أن توصيات الاجتماع الأول لفريق الخبراء ، التي أتاحت أساسا دقيقا وسليما لوضع خطة عمل دولية متكاملة ، أكدت أيضا على الحاجة الملحة الى أن تتبع البلدان التي بها غابات استوائية ممارسات سليمة لادارة الغابات . واقترح أن يستفيد الاجتماع الثاني من نتائج الدراسة التي يجريها حاليا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة عن آليات التمويل الدولي ، وذلك لكي يتمكن من البت في ما اذا كان يلزم توفير أموال في هذا الميدان ، وأشارت وفود عديدة الى ان من الضرورى أن يدرس هذا الاجتماع بعناية ، في جملة أمور ، مشكلة قطع الأشجار بطريقة غير قانونية والحاجة الى استنباط نمط لاستخدام الأرض تتكامل فيه الزراعة مع التحريج فينقص بذلك الضغط الذى لا داعي له على أراضي الغابات الاستوائية .

٢٦٢- وشدد وفدان على الحاجة الى اشراك الشعب في تدابير التشجير على مستوى القاعدة ، تجنبا للتشديد الذى لا داعي له على دور الحكومات والمنظمات الكبيرة ، وذلك بسبب اعتماد السكان الريفيين الكبير على الخشب بوصفه مصدرا للوقود . وأكد أيضا على أهمية حفظ الغابات وادارتها بحكمة ، وعلى مزايا غرس الاشجار المزدوجة الغرض مثل أشجار الثمار ، والسنط . وأكد أحد هذين الوفدين بالاضافة الى ذلك على أهمية وضع نظام لتسويق منتجات الغابات يؤمن للبلدان المنتجة عائدات مالية منصفة مقابل منتجاتها ، وشدد على أن التدريب في مجال ادارة الغابات الاستوائية يجب الى الحد المستطاع ان يتم في المناطق التي توجد بها المشاكل . ورجا أحد الوفود ان تولى العناية المناسبة للاحراج الاستوائية ، وكذلك للغابات في المناطق الاستوائية الرطبة .

٢٦٣- ورحب أحد الوفود بالتقدم المحرز في انشاء المركز الاقليمي للاعلام والوثائق العلمية المعني بأيكولوجيا المناطق الاستوائية في ياوندى ، ورجا من برنامج الامم المتحدة للبيئة أن ينظر في أمر انشاء مركز مماثل لمنطقة شرقي افريقيا .

٢٦٤- وقال وفدان أنهما لا يسعهما الموافقة على الأهداف العامة في ميدان الغابات الاستوائية ، حيث أن هذه الأهداف لم يقرها مجلس الادارة الذى يجب أن يبت أولا بشأن الأهداف قبل صياغة خطة للعمل . وعلاوة على ذلك فانه لا يمكن وضع عناصر الاستراتيجية الا بالتشاور والتنسيق الوثيق مع البلدان المعنية . وستكون لبرنامج الغابات الاستوائية ، بصيغته الحالية ، آثار على السيادة والأولويات القومية ، والترتيبات الاقليمية ، وهو بالتالي ، يتجاوز حدود التعاون التقني والعلمي . واسترعت وفود أخرى انتباه المجلس الى كون البرنامج يجب أن يضع في الاعتبار الترتيبات والاتفاقيات السارية في هذا المجال ، وأن يتم تطبيقه بانسجام معها ، وأن تنعكس فيه على نحو كامل الاحتياجات المحددة للبلدان التي توجد فيها غابات استوائية .

Digitized by UNOG Library

٢٦٥- وقال ممثل منظمة الأغذية والزراعة ان الأنشطة التي تضطلع بها منظمته ، سواء في اطار البرنامج العادى أو في مشاريع ميدانية ، تحترم احتراما كاملا رغبات الدول المعنية . وأضاف أن هذا المبدأ سيتم احترامه في التعاون الذى ستسديه منظمة الأغذية والزراعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في متابعة أعمال الاجتماع الاول لفريق الخبراء المعني بالغابات الاستوائية .

٢٦٦- وقال ممثل اليونسكو أن هذه المنظمة ستشارك في اجتماع الخبراء الثاني المقترح ، وأكد على أن شبكة المشاريع النموذجية المتكاملة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بالنظم الايكولوجية للغابات الاستوائية والتابعة لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى ، تتطور بصورة مرضية ، وينبغي مواصلتها وتوسيع نطاقها لتشمل بلدان أخرى .

٢٦٧- وأكد ممثل المدير التنفيذى امام اللجنة أن أى اقتراحات محددة تتقدم بها الحكومات ستولى عناية كاملة الى أقصى حد وأنه سيضطلع بالأنشطة المقبلة ، شأنها في ذلك شأن الأنشطة الماضية وفقا لرغبات البلدان المعنية .

٣' النظم الايكولوجية للجبال والجزر والسواحل وغيرها

٢٦٨- أعربت اللجنة عن تقديرها بصورة عامة للأهداف والاستراتيجيات . ورجت وفود عديدة من برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يتعاون على نحو وثيق مع برنامج الانسان والمحيط الحيوى في عملهما المتعلق بهذه الأهداف والاستراتيجيات . وقال وفد آخر ، ملاحظا الترابط القائم بين عناصر البرنامج الفرعي وأجزاء أخرى من البرنامج ، أن هناك امكانية لمنع الازدواجية ، وأن على برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يجرى اعادة تقييم دقيقة لهذه العناصر بغية تحقيق وفورات مالية . ولاحظت بعض الوفود ، وهي تؤيد حجم التمويل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، أن الانشطة المضطلع بها في اطار برنامج البحار الاقليمية وبرامج أخرى تتصل ، في بعض الحالات ، بالمشاكل المعالجة تحت البند الفرعي ١١.٥ من الميزانية ، وأشارت الى أنه قد يكون من المناسب استعراض المخصصات ذات الصلة في غضون فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات . وأوصى وفد آخر على ، وجه التحديد ، بأن يشرع برنامج الامم المتحدة للبيئة في مناقشات مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بغية منع ازدواجية الجهود ، ووضع خطة لاستراتيجية دولية بشأن الأراضي الرطبة . ومن الأساسي أن يوضع تشديد أثناء وضع هذه الخطة على تضاريس الأراضي الرطبة وفائدتها .

٢٦٩- وتساءل أحد الوفود عن الدور الذى ستضطلع به الحكومات ، وهو دور لم يبين بوضوح ، في التشجيع على عقد اتفاقات حكومية دولية بشأن تحديد وحماية المناطق التي تمثل نوعا فريدا من الايكولوجية وتتمتع بأهمية دولية ؛ وعن الطريقة التي ستحدد بها هذه المناطق .

٢٧٠- وقال ممثل اليونسكو أنه لا ينبغي اهمال النظم الايكولوجية للجبال والجزر والسواحل ، وأنه يتعين بصفة خاصة اعداد تقرير عن المستوى الذى بلغته المعرفة في ميدان النظم الايكولوجية للسواحل .

Digitized by UNOG Library

٤ ' التربـــــة

٢٧١- أيدت عدة وفود بقوة ما يبذله برنامج الامم المتحدة من جهود ترمي الى اعداد سياسة عالمية في ميدان التربة وتصنيفها تكون مقبولة على الصعيد الدولي ، وذلك استجابة لمقرر مجلس الادارة ٨/ ١٠ وأكدت على ضرورة استمرار هذه الجهـود . وأكد أحد الوفود على أن نقل التكنولوجيا الى البلـدان النامية يتوقف على وجود نظام معترف به دوليا لتصنيف التربة ، واسترعى الانتباه الى الحاجـة الـى توسيع نطاق الجهود الرامية الى تحديد خصائص التربة في المناطق الاستوائية بوصف ذلك أساسـا لنظام تصنيف هذا النوع من انواع التربة ، والى التعجيل بهذه الجهود ؛ وأشار الى أن الأنشطة التـي تبذل على الصعد القوميـة تشـكل مصادر هامة للبيانات والأفكار المتعلقة بالتربة وادارتها وأنـه ينبغي بالتالي اشراك العلماء من البلدان النامية في جميع الأنشطة المتعلقة بتصنيف التربة .

٢٧٢- وأشاد وفد آخر باعتزام الامانة التشجيع على اتباع نهج متكامل في ميدان ادارة وحماية التربة ، وطلب اجراء دراسات عن المسائل الرئيسية في هذا الخصوص . وأكدت وفود عديدة على الحاجـة الى اتباع نهج متكامل في ميدان ادارة التربة والمياه .

٢٧٣- وأكد ممثل منظمة الأغذية والزراعة على القول بأن هذه المنظمة ظلت عاكفة منذ أمد طويـل على مساعدة البلدان النامية في ميدان تنمية الأراضي والمياه ، بما في ذلك حفظهما وجوانبهما الاجتماعية - الاقتصادية والقانونية ، وأكد على تعاون منظمة الاغذية والزراعة مع برنامج الامم المتحدة للبيئة واليونسكو ومؤسسات الامم المتحدة الاخرى في ميدان التربة ، مع التأكيد بشكل خاص على مساهمتهـا في وضع سياسة عالمية للتربة .

٥ ' الميـــاه

٢٧٤- شددت وفود عديدة على أهمية نوعية موارد المياه وكذلك كميتها ورحبت بتعاون مؤسسـات الامم المتحدة في هذا الخصوص . وأكد أحد الوفود على جهود الاتحاد الاقتصادي الأوروبي فيمـا يتصل بنوعية المياه ، ودعا الى زيادة تضافر الجهود في ميدان التعاون ، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالمياه . وقال وفد آخر أنه ينبغي منح الأولوية لتنفيـذ المشاريع التجريبية في أحواض أنهار مختارة على أساس نهج وطرق متكاملة لحفظ الموارد المائيـة والانتفاع بها ، في حين شددت وفود أخرى على ضرورة أن توفر الأنشطة المتصلة بالمياه مساعـدة ملموسـة للبلدان النامية بواسطة عناصر برنامجية ذات طابع عملي ومختارة بعناية ، والمثال الذي أشير اليه في هذا الصدد هو المساعدة في تحديد الطرق الاقتصادية لازالة مركبات الفلور من الميـاه الجوفية . وشدد على دور التدريب في ميدان ادارة المياه .

٢٧٥- وتساءل أحد الوفود عما اذا كان برنامج المياه يأخذ في الاعتبار التام نتائج تقريـر عـام ١٩٨١ عن حالة البيئـة ، الذي وصف المياه الجوفية بأنها " مورد يساء فهمه للغاية " وأعـرب بناء على ذلك عن بعض التحفظات بشأن الأنشطة المقترحة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

Digitized by UNOG Library

٢٧٦- وأكد أحد الوفود ، في حين أعرب عن تقديره للدور الذى يلعبه برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمات أخرى في اطار العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، أن البلدان النامية تحتاج الى المزيد من المساعدة لكي تحقق الهدف المتمثل في توفير المياه الصالحة للشرب للجميع بحلول عام ١٩٨٠.

٢٧٧- ووصف ممثل اليونسكو تطور البرنامج الهيدرولوجي الدولي نحو الأنشطة المتعلقة بالبحث والتدريب الموجهين نحو حل المشاكل ، وأشار الى المؤتمر الدولي للهيدرولوجيا والادارة الرشيدة للموارد المائية الذى سيعقد في ١٩٨١.

٢٧٨- وأعرب ممثل مركز الاتصال البيئي عن تأييده لبرنامج المياه . وأشار الى أنه لم يحدث أبدا ان نشرت المعلومات المتعلقة بالأثر البيئي للسدود الكبرى بالقدر الكافي ، ولفت الانتباه الى وجود مبادئ توجيهية بشأن الآثار المترتبة على البحيرات الاصطناعية ، وبشأن السدود الكبرى والبيئة .

٦' الموارد الجينية

٢٧٩- رحبت وفود عديدة ببرنامج الموارد الجينية ، ولئن كان أحد الوفود قد لاحظ ، وهو يؤيد الأهداف والاستراتيجيات والأنشطة ، انعدام الرصد الجيني للبشر في البيئات الملوثة ، وعرض دعم هذا العمل بالعلماء والبيانات الآتين من بلده. ولاحظ وفد آخر الحاجة الى الحفاظ على كثرة تنوع الموارد الجينية ، وأعرب عن قلقه لكون الخطط المقبلة لحمايتها قد لا تكون ملائمة في ضوء الزيادات الهامة في عدد البشر وتأثيرها على البيئة . وكرر الوفد تأكيد تأييده لاتخاذ تدابير رامية الى حفظ الموارد الجينية للغابات ولزيادة البحث المتعلق بمنهجية لحفظ الموارد الجينية الحيوانية ، واسترعى الانتباه الى الحاجة لحفظ مواد تحسين نوعية المحاصيل والى القيام بواسطة اتفاق دولي باتاحة فرص الوصول الى المخزون من المواد الجينية لنباتات المحاصيل . وذكر أن التعاون بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة يجب ان يوجه نحو جوانب السلامة في مجال التأثير على النشاط الجيني ، خاصة جوانب السلامة في اعادة تركيب الحامض الأيوني المكون لنوى الخلايا (DNA) . وقيل أن الأمر يقتضي اجراء تقييم موضوعي لاخطار هذا النشاط ، ووضع اطار مضمون دوليا للتطوير المأمون لهذه التقنيات .

٧' الحيوانات البرية والمناطق المحمية

٢٨٠- أشيد على نطاق واسع بالاعمال المضطلع بها في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة ، وأبلغت وفود عديدة عن أنشطة بلدانها في هذا الصدد. ولاحظ أحد الوفود أن المفهوم الجديد للتنمية دون أثر بيئي سلبي أخذ يحظى بالقبول على نطاق واسع منذ الشروع في تنفيذ الاستراتيجية ، ودعا الى تنفيذ الاستراتيجية بسرعة على الصعيدين القومي والدولي ، وحث برنامج الامم المتحدة للبيئة على دعم جهود الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمي

Digitized by UNOG Library

للحيوانات البرية في هذا الخصوص ، وأعرب وفد آخر عن رأى مؤداه أن تنفيذ الاستراتيجية سيتيح أداة فعالة لتعزيز التنمية المتوازنة وتضمينها المفاهيم البيئية .وأشار ممثل اليونسكو الى التطور الناجح للأنشطة المضطلع بها في مجال علم الأحياء المجهرية التطبيقي ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢٨١ ــ وأعربت وفود عديدة عن قلقها لكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يتخذ أى اجراء لتقديم الدعم المالي للأمانة المؤقتة لاتفاقية حفظ المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية ولا سيما بوصفها موئلا للحيوانات المائية ، وأعربت عن استعداد حكومات بلدانها لتقديم مساهماتها الى هذه الامانة ، وهي تشير الى ضرورة تقديم دعم من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة الانتقالية . واقترحت بعض الوفود اعطاء قدر من الأولوية لحفظ المناطق الرطبة يكون أكبر من الأولوية التي تمنح لدعم المؤتمرات الدولية المعنية بالحدائق العامة والمناطق المحمية الأخرى والمنشورات ذات الصلة . وطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستمر ، على أساس مؤقت ، في تقديم الدعم الى الصندوق الخاص لاتفاقية واشنطن بشأن الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

٢٨٢ ــ وشدد ممثل الاتحاد الاقتصادى الأوروبي على أهمية المقررات المتخذة في الاجتماع الثالث لأطراف اتفاقية واشنطن المعقود في نيودلهي في عام ١٩٨١ ، ولا سيما تلك المقررات المتصلة بالحيتان والتي اعتمد الاتحاد الاقتصادى الأوروبي بشأنها تشريعا سيفرض بموجبه ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، حظر على جميع الواردات ، التجارية من منتجات الحيتان الرئيسية . وطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بدوره الحفاز في تأمين أخذ هذا المقرر في الحسبان في المناقشات القادمة للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان . وأضاف أن الاتحاد الاقتصادى الأوروبي ، وقد أصبح طرفا في اتفاقية بون لحفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية سيسهم في ابرام اتفاقات اقليمية كما نص على ذلك في تلك الاتفاقية . بيد أن من الضرورى اتاحة ما يكفي من المرافق اللازمة للتدريب التقني والادارة بغية تأمين تطبيق تينك الاتفاقيتين وغيرهما من الاتفاقيات المبرمة في هذا الصدد وأن الاتحاد الاقتصادى الأوروبي مستعد للنظر في امكانية دعم المشاريع ذات الصلة التي قدمت اليه للمساعدة فيها .

٢٨٣ ــ ورحب ممثل اليونسكو بزيادة فعالية فريق حفظ النظم الأيكولوجية ، وشدد على أهمية زيادة تطوير شبكة احتياطيات المحيط الحيوى .

(ج) البيئة والتنمية

'١' النهج المتكامل والتكنولوجيا السليمة والمناسبة بيئيا

٢٨٤ ــ أيدت معظم الوفود الخطة المتوسطة الأجل لقطاع البيئة والتنمية ، ورحبت بجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية الى تحقيق التكامل بين التنمية وتنظيم البيئة . وأشار عدد من الوفود ، الى التأييد الذى حظيت به المبادئ التوجيهيه المتعلقة بتحقيق الادماج السليم لمسائل التنظيم البيئي في التخطيط الانمائي من قبل العديد من الوكالات العاملة في ميدان التنمية ، فدعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى التوسع في المبادرة التي قام بها والى مراقبة التقيد بهذه المبادئ التوجيهية

Digitized by UNOG Library

وأعربت بعض الوفود عن شيء من عدم الارتياح لكونه قد أدرجت تحت بابي البيئة والتنمية (اللذان رصدت لهما اعتمادات في الميزانية) ترد مشاريع ذات صلة بمشاريع في أجزاء أخرى من البرنامج بل وحتى تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه المشاريع ، وذلك تحت بنود الميزانية المتعلقة بميادين مثل الطاقة والمحيطات والنظم الأيكولوجية الأرضية والمستوطنات البشرية (الجوانب البيئية) . وقد ينطوي ذلك على خطر يتمثل في جعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يضاعف الى الحد الأقصى الجهود التي يبذلها في الميادين الرئيسية للبيئة والتي تشمل تشجيع الخطط الانمائية ، خاصة في البلدان النامية .

٢٨٥ - وقال أحد الوفود أنه ينبغي زيادة استجابه الخطة المتوسطة الأجل الى احتياجات البلدان النامية ، في حين أشارت وفود عديدة الى امكان اعادة تنظيم الأهداف والاستراتيجيات لمنع التداخل ، واقترح أحد الوفود أن يصبح تقييم الاحتياجات الأساسية فيما يتعلق بالحدود الخارجية جزءا من النهج المتكامل . واقترح أيضا ربط تدريب الاقتصاديين والمخططين في اطار "التعليم والتدريب في مجال البيئة" بعنصر التدريب في اطار البيئة والتنمية . وأشار أحد الوفود الى أن الفروع المتعلقة بالبيئة والتنمية والتنظيم البيئي قد أدمجت ، وتمت صياغة هدف جديد محدود النطاق بدرجة أكبر من محدودية نطاق الأهداف التي أقرها مجلس الادارة سابقا ، ولاحظ الغاء مفهوم التنمية الايكولوجية الذى كان قد أدخله برنامج الأمم المتحدة للبيئة - وكذلك المشاريع المتعلقة بالبيئة والتنمية في كينيا وفنزويلا . وأعرب عن رأيه بأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ينبغي أن تشمل متابعة الأنشطة ذات الأولوية العالية بالنسبة للبلدان النامية .

٢٨٦ - وقالت بعض الوفود أن تحقيق نمو اقتصادى مطّرد يتطلب ليس فقط تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية قبل الشروع في تنفيذ هذه المشاريع ، وانما يشمل كذلك التقييم الارتجاعي لهذا الأثر ، ودعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى أن يمنح أولوية عالية لاجراء دراسات افرادية بشأن هذه الدراسات البيئية الارتجاعية .

٢٨٧ - وأعرب وفد ان عن رأى مؤداه أنه لا يوجد ما يبرر الابقاء على عملية تحليل التكاليف والفوائد العائدة عليها في البرنامج ، وذلك بالخصوص نظرا لتكاليفها .

٢٨٨ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لكون صياغة المفاهيم في الوثيقة المتعلقة بالعلاقة بين البشر والموارد والبيئة والتنمية (UNEP/GC.9/2/Add.4) غير ملائمة : وربما كانت الصعوبة هنا ناجمة عن أنّ الوثيقة لا تعكس على نطاق واسع خبرة بلدان لها نظم اقتصادية متنوعة ، وأنّها ، نتيجة لذلك ، تطرح مسائل مثيرة للجدل دون أن تعالجها بتعمق .

٢٨٩ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا السليمة والمناسبة من الناحية البيئية ، واقترح أن تدمج هذه الأنشطة في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التكنولوجيات القليلة المخلفات والعديمة المخلفات ، بدلا من أن تدرج في اطار الصناعة والبيئة .

٢' الصناعة والبيئة

٢٩٠ - ساد اتفاق عام بأن برنامج الصناعة والبيئة هو برنامج هام ؛ وأعرب عن الارتياح لأعمال برنامج

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة للبيئة التي لاحظ أحد الوفود أنها أعمال فعالة وقيّمة بالنسبة للبلدان النامية . واقترح أن تضطلع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بجزء كبير من الأعمال الجارية في هذا المجال ، وقيل أن من الضروري أن تلعب الصناعة دورا أكبر في تنفيذ البرنامج . وقال أحد الوفود أن الجهود المبذولة لحل مشاكل التلويث الصناعي جديرة بالدعم ، وعرض مساعدة خبراء بلده في تنفيذ المشاريع ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وشدد وفد آخر على وجوب أن ينظر الى الصناعة بوصفها عاملا دينميا في ميدان التنمية ، وعلى استصواب وضع مبادئ توجيهية لتحديد المواقع الصناعية ، تضع في الاعتبار احتياجات توزيع السكان .

٢٩١ - وقال اثنان من الوفود أن من الضروري وضع مبادئ توجيهية بيئية عند صياغة البرامج الصناعية . ونوه وفد آخر بالأنشطة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية، والتي يجرى الاضطلاع بها بالتشاور مع الرابطة الدولية لحفظ البيئة في مناطق الصناعات النفطية ، وهي أنشطة قادت الى اصدار منشور مشترك عن المواد الكيميائية لازالة النفط المتسرب ، بوصفه نموذجا لتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الوكالات .

٢٩٢ - وأعربت بعض الوفود عن تأييد قوى لوضع وتنفيذ سياسات لحفظ الموارد فيما يتصل بقطاعات صناعية محددة . بيد أنه استرعي الانتباه الى احتمال ألا تتمكن البلدان النامية من دفع التكاليف المرتفعة لمعدات مكافحة التلوث ؛ وبالتالي ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يشجع ، بالتعاون مع أعضاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة ، تطوير مكافحة التلوث مع التشديد على التكنولوجيات القليلة المخلفات أو عديمة المخلفات وعلى اعادة تدوير النفايات .

٢٩٣ - وأعرب أحد الوفود عن الرأى بأن البرامج التي توضع على الأساس الاقليمي أو دون الاقليمي من المتوقع أن تكون أكثر فعالية من تلك التي تركز على استراتيجية عالمية . وطلب وفد آخر زيادة البحث والمعلومات والمنشورات المتعلقة بالصناعة والبيئة ، واسترعى الانتباه الى الدور النشيط الذى يقوم به بلده في هذا الخصوص .

Digitized by UNOG Library

(د) المحيطات

٢٩٤- قال أحد الوفود أن برامج البحار الاقليمية تشكل مصادر للمعلومات والبيانات التي ينبغي أن تستخدم لتعزيز الأنشطة تحت المحيطات والموارد البحرية الحية ، وليس الازدواج معها. وقال وفد آخر أن من الأنسب ان تتناول وكالات أخرى مسألتي التلوث البحرى والموارد البحرية الحية ، وحث على ألا يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الا بدور الحافز وألا يوسع نطاق انشطته في ذينك المجالين .

'١' التلوث البحرى

٢٩٥ - اعربت الوفود عن تقديرها لعمل برنامج الامم المتحدة للبيئة والوكالات الأخرى في تقييم البيئة البحرية ، وشدد على الحاجة الى التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو . ولفت النظر الى ضرورة اجراء دراسات للخط الأساس واتخاذ التدابير لمكافحة التلوث . وأكد احد الوفود الخطر الأكبر للتلوث الناتج عن النفط الذى تتعمد ناقلات النفط تفريغه ، بينما أشار وفد آخر الى الطمي الذى تفرزه الانهار والى مادة الد.د.ت المبيدة للحشرات ، والمواد الكيميائية الزراعية الاخرى ، والنفايات الكيميائية والبيولوجية. وقال وفد آخر ان منع سكب النفط والقاء النفايات والمواد الخطرة الاخرى في المحيط ينبغي أن يتم بمقتضى المبادئ التي وضعها مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار .

٢٩٦- وقال أحد الوفود أن عملية رصد المحيطات المفتوحة تسير بصورة أبطأ من المكونات الاخرى لبرنامج البيئة . وأضاف ان هناك حاجة ملحة الى وضع خطة لاجراء دراسة منهجية للملوثات في بيئة المحيطات كخطوة اجبارية أولى لتقييم أثرها على النظم الايكولوجية البحرية والساحلية . وينبغي الاسراع بتنفيذ برنامج رصد المحيطات المفتوحة ، الموصى به في مدينة مونتيرى ، بالولايات المتحدة الامريكية ، في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، والدراسات الموجهة لاجراء عمليات معينة في المناطق المعرضة للتلوث الشديد ودراسة لكامل مسألة التخلص من النفايات في البحر . وينبغي فضلا عن ذلك ان يدعم دعما نشيطا التقييم المستمر لمصادر وكميات وآثار الملوثات البحرية وذلك بوصفه من مكونات مراقبة الاحوال الارضية ، عن طريق انظمة الرصد التي تشكل جزءا من مختلف برامج البحار الاقليمية ، التي قامت ، بالفعل ، بتجميع بيانات اساسية مذهلة يمكن ادماجها بصورة مفيدة في النظام العالمي للرصد البيئي .

٢٩٧- وذكر وفد آخر أن توحيد المعايير أمر في غاية الأهمية اذا اريد لبرامج القياس ورصد البيئة البحرية ان تحرز نتائج قابلة للمقارنة .

٢٩٨- ولفتت الأنظار الى معهد كينيا للبحوث البحرية وبحوث صيد الأسماك ، الذى انشئ حديثا ، ورجي من برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يساعد في تطوير قدراته البحثية .

٢٩٩- وقال أحد الوفود أن منع تلوث البحيرات الداخلية والانهار ينبغي أن يدرج بوصفه بندا منفصلا في البرنامج .

Digitized by UNOG Library

'٢' الموارد البحرية الحية

٣٠٠- كان ثمة تأييد بوجه عام للاجراء المقترح لبرنامج الامم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بحفظ الثدييات البحرية وأعرب عن الأمل في أن يكتمل خلال فترة البرنامج المتوسط الأجل البرنامج الطموح ، ولكنه أساسي للأنشطة البيئية . وحثت الوفود على تنفيذ المرحلة الأولى من خطة العمل المشتركة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن الثدييات البحرية ، وذلك خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، وشددت على أنه يتعين على جميع الوكالات المعنية أن تتخذ تدابير متضافرة ، مع المراعاة الكاملة لفكرة مختلف الاستخدامات غير الاستهلاكية للثدييات البحرية ، فضلا عن الحد الاقصى للنهج الانتاجي التقليدي والمعتدل المؤكد .

٣٠١- ونودي بتنقيح خطة العمل نظرا الى أن تعريف "المستوى الأمثل" الذي نصت عليه "المحافظة على انتاجية البيئة الايكولوجية البحرية وصحتها وحفظ الثروات الحيوانية والنباتية الخ ، أو اعادتها الى المستويات المثلى" لم يوافق عليه العلماء كلهم . وفي ذلك الصدد وجه ممثل منظمة الاغذية والزراعة النظر الى انشاء لجنة استشارية علمية للاتفاق حول النواحي العلمية من مشروع الخطة .

٣٠٢- وأعرب عن تأييد انشطة اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان والاقتراح الداعي الى اقامة حرم للمحيط الهندي وايضا الى توسيع حدوده الجنوبية . وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن الوسيلة الفعالة الوحيدة لحفظ الحيتان هي تحريم صيد الحوت تحريما كاملا . وحثت وفود أخرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع خطة عمل لحفظ الانواع البحرية المهددة بالانقراض مثل السلاحف البحرية ، واتخاذ الاجراءات المناسبة لمواءمة التشريع ، على المستوى الاقليمي ، بغية حماية الانواع البحرية المهددة بالانقراض ، بما في ذلك سمك الأطوم . ولوحظ ضرورة زيادة الوعي العام بأهمية حفظ الانواع البحرية ، وطلب بالحاح ، من المدير التنفيذي ، استخدام الشبكة الواسعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، المكونة من المنظمات غير الحكومية ، لنشر المعلومات ذات الصلة على نطاق كبير .

٣٠٣- وقد كان من المتوقع أن يشكل الدور التنسيقي والحافز ، الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، قوة هامة في تشجيع الحكومات على ابرام اتفاقيات اقليمية و/أو ثنائية لحماية ثروات معينة من الموارد البحرية الحية ، واقترح ، كذلك ، أن يوفر برنامج البحار الاقليمية آلية فعالة لتحقيق أهداف البرنامج .

٣٠٤- واعتبر احد الوفود أن حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها استخداما رشيدا يكتسبان أهمية قصوى نظرا لقيمتها بوصفها مصادر غذائية متجددة .

'٣' برنامج البحار الاقليمية

٣٠٥- اعربت الوفود بالاجماع عن تأييدها للبرنامج ، الذي وصفه احد الوفود بأنه آلية للتطرق الى المشاكل البيئية الفريدة للحد البيني للبر والشاطئ ، باعتبار ذلك حلقة مؤدية الى معالجة اكثر فعالية للمسائل البيئية المطروحة في المحيطات المفتوحة . وقوبل بالترحاب ادراج البحار

Digitized by UNOG Library

الواقعة في شرق افريقيا وجنوب غربي المحيط الأطلسي وجنوب شرقي آسيا ، في البرنامج ،لأن هذا امر يوفر له توازنا عالميا افضل ، وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة جهوده الرامية الى تنفيذ خطط العمل التي اعتمدتها الحكومات بالفعل ، وذلك للمحافظة على الاندفاعة في الأقاليم المعنية .

٣٠٦- وأشير الى الحلقة التدريبية التي تزمع عقدها اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونسكو بشأن تطوير علم وتكنولوجيا البحار في افريقيا والتي يمكن أن توفر مدخلات لدليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمراكز البحوث والتنمية البحرية والى الحلقة التدريبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بشأن تنمية وادارة المناطق الساحلية ،المزمع عقدها في عام ١٩٨١ .

٣٠٧- واعربت وفود عديدة عن قلقها لان مستوى التمويل المقترح لبرنامج البحار الاقليمية سيتم تخفيضه ، حيث أن هذا الأمر يعني انه لن يكون قادرا على تحقيق الآمال المعلقة عليه .

٣٠٨- واعتبرت وفود عديدة أن برنامج البحر الابيض المتوسط ينبغي أن يلقى مزيدا من التأييد ، باعتباره نموذجا للبرامج يقتدى به في مناطق اخرى ، مع ان وفدا آخر قال ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يضمن بألا يمول أية خطط عمل لفترة أطول من اللازم .

٣٠٩- واسترعي الانتباه الى الخطة الطارئة لانسكاب النفط والمواد الخطرة في الجزر الكاريبية التي وضعت بوصفها جزءا من خطة عمل منطقة الكاريبي في عام ١٩٨٠ . واوجز احد الوفود البرنامج الثنائي والمتعدد الاطراف الذى يجرى تنفيذه عن طريق الرابطة الاقليمية لمنطقة الكاريبي التابعة للجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، واكد على اهمية تخطيط وتنفيذ البحث البيئي البحرى ، ورصد وتقييم مكونات خطة عمل منطقة الكاريبى . واعرب منسق مشروع البيئة الكاريبية عن تقديره لتعاون منظومة الامم المتحدة في وضع خطة العمل .

٣١٠- وبينما اكدت بعض الوفود على القيمة الاقليمية للبرنامج ، حثت على ايلاء اهتمام اكبر للمشاكل العالمية المتعلقة بالمحيطات ، ورجت من برنامج الامم المتحدة للبيئة ان يزيد من انشطته بالتعاون ، في هذا الصدد مع المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية .

٣١١- ونادى ممثل اليونسكو بتعزيز دراسة المحيطات ورصدها على الصعيد العالمي بالتعاون مع اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية وبرامجها مثل المنظومة العالمية المتكاملة للمحطات البحرية وبرنامج رصد التلوث البحرى المشترك بين اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية . ورحب بالتطور الدينامي لبرنامج البحار الاقليمية ، في حين أنه أشار الى أن نطاقه الواسع وعدم وجود ولايات محددة من مجالس ادارات المعاونة قد حد من مشاركتها .

(هـ) الطاقة

٣١٢- وجهت وفود عديدة النظر الى مؤتمر الامم المتحدة المقبل المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، واقترح وفد انشاء آلية متابعة لرصد نتائج المؤتمر ، وان يشترك برنامج الامم المتحدة للبيئة في تنفيذ قرارات المؤتمر . بيد ان وفدا آخر حذر من أنه ينبغي ألا توضع استراتيجيات

Digitized by UNOG Library

جديدة الا بعد دراسة نتائج المؤتمر دراسة مستفيضة ، وطلب احد الوفود ايضاح دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في تطوير مصادر الطاقة البديلة ، بعد انعقاد مؤتمر الطاقة ، كما كان هناك تساؤل عن علاقة البرنامج بلجنة الموارد الطبيعية .

٣١٣ - واعترفت الوفود بواجب برنامج الامم المتحدة للبيئة من حيث التأكيد على اهمية الاعتبارات البيئية في مناقشة العلاقة بين مصادر الطاقة البديلة . وتم الاعراب عن تأييد الجهود الرامية الى تعزيز التطوير الفعال لمصادر الطاقة البديلة السليمة من الناحية البيئية ، وهو امر اعتبره احد الوفود هاما بنفس درجة اهمية سوء استخدام مصادر الطاقة الحالية . وركز وفد آخر على اهمية بحث وتطوير التكنولوجيات الموفرة للطاقة قصد التمكن من زيادة فعالية استغلال المصادر النادرة.

٣١٤ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء احتمال ازدواجية الجهود ، ولاحظت انه يزداد بالفعل على الصعيدين القومي والدولي ادراك الآثار البيئية لانتاج واستغلال الطاقة .

٣١٥ - ولاحظ أحد الوفود ان المعلومات المتوفرة والمتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة قليلة ورأى ان من المشكوك فيه ان الاستراتيجيات المتوقعة لزيادة ادراك الآثار البيئية لانتاج واستغلال الطاقة ستضيف مغزى جديدا للمعرفة الحالية ، ذلك انه يستحيل ، في اغلب الاحيان ، نظرا للاختلافات الاقليمية المتعددة الوصول الى استنتاجات صحيحة على العموم استنادا الى دراسات فردية .

٣١٦ - وأعرب عن بعض القلق ازاء مستوى التمويل المعتمد لبرنامج الطاقة ، الذى اعتبر غير كاف لكي يشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة اشتراكا مرضيا . بيد أن احد الوفود ذكر انه من الافضل استخدام الاموال المذكورة لتمويل انشطة اخرى ذات أولوية ، وذلك نظرا لقلة الاعتمادات ولان تلك المشكلة تتناولها جهات أخرى .

٣١٧ - وطلب أحد الوفود ، في الفقرة ٧ من تقرير المدير التنفيذى بشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، الاشارة الى الفريق الدولي للخبراء ، الذى اجتمع في ميونيخ في الفترة من ١٧ الى ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، وناقش التقرير بشأن التقييم المقارن للآثار البيئية لمختلف مصادر الطاقة ، الذى أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

(و) الكوارث الطبيعية

٣١٨ - اثنى أحد الوفود على مذكرة التفاهم بشأن الكوارث الطبيعية التي وقع عليها المدير التنفيذى ورؤساء ثماني هيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة . ولاحظ وفد آخر ، مع الموافقة ، النطاق الأوسع للبرنامج المبين في الخطة المتوسطة الأجل ، وطلب بأن تعطى الأولوية للأنشطة الرامية الى انقاذ حياة الانسان . وأشار وفد آخر الى أنه ينبغي تركيز الجهد على توقي الكوارث الطبيعية ، وقال ان حكومته مستعدة لتنظيم حلقات دراسية بشأن التنبؤ بالزلازل في البلدان النامية . واقترحت وفود أخرى أن يحد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من اشتراكه في الأنشطة الواردة في الخطة ، وذلك نظرا للظروف المالية الحالية .

Digitized by UNOG Library

٣١٩- وقال ممثل المنظمة العالمية للارصاد الجوية ان التقدم الذى احرزته منظمته في عملها بشأن الكوارث الطبيعية قد جاء ، الى حد بعيد ، نتيجة لما لقيته من تعاون ومساعدة وتأييد من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ولا سيما في جنوب غربي آسيا وشبه القارة الهندية ومنطقة الكاريبي ومناطق اخرى . وطلب ان يستمر دعم برنامج الامم المتحدة للبيئة في تنفيذ التجريب العملي المتعلق بالاعاصير الاستوائية والانشطة الاخرى ذات الصلة للمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، الواردة في الخطة المتوسطة الأجل ، بالاضافة الى ميادين نشر المعلومات والتعليم والتدريب .

(ز) القانون البيئي

٣٢٠- رحبت وفود عديدة باستنتاجات فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي بشأن النواحي القانونية الخاصة بالبيئة بصدد التعدين والحفر في المناطق المغمورة ضمن حدود الولاية القضائية القومية ، والتي ارتئي بأنها ستسهم اسهاما كبيرا في منع التلوث الناجم عن التنقيب في المناطق المغمورة عن الهيدروكربونات والمعادن الأخرى واستغلالها . واقترح احد الوفود أن يوصى بأن تضع الدول الاعضاء تلك الاستنتاجات في الاعتبار ، بوصفها معايير دنيا ، في اجراء العمليات في حدود ولايتها القضائية ؛ وأشار وفد آخر الى انها تحتاج الى دراسة دقيقة قبل ادماجها في التشريعات القومية ؛ بينما قال وفد آخر انها ينبغي ألا تعتمد الا بعد تعميمها على الحكومات للتعليق عليها . وأبدى وفد آخر تحفظات تجاه استنتاجات الاجتماع على اساس أنها لم تعط اعتبارا لمسؤوليات الدول فيما يتعلق باتلاف البيئة .

٣٢١- وابدى احد الوفود تحفظات حيال الاهمية التي تكتسبها بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، الاجتماعات نصف السنوية المقترحة لخبراء القانون البيئي للنظر في المتطلبات الجديدة لبرامج البحث ، وارتئي أيضا ، أن الحلقة الدراسية المقترحة للجامعات التي تدرس القانون البيئي يمكن ارجاؤها ، دون خسارة كبيرة ، بينما نادى وفد آخر بتوفير تسهيلات تدريبية محسنة في مجال القانون البيئي .

٣٢٢- ولاحظ احد الوفود قيام اللجنة الاقتصادية لافريقيا باتخاذ قرار بشأن " تعزيز القدرات القومية للتشريع والتقييم والادارة البيئية بوصفها استراتيجية انمائية " ، يدعو تلك الدول الى أن تستعرض تشريعاتها في القطاعات الانمائية الرئيسية في المنطقة .

٣٢٣- وأشار احد الوفود الى أن المجلس اعترض ، في دورته الثامنة ، على برنامج العمل الذى اقترحه المدير التنفيذى على اساس انه يتعدى نطاق الولاية التى خولتها الجمعية العامة ؛ لذلك ، يرى هذا الوفد ان تقرير المدير التنفيذى بشأن التعاون في ميدان البيئة المتعلق بالموارد الطبيعية المتقاسمة بين دولتين أو اكثر وبرنامج العمل المعروض الآن أمام اللجنة ، غير مقبولين ، وأعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء قيام برنامج الامم المتحدة للبيئة بوضع مبادئ قانونية تسترشد بها الدول . وشدد أحد الوفود على أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة ان يقتصر على وضع المبادئ التوجيهية بدلا من المبادئ ؛ وقال ان مسؤولية تحديد الموارد الطبيعية المتقاسمة

Digitized by UNOG Library

تقع على عاتق الدول ، وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي ان يحصر مشاركته في التشاور مع الحكومات وتقديم التقارير الى الجمعية العامة . بيد أن وفود اخرى رحبت بمشروع مبادئ السلوك لارشاد الدول في حفظ الموارد الطبيعية المتقاسمة بين دولتين او اكثر واستغلالها بشكل متناسق وحثت على ان يتم اقرارها بأسرع ما يمكن .

٣٢٤- ووجهت الأنظار الى التزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم تقرير بشأن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، وأشير الى ان تقريرا قصيرا سيكفي على اساس ان توصيات المدير التنفيذي الداعية الى اتخاذ مزيد من الاجراءات سيتم اسقاطها ومناقشتها في الاطار المناسب .

٣٢٥- وقال احد الوفود ان الاشارة الواردة في تقرير اداء البرنامج المقدم الى الاجتماع الاستشاري غير الرسمي ، الذي انعقد في أوتاوا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، غير صحيحة ، حيث أن المجتمعين لم ينظروا في مشروع الاستعراض المتعمق للقانون البيئي ولم يعلقوا عليه : في الواقع ، لم تكن هناك مناقشة رسمية او غير رسمية ذات مغزى لهذا المشروع . كذلك اشير الى ان الاجتماع لم يكن في موقف يسمح له " بالاتفاق "على ان التلوث البحري ، واستنفاد الاوزون ، والنفايات الخطرة ، تستحق المعالجة على سبيل الاولوية في الاجتماع المخصص المقبل لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي .

٣٢٦- ولاحظ احد الوفود ، مع الموافقة ، الموضوعات التي تقررت مناقشتها في الاجتماع المخصص، ورجا ان يتم ادراج بند اضافي ، هو " تطوير القانون البيئي لحماية الموارد القومية " وقال وفد آخر ان الاعتراف التام بجهود البلدان النامية الرامية الى التوفيق بين الاعتبارات البيئية وأولويات تنميتها الاجتماعية الاقتصادية ينبغي ان تعطى الأولوية عند النظر في تطوير القانون البيئي في جميع المستويات العالمية منها والاقليمية والقومية ، وانه يتعين على الاجتماع المخصص ان يختار ميادين ذات اولوية لادراجها في الفصل المتعلق بالقانون البيئي ، من البرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، على هذا الاساس على ان يكون مضمونا ان الفصل يعكس الاولويات التي تجد قبولا لدى الدول المتقدمة النمو والدول النامية ، على حد سواء .

٣٢٧- وفي هذا الصدد ، أكد احد الوفود على اهمية وضع مبادئ توجيهية وتقديم المساعدة لتطوير التشريعات والقواعد البيئية القومية بالاضافة الى اجراءات التقييم البيئي ، التي ، ان هي وضعت في شكل صك قانوني مقبول عالميا له مناهج متعددة تناسب مختلف مستويات الاهتمام ، ولاسيما احتياجات البلدان النامية ، فسوف تكون خطوة كبيرة في طريق التطوير التدريجي للقانون البيئي .

٣٢٨- وأيد أحد الوفود الرأى القائل بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو انسب منظمة لتنسيق المراقبة العالمية للتلوث البحرى من مصادر برية .

٣٢٩- وتم التأكيد على اهمية ضمان برنامج الأمم المتحدة للبيئة بان الاهداف والاستراتيجيات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل تتفق والهدف الاجمالي الذى يتوخاه البرنامج . وأبدى أحد الوفود تحفظات فيما يتعلق بالعديد من عناصر استراتيجية الخطة ، مثل الاشارات الى تطبيق الاتفاقيات التي لم تظهر بعد الى حيز الوجود ، وفيما يتصل بقانون البحار ، تشجيع التطبيق السليم من الناحية البيئية لمعاهدة لم تعتمد بعد . وقال ان القانون البيئي ينبغي ألا يكون الا جانبا واحدا من جوانب السياسة البيئية ، وألا يعتبر موضوعا في حد ذاته . وقال وفد آخر ان المبادئ التوجيهية القانونية ينبغي ألا توضع قبل أن يتم ارساء قاعدة قومية لها .

Digitized by UNOG Library

٤ - التدابير الداعمة

(أ) التعليم والتدريب البيئيان

٣٣٠- أيدت وفود عديدة أهداف التعليم والتدريب البيئيين وخططهما وأنشطتهما، ورأت أنها تتسق بصفة خاصة مع الدور الحفاز لبرنامج الامم المتحدة للبيئة. ومع ذلك، أعربت بعض الوفود عن قلقها لعدم مراعاة الاحتياجات الاقليمية بقدر كاف في اعداد برامج التعليم والتدريب البيئيين، في حين رأت وفود أخرى أنه ثمة حاجة الى زيادة ادماج برامج التعليم والتدريب في مواضع أخرى من البرنامج.

٣٣١- وذكر أحد الوفود أن الأهداف ٢ و ٣ و ٥ و ٧ المتعلقة بالتعليم البيئي والأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٤ المتصلة بالتدريب البيئي ينبغي أن تمنح أولوية عليا. وأعرب وفد آخر عن شكوكه في صحة مبررات عقد المؤتمر الدولي للتدريب البيئي المقترح في الخطة المتوسطة الأجل.

٣٣٢- وأيدت وفود عديدة برامج التدريب الايكولوجي المشتركة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الامم المتحدة للتربيةوالعلم والثقافة (اليونسكو)، وذكر أحد الوفود أن التعاون بين المنظمتين حقق نتائج طيبة في بلدان شتى، خاصة أن الدول بدأت تسلم بأهمية المسائل البيئية. ومع ذلك، فان أقل البلدان نموا، بصفة خاصة، تعاني من نقص مستمر في الموظفين المدربين اللازمين لتنفيذ تنميتها السليمة بيئيا على الأجلين المتوسط والطويل. وأعلن وفدان أن حكومتيهما تنظمان دورات على مستوى خريجي الجامعات في كثير من المواضيع البيئية الهامة للطلاب من البلدان النامية.

٣٣٣- وأعرب أحد الوفود، وأيده في ذلك الوفود الافريقية المتحدثة بالفرنسية، عن قلقه لافتقار المكتب الاقليمي لافريقيا الى التعاون ونشر المعلومات والتدريب المتصل بالبيئة، وحث المكتب الى زيادة التعاون والأنشطة في ذلك الميدان.

٣٣٤- وأكد أحد الوفود ضرورة التعليم البيئي للأطفال، خاصة فيما يتعلق بوجود مواد دياويه خطرة في البيئة البشرية وخصائص هذه المواد. وعبّر وفد آخر عن القلق ازاء ندرة مواد التدريب الصادرة باللغة الأسبانية.

٣٣٥- وذكر احد الوفود أنه يرى أن المبالغ المخصصة للتدريب البيئي غير كافية، وان حكومته أنشأت مركزا للتدريب البيئي وأنها ترحب بالدعم المالي من جانب برنامج الامم المتحدة للبيئة.

٣٣٦- وقال ممثل اليونسكو أنه في حين أن ما تحقق حتى الآن في ميدان التعليم والتدريب البيئيين يدعو للارتياح، فانه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، خاصة في المجال التنفيذي. وأضاف أن المرحلة الجديدة من البرنامج ستكون موجهة بصفة خاصة نحو الأنشطة الميدانية العملية واصدار مواد تعليمية بلغات مختلفة تناسب الظروف والاحتياجات المحلية، وان برنامج الانسان والمحيط الحيوى سيقدم اسهاما نافعا في ذلك المجال. وأيد أيضا زيادة تطوير التعليم البيئي للمهندسين والاقتصاديين بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة. وأضاف أنه يجرى عمل الكثير فيما يتعلق بالتدريب ولكن من الضرورى زيادة دعم تدريب الاخصائيين في الادارة المتكاملة للموارد البيئية، الأمر الذى هو حقا أكثر أهمية من المؤتمر المقترح للتدريب البيئي.

Digitized by UNOG Library

٣٣٧- وأشار ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى العنصر التدريبي في خطة عمل لاغوس ، الذى يستهدف تعزيز مالدى المؤسسات القومية ذات الصلة المسؤولة عن التقييم البيئي وجمع البيانات البيئية والادارة البيئية من خبرة في ميدان التدريب البيئي .

(ب) المساعدة التقنية

٣٣٨- أعربت عدة وفود عن تأييدها لبرامج المساعدة التقنية المخططة . ومع ذلك ، أكد أحد الوفود أن المساعدة لا ينبغي أن تقتصر فقط على الدعم التشريعي والادارى : ذلك أنه ينبغي توفير الأموال أيضا لتنظيم الجولات الدراسية والمنح الدراسية ، وغيرها للخبراء من البلدان النامية . وأشار وفد آخر الى حاجة البلدان النامية للخبرة الخارجية في مجال تطوير وصياغة التشريعات البيئية القومية ، وقال أنه ينبغي ادماج الأنشطة ذات الصلة في الأنشطة المتعلقة بالقانون البيئي .

٣٣٩- ووجه ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا الانتباه الى قرار اعتمدته اللجنة في مؤتمرها الوزارى السابع ، الذى حدد صلاحيات اللجنة الحكومية الدولية الاقليمية للمستوطنات البشرية والبيئة فيما يتصل بالمسائل البيئية ، وهي لجنة أنشئت مؤخرا وستستعرض جملة أمور منها المساعدة التقنية والتعاون الاقليمي بشأن البرنامج البيئي في افريقيا .

(ج) الاعلام

٣٤٠- كان ثمة رأى مفاده أن تعزيز الوعي البيئي ، خاصة في البلدان النامية الكثيفة السكان مهمة عاجلة . وكرر أحد الوفود الرأى القائل بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب ان يحسن قدرته على اعداد ونشر قوائم مستكملة لما ينشره من مواد متعلقة بالبيئة وذلك كوسيلة ، بين جملة أمور ، لابلاغ الحكومات بالأنشطة الجارية أو التي كانت تجرى في برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وذكر وفد آخر أن تلك القوائم ينبغي أن تتضمن بيانات عن المنشورات المتصلة بالبيئة التي تصدرها هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية .

٣٤١- وقال احد الوفود ان حكومته تؤيد بفعالية أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة في ميدان الاعلام البيئي للجمهور ، وأنها تنشر حاليا معلومات بيئية علمية ومبسطة باللغات المحلية داخل بلده . وأضاف أن برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي أن يكون أكثر نشاطا في ذلك الميدان ، كما ينبغي ، بصفة خاصة ، أن يصدر منشورات علمية أكثر تبسيطا موجهة للجمهور .

٥ - اختتام المناقشة

٣٤٢- أعرب ممثلو المدير التنفيذى عن تقديرهم للاقتراحات المفيدة العديدة التي قدمتها الوفود . وأكدوا أنه لا يمكن تعديل الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة الا بقرار محدد يصدر عن مجلس الادارة ، وأن التعديلات المطلوبة ، في الدورة الحالية ، تتعلق فقط ببرنامج تقدير الاحتياجات البشرية الأساسية فيما يتعلق بالحدود الخارجية .

Digitized by UNOG Library

جيم ـ المخصصات المدرجة في الميزانية

٣٤٣ـ بعد أن أبلغ رئيس اللجنة الثانية للدورة طي رسالة رئيس اللجنة الأولى بآراء اللجنة الثانية بشأن هدف صندوق البيئة ومستواه المتوقع ، ذكرت وفود عديدة أنه من الصعب معرفة كيفية المضي قدما بشأن تحديد أولويات البرنامج ، وكذلك فيما يتعلق بالمخصصات المقترحة لاعتمادات الميزانية ذات الرقمين المعروضة في المرفق الأول للخطة المتوسطة الأجل . واقترح وفدان أن تحدد الأولويات والمخصصات على أساس اعتمادات الميزانية ذات الأربعة أرقام .

٣٤٤ـ وذكرت بعض الوفود أنه اذا لم يتحقق الرقم المستهدف وهو ١٢٠ مليون دولار ، فان النسبة المئوية للخفض الشامل المقترح لتمويل كل من اعتمادات الميزانية لن تكون مقبولة من وجهة نظر البلدان النامية . واقترح في تلك الحالة ، أن تظل اعتمادات الميزانية ذات الرقمين للمستوطنات البشرية والصحة البشرية ، والبيئة والتنمية ، والنظم الايكولوجية الأرضية والأراضي القاحلة وشبه القاحلة بما في ذلك التصحر ثابتة تقريبا وأن يعدل الرصيد المتبقي عن طريق خفض سائر اعتمادات الميزانية .

٣٤٥ـ ومع ذلك ، رأت وفود عديدة أخرى ، أنه سيكون من المستحيل تقريبا على اللجنة في تلك المرحلة المتقدمة من أعمالها ، الموافقة على المخصصات والأولويات النهائية ؛ وعليه فان النسبة المئوية للتوزيع الشامل للأموال كما وردت في المرفق الأول تكون مقبولة . وأشير أيضا الى أن التوزيع الحالي كان نتيجة لمناقشات متعمقة وخبرة طويلة .

٣٤٦ـ وقال نائب المدير التنفيذي أن برنامج الامم المتحدة للبيئة على استعداد ، اذا سمح الوقت ، للدخول في مناقشة أكثر تفصيلا لعناصر الاستراتيجية في الخطة المتوسطة الأجل . الا أنه ينبغي ، مع ذلك ، أن يوضع في الاعتبار ، أنه على حين أن دور مجلس الادارة هو تزويد برنامج الامم المتحدة للبيئة بمبادئ توجيهية تتعلق بالسياسة العامة في ذلك الخصوص ، فان المدير التنفيذي مسؤول عن جعل المجلس على علم تام بتقدم البرنامج . وقال بناء على ذلك أنه يمكن الموافقة في الوقت الحاضر ، على المخصصات ذات الرقمين المدرجة في الميزانية كما اقترحت في المرفق الأول للخطة وعلى التوصيات الواردة في رسالة رئيس اللجنة الثانية . وأشار الى أن المدير التنفيذي سيقدم تقريرا ، كما حدث في الماضي ، عن التطورات ، وعن التوزيع الفعلي للأموال ، الى المجلس في دورته المقبلة ، من أجل اجراء التنقيح الممكن للأولويات والمخصصات .

دال ـ الموافقة على المقررات

٣٤٧ـ وافقت اللجنة ، اثر المناقشات التي جرت بها ، على مشاريع المقررات المتعلقة بالمواضيع التالية ، لكي ينظر المجلس في اعتمادها ، وترد نصوص المقررات كما اعتمدها المجلس في المرفق الأول . وترد في الفقرات التالية أرقام المقررات بالصيغة التي اعتمدت بها . وللاطلاع على الاجراء الذي اتخذه مجلس الادارة فيما يختص بهذه المقررات ، أنظر الفصل الحادي عشر .

Digitized by UNOG Library

المسائل البرنامجيـــة

٣٤٨- أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر مقدم من الرئيس (المقرر ٩/ ١٠) .

٣٤٩- واثر مناقشات مستفيضة ، عقد خلالها فريق صغير غير رسمي للصياغة اجتماعا له وأعد نصا منقحا ، أوصت اللجنة أيضا باعتماد مشروع مقرر ، بصيغته المنقحة ، مقدم من المجموعة الآسيويـــة بعنوان " برنامج البيئة : المسائل الطويلة الأجل" (المقرر ٩/ ١١) .

٣٥٠- ونظرت اللجنة أيضا في مشروع مقرر ، مقدم من المجموعة الافريقية بشأن الأولويات المتعلقة بمشاكل البيئة الخطيرة في البلدان النامية . وانعقد ، اثر مناقشة مطولة ، فريق صياغة صغير غير رسمي ، ولكنه لم يستطع التوصل الى اتفاق بشأن نص منقح . واقترح ممثل استراليا ، في محاولة لتفادى التصويت ، تعديلات قبلها مقدمو مشروع المقرر ، ووافقت اللجنة على التوصية باعتماد مجلس الادارة للنص المعدل (المقرر ٩/ ١٢) .

الحدود الخارجيـــة

٣٥١- أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر بشأن البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي ، المقدم من بلجيكا والنمسا والولايات المتحدة الامريكية (المقرر ٩/ ١٣ ألف) . وأشارت الامانة الى أن المقرر يمكن تنفيذه في حدود الموارد الحالية .

٣٥٢- وأوصت اللجنة أيضا بأن يعتمد مجلس الادارة ، وفقا للتعديل المقدم من وفد الجمهوريـة الديمقراطية الالمانية ، مشروع مقرر متعلق بحماية طبقة الاوزون ، مقدم من وفود المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أوروغواى ، ايسلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، غابون ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليونان (المقرر ٩/ ١٣ باء) .

٣٥٣- وبالنيابة عن مقدمي مشروع المقرر ، أوضح أن عبارة " خبراء ... تقنيين " الواردة في الفقرة الثانية من المنطوق ينبغي أن تفسر بأوسع معانيها على أنها تشمل الخبراء في جميع الميادين العلمية والتقنية ذات الصلة .

٣٥٤- وذكر وفدان أنه نظرا لأن الحاجة تدعو الى مزيد من المعرفة العلمية بطبقة الاوزون وتفاعلها مع العناصر الأخرى للغلاف الجوى ، فانه من السابق للأوان البدء في اعداد اتفاقية ، أو حتى اطار اتفاقية ، ولهذا فانهما كانا يفضلان أن يشير نص المقرر الى " مبادئ توجيهية " وانهما يحتفظان بحق تناول هذه المسألة في الجلسات العامة .

٣٥٥- وأشارت الامانة الى انه في ضوء العرض السخي المقدم من حكومة السويد لاستضافة الاجتماع الأولي للفريق المخصص الذى سيشكل بموجب احكام المقرر فان التكلفة الاضافية الوحيدة التي سيتحملها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وهي كلفة سفر الموظفين الذين سيقومون بخدمة الاجتماع ، يمكن استيعابها في نطاق الموارد الحالية . وأوضحت الامانة أيضا أنها تفهم أن عبارة " المحافل الأخرى " الواردة في الفقرة ٣ (أ) من المنطوق تعني محافل دولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ومجلس التعاضد الاقتصادى ولجنة الاتحادات الأوروبية .

Digitized by UNOG Library

المستوطنات البشريـــة

٣٥٦- أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر بشأن التخطيط البيئي المحلي وادارة المستوطنات البشرية مقدم من اوروفواى وبنن وكولومبيا (مقرر ٩/ ١٤) .

٣٥٧- وقال أحد الوفود أنه وان كان يوافق على جوهر المقرر فانه يعتقد أن من المهم أن يتجنب برنامج الامم المتحدة للبيئة اتخاذ أى اجراء منفرد في مجالات اختصاص وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة .

٣٥٨- وأوضحت الامانة أن المقرر يمكن تنفيذه في نطاق الموارد المتاحة .

النظم الايكولوجية الأرضيـــة

٣٥٩- أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر أوصت به المجموعة الافريقية بشأن نظـــم الايكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة (المقرر ٩/ ١٥ ألف) .

٣٦٠- وأوضحت الامانة أن تكلفة المشاريع المشار اليها في المقرر لا يمكن تقديرها في الوقت الحاضر ، وأنه سيبذل كل جهد ممكن ، في حدود الموارد المتاحة ، للاستجابة الى المقرر.

٣٦١- وأوصت اللجنة أيضا بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر بشأن السياسة العالمية للتربة مقـدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، اوروفواى ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوروندى ، السويـد ، شيلي ، قبرص ، كندا ، كولومبيا ، كينيا ، المملكة العربيـة السعودية ، النرويـــج ، نيجيريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

٣٦٢- وأشارت الامانة الى أن التقرير المطلوب بموجب الفقرة ٦ من المنطوق سيرد ضمن الفرع المناسب من التقرير المتعلق بأداء البرنامج الذى سيقدم الى المجلس في دورته العاشرة ، وأن بقية أحكـــام المقرر لن تكون لها آثار مالية اضافية بالنسبة لصندوق البيئـة .

البيئـــة والتنميـــة

٣٦٣- نظرت اللجنة في مشروع مقرر مقدم من وفدى فنزويلا وكينيا .

٣٦٤- وأشار وفد الاتحاد السوفياتي الى أن الوفود ، كما حدث في عدد من مشاريع المقـــررات الأخرى التي عرضت على المجلس ، مدعوة الى أن ترد بالايجاب على محتويات وثائق لم تتوفر لهـــا الفرصـة لبحثها .

٣٦٥- وأشارت الامانة الى أن نتائج مشاريع البيئة والتنمية لا يمكن تنفيذها الا بعد تقييمها على نحو ايجابي ، وفي حدود الموارد المتاحة فقط . وأنه سيكون من السابق للأوان في هذه المرحلة ، أى سنة قبل تقديم البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة الى المجلس للموافقة عليه ، اتخـــاذ قرار حازم بشأن الزيادات المقبلة في المخصصات المدرجة في اعتمادات الميزانية .

Digitized by UNOG Library

٣٦٦- وقام مقدمو مشروع المقرر بتنقيحه في ضوء التعليقات التي أبديت ، وأوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس النص المنقح (المقرر ٩/١٦) .

المحيطات

٣٦٧- وأوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروعي مقررين بشأن البحار الاقليمية ، مقدمين من وفود المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، تركيا ، تونس ، الدانمرك ، ساحل العاج ، سويسرا ، فرنسا ، فنزويلا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، يوغوسلافيا ، اليونان ، ومن وفد كينيا (المقرران ٩/١٧ ألف وباء) .

٣٦٨- وفيما يتعلق بمشروع المقرر الأول ، وجهت الأمانة الانتباه الى احكام مقرر مجلس الادارة ٧/٨ ، المشار اليه في المشروع ، والذى يرجو من المدير التنفيذى النظر ، كجزء من الخطة المتوسطة الاجل في مواصلة المشاركة من جانب برنامج الامم المتحدة للبيئة في النفقات البرنامجية لخطة عمل البحر الابيض المتوسط ، بشرط توافر الموارد . وبدا واضحا أن الموارد الكلية المطلوبة في الخطة المتوسطة الاجل - بما في ذلك حوالي ٩ ملايين دولار لبرنامج البحار الاقليمية - قد لا تتوفر ، وأن المبلغ الذى سينفق بالفعل تحت هذا الاعتماد سيتوقف أيضا على توفر الموارد .

٣٦٩- وأشار وفدان من مقدمي المشروع الى أن المقرر ذاته يدعو الى تنفيذه " في اطار الميزانية " .

٣٧٠- وحذر وفد آخر من أن النص الذى يقضي بامكان استخدام أموال مدرجة تحت اعتمادات أخرى للميزانية لدعم أنشطة مدرجة تحت برنامج البحار الاقليمية . متى كانت تلك الانشطة متسقة مع أهداف واستراتيجيات اعتمادات الميزانية تلك ، يمكن أن يشكل ، في حالة عدم توخي الدقة الكافية ، سابقة خطيرة لنقل الموارد بعيدا عن الأنشطة ذات الاهمية الكبيرة للبلدان النامية والتي تفتقر فعلا الى الدعم الكافي .

الطاقة

٣٧١- أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة ، مشروع مقرر مقدم من كينيا ، وفقا للتعديل المقدم من ممثلي استراليا وفرنسا (المقرر ٩/١٨) .

القانون البيئي

٣٧٢- أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر بشأن الاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي مقدم من : الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، السودان ، السويد ، كندا ، كولومبيا ، كينيا ، ماليزيا ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هولندا ، يوغوسلافيا (المقرر ٩/١٩) .

٣٧٣- وسجل وفدان تحفظهما ازاء مجالات المواضيع المحددة الثلاثة التي سيعالجها الاجتماع المخصص .

Digitized by UNOG Library

٣٧٤- وأكدت الامانة حاجتها الى التوجيه بشأن عدد المشتركين . وذكرت أنه يبدو أن الاجتماع قد يكلف حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار ، ينبغي توفير حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ دولار منها من احتياطي برنامج الصندوق .

٣٧٥- ونظرت اللجنة ايضا في مشروع مقرر بشأن التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر مقدم من وفد الولايات المتحدة الامريكية .

٣٧٦- واثر الموافقة المبدئية على مشروع المقرر ، وجه نائب المدير التنفيذى الانتباه الى خطأ تقني في صيافة فقرة اقترحت شفويا في اللجنة ، واقترح نصا منقحا يتفادى ذلك الخطأ ، مع اجراء التعديلات اللازمة لذلك في فقرة المنطوق لتعبّر بوضوح أكبر عن آراء اللجنة .

٣٧٧- وقال ممثل البرازيل أن وفده بينما يفهم تماما الاهتمامات التي ينطوى عليها ذلك ، فانه يمانع تماما في اعادة المناقشة حول نص تم الموافقة عليه فعلا ؛ ولكنه مع ذلك ، لن يعترض على قرار الرئيس بشأن هذه النقطة ، نظرا لأن الأمر يتعلق بايضاح الصيافة على النحو الذى دعا اليه وفده في المناقشة السابقة . وأضاف انه يود مع ذلك أن يوضح ان الاجراء الذى ستتخذه اللجنة ينبغي ألا يشكل سابقة لاعادة بحث المسائل التي أقفل باب المناقشة بشأنها ، واقترح ، فضلا عن ذلك ، حذف عبارة " في دورتها السابعة والثلاثين " من فقرة المنطوق الجديدة المقترحة .

٣٧٨- وكرر الرئيس انه سيكون من غير المناسب اعادة المناقشة في مسائل موضوعية سبق حسمها ، وان الاجراء الذى ستتخذه اللجنة بشأن تقنية من تقنيات الصيافة لن يشكل على أية حال سابقة .

٣٧٩- ووافق ممثل البرازيل على ان الاجراء الذى ستتخذه اللجنة لا ينبغي اطلاقا أن يشكل سابقة ، وذكر أنه قد يكون من الانسب تقديم التصويب في جلسة عامة . وذكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية أنه يوافق تماما على آراء ممثلي البرازيل وفنزويلا ، وأن وفده بصفته مقدم النص الاصلي ، يقبل التعديلات التي اقترحتها الامانة شرط أن تفهم فقط على أنها تصويبات تقنية .

٣٨٠- ووافقت اللجنة على ان توصي مجلس الادارة باعتماد النص المنقح لمشروع المقرر ، ووفقا لتعديل ممثل البرازيل .

التعليم والتدريب البيئيان

٣٨١- أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر مقدم من اوروفواى وشيلي وكندا وكولومبيا والمملكة العربية السعودية بشأن الجامعة والبيئة (المقرر ٩/٢٠ ألف) .

٣٨٢- وأكدت الامانة على ضرورة الحصول على عرض نهائي بتقديم الدعم المحدد للمراكز الاقليمية ، مثلما كان الوضع بالنسبة للمركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية ، قبل امكان اتخاذ اى اجراء .

٣٨٣- وأوصت اللجنة ايضا بأن يعتمد مجلس الادارة ثلاثة مشاريع مقررات مقدمة من مجموعة امريكا اللاتينية والمجموعة الآسيوية والمجموعة الافريقية (المقررات ٩/٢٠ باء وجيم ودال على التوالي) .

Digitized by UNOG Library

٣٨٤- وأشارت الامانة الى أن أكثر المناهج فعالية لأنشطة التعليم والتدريب البيئيين في المناطق هو ذلك المتبع فعلا في منطقة أمريكا اللاتينية ، حيث وافقت احدى الحكومات مقدما (قد تكون في مناطق أخرى احدى المنظمات) على تحمل قسط كبير من تكلفة العملية . وقد بلغت تكلفة المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية لفترة تمتد الى أربع سنوات حوالي ٩ر٩ من ملايين الدولارات ، منها ٤ر٨ من ملايين الدولارات قدمتها حكومة أسبانيا . ولم تدرج في الخطة المتوسطة الاجل اعتمادات للانشطة المطلوبة بموجب مشروعي المقررين الافريقي والآسيوى . أما فيما يتعلق بمشروع المقرر المقدم من المجموعة الافريقية ، فان الامانة تفهم ان الاجراء الذى طلب الى المدير التنفيذى اتخاذه في الفقرة ٢ عن المنطوق لا يمكن أن يتخذ الا تلبية لطلبات محددة من جانب حكومات . واما فيما يتصل بمشروع المقرر المقدم من المجموعة الآسيوية ، فينبغي الاشارة الى أن التجربة أوضحت أن نهج مركز الأنشطة البرنامجية ازاء التعليم والتدريب البيئيين أقل فعالية من نهج المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية ؛ وسوف تسعى الامانة ، في حدود الموارد المتاحة ، الى تقديم مساعدة اولية الى مركز التنمية لآسيا والمحيط الهادئ ، بقصد انشاء شبكة للتدريب في المنطقة .

٣٨٥- وأكد ممثل اليونسكو على ان البرامج المتعلقة بالتعليم والتدريب البيئيين ينبغي أن تنفذ بالتعاون التام مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة .

٣٨٦- وقدم ممثلو المجموعتين الافريقية والآسيوية تعديلات لمشروعي المقررين المقدمين من كل منهما على ضوء تعليقات الامانة ، وقد تأكد مفهوم الامانة للفقرة ٢ من منطوق نص المجموعة الافريقية .

البرامج الاقليمية ودعم البرامج

٣٨٧- أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر مقدم من المجموعة الآسيوية ومجموعة امريكا اللاتينية (المقرر ٩/٢١) .

٣٨٨- وذكرت الامانة أن من السابق للأوان التوصية باعتماد مشروع مقرر بشأن الوجود الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، حيث ان المجلس سيبحث هذا الموضوع بتعمق في دورته العاشرة . وحيث أنه قد لا يتسنى ، نظرا للقيود المفروضة على الميزانية ، زيادة المخصصات دعما لذلك الوجود ، فمن الأفضل حذف الاشارة الى تعزيز طاقة المكاتب الاقليمية .

٣٨٩- وقال ممثلا ماليزيا والهند ، بالنيابة عن مقدمي مشروع المقرر ، أن القصد ليس هو بالضرورة تقديم مزيد من الموارد للمكاتب الاقليمية ، وانما دعم طاقاتها وتحسين فعاليتها .

Digitized by UNOG Library

خطة العمل لمكافحة التصحر

٣٩٠ - أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر ، بشأن تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، مقدم من الرئيس (مقرر ٩/٢٢ ألف) .

٣٩١ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق ، ذكرت الأمانة أن المساعدة يحتمل أن تقدم بشرط توفر الموارد المالية .

٣٩٢ - وطلب أحد الوفود تسجيل تفضيله لادراج كلمة " وقائية " ، مع كلمة " مكافحة " أينما وردت الاشارة في النص الى مكافحة التصحر .

٣٩٣ - وأوصت اللجنة أيضا بأن يعتمد المجلس مشروع مقرر مقدم من المجموعة الافريقية بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية السهلية (المقرر ٩/٢٢ باء) .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

صندوق البيئة

٣٩٤ - احيل البند ٨ من جدول الاعمال الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه. وللاطلاع على أعمال اللجنة ، انظر الفقرة ٣١ .

ألف - تنفيذ برنامج الصندوق

٣٩٥ - وعند بحث البند ٨ (أ) ، كان معروضا على اللجنة الوثيقتان UNEP/GC.9/9 و Add.1 .

٣٩٦ - وعرض مساعد المدير التنفيذى بالنيابة لشؤون مكتب صندوق البيئة والادارة ، تقرير المدير التنفيذى بشأن تنفيذ برنامج الصندوق (UNEP/GC.9/9 و Add.1) ، ولفت الانتباه الى واقع أن البرنامج قد أخر بسبب قلق المدير العام ازاء سيولة الصندوق نتيجة عدم التأكد من تسديد الاشتراكات خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٠ . وعلى الرغم من ذلك فقد تم حتى نهاية العام الاستجابة بـ ٨٩ في المائة من مخصصات عام ١٩٨٠ . وقد كانت النفقات من حيث نسبة الالتزامات (٨٣ر٥ في المائة) أو من حيث المخصصات (٧٤ في المائة) ، اعلى منها في اية سنة ماضية ، وبسبب التضخم ، ومع وجود اجمالي أصغر لبرنامج الصندوق ، فقد كانت نسبة الانفاق الكلي في المشاريع الداخلية تتجه الى الارتفاع بينما كانت النسبة للمشاريع التي تنفذها وكالات متعاونة داخل منظومة الامم المتحدة تتجه الى الهبوط . وعلاوة على ذلك فان نسبة المشاريع الاقليمية والاقاليمية كانت ترتفع بالنسبة الى المشاريع العالمية وكان هناك مبلغ قدره ٨ر٥ مليون دولار غير مرصود في عام ١٩٨٠ ، وكان المدير التنفيذى قد اقترح ترحيل هذا المبلغ الى عام ١٩٨١ . واضافة لذلك ، وبينما كان الدخل يزيد عن النفقات في عام ١٩٧٨ والسنوات التي سبقته ، فان النفقات زادت عن الدخل في عام ١٩٧٩ والسنوات التالية له . وقد ساعد ثبوت الارصدة النقدية المتراكمة على زيادة النفقات على الدخل . على انه في عام ١٩٨١ كان من المتوقع ان تزيد النفقات عن الدخل بمبلغ ١٠ ملايين من الدولارات ، ومع بداية عام ١٩٨٢ لن يكون لدى الصندوق أرصدة نقدية قابلة للتحويل فوق المستوى الادنى .

٣٩٧ - وفيما يتعلق بقرار المدير التنفيذى بتأخير البرنامج في عام ١٩٨٠ ، اعربت عدة وفود عن قلقها ازاء وضع " التوقف والمباشرة " في البرمجة وهي ظاهرة لاتقتصر على عام ١٩٨٠ . وفي رأى هذه الوفود انه لاتوجد مشكلة تتعلق بالسيولة ؛ فلبرنامج الامم المتحدة للبيئة استثمارات كبيرة كان بامكانه ان يحولها الى أموال لتوفير ما يلزمه من نقد ، واقترح احد الوفود انه ينبغي عند توقع ازمة سيولة القيام بتخفيضات في ميزانية البرنامج وميزانية تكاليف دعم البرنامج بدلا من تخفيض انشطة برنامج الصندوق . واقترح وفد آخر انه ينبغي زيادة احتياطي برنامج الصندوق الى مليوني دولار لتوفير " وسادة " من النقد الجاهز لأزمات السيولة . وكان هناك تشديد على الحاجة لأن تكون برمجة البرنامج طويلة الاجل ومرنة لتلبية احتياجات البرنامج ، لا أن تكون مربوطة بتسديد التبرعات .

Digitized by UNOG Library

واعرب أحد الوفود عن قلقه ازاء درجة الهبوط في أعمال برنامج عام ١٩٨٠ . وقال وفد آخر أن ممارسة تخصيص نسبة كبيرة بهذا الشكل من موارد الصندوق لأى عام في وقت مبكر من العام نفسه تعني عدم الحفاظ على المرونة اللازمة في البرنامج .

٣٩٨ ــ واعربت عدة وفود عن تقديرها لاستجابة المدير التنفيذى للمقرر ٣/٧ المتعلق بتخفيض دعم البرامج التي كانت عاملة لمدة أربع سنوات او تزيد ، وبانهائها تدريجيا .

٣٩٩ ــ وفيما يتعلق بمؤسسات تنفيذ المشاريع (الجدول ٦ من الوثيقة UNEP/GC.9/9) ، سأل احد الوفود عن سياسة الامانة العامة فيما يتعلق بالنسبة بين الوكالة المتعاونة والمنظمة الداعمة في مجال تنفيذ المشاريع . وسأل وفد آخر عما اذا كان بيان المدير التنفيذى في الجلسة الافتتاحية ، ومفاده ان العملات غير القابلة للتحويل لم يكن لها اثر مفرط على البرنامج ، لا يخالف واقع ان نسبة المنظمات الداعمة الى المشاريع التي تنفذها الوكالات المتعاونة قد ازدادت ، كنتيجة اساسية لزيادة المشاريع الممولة بالعملة غير القابلة للتحويل التي تقوم المنظمات الداعمة بتنفيذها . وعلاوة على ذلك سأل الوفد عما اذا كان التخفيض في حصة مشاريع الوكالة المتعاونة يعود لصعوبات ادارية متأصلة في هذا النوع من المشاريع مما يجعل الوكالات المتعاونة غير مستعدة للاضطلاع بها . وسأل وفد آخر عن نسبة الاموال التي انفقت على مشاريع المنظمات الداعمة بالمقارنة مع مشاريع الوكالات المتعاونة ، وعن التأثير المالي الذى سيكون للبرنامج المتوسط الأجل على مستوى المنظومة على هذه النسبة . وعلقت عدة وفود على الزيادة في عدد المشاريع الداخلية ، هذه الزيادة التي تتعارض مع القرارات التي اتخذها مجلس الادارة في دوراته السابقة ، بالاضافة الى كونها غير مستحسنة .

٤٠٠ ــ وفيما يتعلق بمسألة التوزيع الجغرافي لأنشطة برنامج الصندوق (الجدول ٧) سأل احد الوفود عن سبب الانخفاض الكبير في النسبة المخصصة لامريكا اللاتينية . واثنى وفد آخر على جهود الامانة العامة ملاحظا مع التقدير الزيادة في نسبة الانشطة المضطلع بها في آسيا ، وهو اتجاه يأمل الوفد باستمراره . وطرح سؤال يتعلق بالمعايير المستخدمة لتحديد المشاريع العالمية والاقليمية والاقليمية . وافردت عدة وفود مجالات برنامجية محددة لدعمها باعتبارها تستحق اهتماما خاصا على اساس اهميتها او بسبب النجاحات التي احرزت حتى الآن : المحيطات ، ومكافحة التصحر ، والبيئة والتنمية ، والطاقة . وشدد عدد من الوفود على اهمية التعاون مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وطرحت اسئلة عن النفقات المتعلقة بالانشطة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية .

٤٠١ ــ وقال عدد من الوفود ان شكل تقديم الوثيقة يمكن أن يتحسن . وانتقدت طريقة استخدام المصطلحات المشروحة في قائمة المصطلحات في الوثيقة ؛ اذ لم يميز بوضوح في الجداول بين " الالتزام " ، " والنفقات " ، " وانشطة برنامج الصندوق " . واقترح احد الوفود تقديم جدول واحد يبين الاعتمادات والمخصصات والالتزامات والنفقات والدخل لجميع السنوات ذات الصلة ولجميع خطوط الميزانية .

Digitized by UNOG Library

٤٠٢ ــ وردّ مساعد المدير التنفيذى بالنيابة على الأسئلة التي أثارتها الوفود فتناول أولا برمجة " التوقف والمباشرة " . فقال أن المدير التنفيذى يدرك تمام الادراك الحاجة الى الحفاظ على سيولة الصندوق في جميع الأوقات ، ولذلك فانه يعتبر أن عدم موافقته على مشاريع أخرى بعملة قابلة للتحويل هو عمل ادارى مالي سليم . غير أنه يوافق على أنه ينبغي النظر في آليات أخرى لتجنب أزمات السيولة . وفيما يتعلق بالاقتراح القائل بزيادة احتياطي برنامج الصندوق وباستخدامه كوسادة في أوقات هبوط السيولة ، أوضح مساعد المدير التنفيذى بالنيابة أن هناك قواعد محددة تنظم استخدام احتياطي برنامج الصندوق الذى يرمي الى تمويل تنفيذ قرارات مجلس الادارة والاضطلاع بأنشطة أخرى غير متوقعة ؛ والاحتياطي ليس صندوقا احتياطيا من النوع الذى يمكنه دعم برنامج دائم . وأردف قائلا أنه يصعب تخفيض تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج في وقت أزمة السيولة بدلا من تخفيض أنشطة برنامج الصندوق نفسها ، لأن هذه التكاليف تنطوى على التزامات طويلة الأجل ، مثل عقود الموظفين .

٤٠٣ ــ وفيما يتعلق بسياسة استخدام الوكالات المتعاونة أو المنظمات الداعمة لتنفيذ المشاريع ، فان من الضرورى الحفاظ على برنامج متوازن متسق . وهناك ولاية عامة للاستفادة من هيئات منظومة الأمم المتحدة الى أقصى حد ممكن في تنفيذ البرنامج بغية التشديد على الدور الحافز لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، علما بأن قرارات مجلس الادارة هى التي تنظم الاضطلاع بالمشاريع الداخلية . وبينما سيزيد البرنامج المتوسط الأجل على مستوى المنظومة من عدد المشاريع التي تنفذها الوكالات المتعاونة بالتأكيد ، فان الآثار المالية المترتبة على ذلك ليست معروفة بعد .

٤٠٤ ــ وقد أعربت ثلاث وكالات متعاونة عن اهتمامها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مشاريع الممولة بالعملة غير القابلة للتحويل . وقد نفذت اليونسكو بالفعل البرنامج التدريبي لادارة البيئة (FP/1102-78-01) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دريزدن بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، واذا اتبعت منظمات أخرى مثل اليونسكو فان نسبة الوكالات المتعاونة الى الوكالات الداعمة المنفذة للمشاريع ستهبط . والبيان القائل بأنه ليس للعملات غير القابلة للتحويل تأثير مبالغ فيه على البرنامج هو بيان سليم .

٤٠٥ ــ وقد نتجت الزيادة في عدد المشاريع الداخلية عن قرارات اتخذها مجلس الادارة في دورته الثامنة يطلب فيها أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مايلي : اجتماعات بشأن القانون البيئي وازالة الاحراج من المنطقة الاستوائية أو سياسة التربة وتحليل التكاليف والفوائد . كما أن الحالة أثارت قلق الأمانة أيضا وهي تحاول معالجتها .

٤٠٦ ــ ويدرك المدير التنفيذى تمام الادراك الأهمية السياسية للتوزيع الجغرافي وهو يسعى للحفاظ على توزيع اقليمي متعادل للانشطة في المدى البعيد . على أنه يمكن لاقليم ما ، بسبب الطابع الدورى للأنشطة ، أن تقوم فيه ، في وقت معيّن ، مشاريع أكثر من اقليم آخر . ويتحدد النطاق الجغرافي للمشروع بالمنطقة التي هى الأكثر استفادة مباشرة منه : فالمشروع الاقليمي هو

Digitized by UNOG Library

المشروع الذى يفيد بصورة مباشرة احد الاقاليم ؛ والمشروع المشترك بين الاقاليم هو المشروع الذى يفيد عدة اقاليم مثل معظم البلدان النامية دون أن يكون له تأثير عالمي — ومثال ذلك مشاريع التدريب بالعملة القابلة للتحويل للبلدان النامية ؛ اما المشروع العالمي فينطوى على تنفيذ استقصاء او تقييم على مستوى العالم كله ، وتنطبق نتائج هذا الاستقصاء او التقييم على العالم ككل . وينتظر أن يكون للمشروع القومي أو الاقليمي نتائج يمكن استقراؤها واستخدامها على مستوى العالم ، ولكن هذا المشروع يبقى مصنفا باعتباره مشروعا قوميا أو اقليميا الى ان تصبح نتائجه عالمية . وستصدر قريبا خلاصة للمشاريع ، تضم بابا خاصا عن التوزيع الجغرافي والمشاريع العالمية .

٤٠٧ — وفي المستقبل سيستمر توفير جدول يبين الاعتمادات والمخصصات والالتزامات والنفقات والدخل لجميع السنوات ذات الصلة ولجميع خطوط الميزانية ، وذلك في اضافة للوثيقة الرئيسية ، لأن حسابات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم تكن قد اكتملت وقت اعداد هذه الوثيقة .

٤٠٨ — وينظم التعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على أساس مذكرة تفاهم . وقد بلغت النفقات الاجمالية على الأنشطة المشتركة مبلغ ٢٤٧ ٨٩٢ دولارا ، في عام ١٩٧٩ ومبلغ ٢٤٢ ١٧٦ دولارا في عام ١٩٨٠ ، بينما تبلغ التزامات عام ١٩٨١ حاليا ٤٨٥ ٢٣٣ دولارا .

٤٠٩ — وفي اختتام مناقشتها احاطت اللجنة علما بتقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٨٠ .

باء — ادارة الصندوق

٤١٠ — كان معروضا على اللجنة ، لدى نظرها في البند ٨ (ب) من جدول الأعمال ، الوثائق التالية : UNEP/GC.9/10 و Corr.1 و 2 و Add.1-9 .

١ — التبرعات

٤١١ — عرض مساعد المدير التنفيذى بالنيابه لشؤون مكتب صندوق البيئه والادارة تقرير المدير التنفيذى بشأن ادارة الصندوق ، ومذكرة المدير التنفيذى عن التطورات التى حصلت في الصندوق في الفترة من ١ كانون الثاني /يناير الى ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨١ (UNEP/GC.9/10 و Corr.1 و 2 و UNEP/GC.9/10/Add.5) . ولفت الانتباه بشكل خاص الى الغموض الذى يلف الموارد المتوفرة للصندوق . وبسبب التضخم وهبوط القيمة الفعلية للتبرعات المقدمة الى الصندوق منذ عام ١٩٧٨ ، تناقصت القيمة الفعلية للصندوق وكان لهذا تأثير كبير على مستوى أنشطة برنامج الصندوق . كما أثرت تقلبات معدلات صرف العملات القومية مقابل الدولار ، على التبرعات المقدمة الى الصندوق ونشأ عن ذلك غموض في تقدير الموارد المتوفرة له . وقد بذلت قصارى الجهود لزيادة مستوى التبرعات ولزيادة امكانية تحويل التبرعات بالعملة غير القابلة للتحويل ، ولكن النجاح كان محدودا في ذلك . وبالفعل فقد قام بلدان بتخفيض تبرعاتهما في عام ١٩٨٠ بينما لم يقدم بلد آخر اى تبرع على الاطلاق . وعلى خلاف السنوات الماضية ، هبطت الميزانيات النقدية في عام ١٩٨٠ وبحلول نهاية عام ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

ستبلغ الارصدة المتجمعة للصندوق حدا أدنى للعمل وستعتمد كليا على التبرعات الحالية ، على الأقل فيما يتعلق ببرنامج العملة القابلة للتحويل . وسيكون من الصعب جدا في ظل هذه الظروف تعزيز الأثر الحافز والمنسق للصندوق الا اذا حصلت زيادة كبيرة في التبرعات المقدمة له في فترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ .

٤١٢ — وبغية مواجهة هذه الحاله ، يقدم المدير التنفيذى طلبين الى مجلس الادارة ، وهما أن ينظر المجلس في الخطة المتوسطة الأجل لفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ على النحو المعروض فيه في الوثيقة UNEP/GC.9/6 ، والتي سيتطلب برنامج انشطتها مبلغا اجماليا قدره ١٢٠ مليون دولار تقريبا لتنفيذه ، وان يقيّم هذه الخطة وأن يوافق عليها ، وفي حالة ما اذا كان مستوى الأنشطة المقترحة غير مقبول ، ان يعلمه عن الأنشطة وعناصر البرنامج التي يجب أن تخفض أو تنقص وحجم هذا التخفيض أو التنقيص .

٤١٣ — ويستند رقم الـ ١٢٠ مليون دولار الى مجموعة اساسية من الأنشطة أوصى بها مجلس الادارة على أساس أولوى في أوقات مختلفة منذ دورته الأولى ، والى طلبات قدمتها هيئات الأمم المتحدة لاقامة مشاريع تعاونية كجزء من البرنامج البيئي على مستوى المنظومة ، والى حاجات المنظمات الداعمة . كما يستند هذا الرقم الى تقدير لما يمكن اعتباره حدا أدنى من البرامج الجديدة ، يعكس المعدلات الحالية للتضخم ومعدل نمو حقيقي متواضع يبلغ ٥ في المائة . ولن تعني الموافقة على المبلغ المستهدف وقدره ١٢٠ مليون دولار زيادة آلية في تبرعات المتبرعين التقليديين ؛ فمبلغ الـ ١٢٠ مليون دولار هذا هو مجرد هدف سيحاول المدير التنفيذى الوصول اليه .

٤١٤ — وأيدت وفود كثيرة اقتراح المدير التنفيذى . وشعرت وفود اخرى أن هذا الرقم المستهدف متواضع جدا ؛ واقترحت بضعة وفود ان يوفر معدل نمو يبلغ ٢٥ في المائة مما سيعني رقما مستهدفا بين ١٤٥ مليون دولار و ١٥٠ مليون دولار . على أن آخرين ، في الوقت الذى وافقوا فيه على أن مبلغ ١٢٠ مليون دولار يعتبر رقما منخفضا بعض الشيء بالنسبة للحاجات البيئية العالمية ، كانوا من الرأى القائل بأن التبرعات اللازمة للوصول الى مبلغ مستهدف قدره ١٤٥ مليون دولار لن تأتي ، ولذلك فقد أيدت هذه الوفود اقتراح المدير التنفيذى . واعربت عدة وفود عن رأى مفاده أن احتياجات البرنامج ينبغي أن تحكم وضع الهدف لفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ بدلا من أن تحكمه التبرعات التي يرجح تلقيها . وأعلنت أربعة وفود عن زيادات محتملة في تبرعات حكوماتها للصندوق . وأبلغت ثلاثة وفود أخرى اللجنة أن حكوماتها لا تخطط لزيادة تبرعاتها .

٤١٥ — وقال أحد الوفود ، وكان قد اشير اليه باعتباره قد خفّض تبرعه في عام ١٩٨٠ ، ان تبرعه في عام ١٩٧٩ كان استثنائيا وأن التخفيض الذى ظهر لم يكن الا نتيجة للعودة الى نمط تبرعه الاعتيادى . وأوضح وفد آخر أن التقلبات في معدلات الصرف تعني في الواقع أن تبرعات الحكومات قد كلفتها أكثر من حيث العملة القومية ، للحفاظ على المستوى نفسه .

٤١٦ — واشتركت عدة وفود أخرى في الرأى القائل بأن اقتراح المدير التنفيذى ليس اقتراحا واقعيا . وأوضحت هذه الوفود أنه للتوصل الى نسبة النمو المقترحة ٥ في المائة ومعدل التضخم المقدر بـ ١٤ في المائة ، سيلزم مضاعفة التبرعات التي يتلقاها الصندوق حاليا . وأشير الى رأى الأغلبية

Digitized by UNOG Library

الساحقة التي أعرب عنه في المشاورات الغير رسمية في كانون الأول /د يسمبر ١٩٨٠ ومفاده أن معدل النمو ينبغي أن يبقى على الصفر ، واقترح أن تزود اللجنة بالأرقام على أساس كل من معدل النمو الصفرى وعلى اساس معدل نمو يبلغ ٢ر٥ في المائة . وطرحت أسئلة عن رقم ١٤ في المائة للتضخم ؛ وأوضح في هذا الصدد أن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية قد أوصت بمعدل ١٢ في المائة وأن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قد قبل مؤخرا معدلا يبلغ ١١ في المائة .

٤١٧ — واعتبر عدد من الوفود أن البرنامج ينبغي أن يخفض ليتناسب مع الأموال المتوفرة وأيدت هذه الوفود برنامجا بين ٦٥ مليون دولار و ٦٧ مليون دولار . واقترح وفدان أن من الممكن أن ينتج برنامج أفضل اذا أمكن استبعاد المشاريع الأقل فعالية وتشجيع مناهج ادارية أفضل . وأقترح أحد الوفود أن يحسب اجمالي ميزانية البرنامج بتطبيق معدل التضخم الذى أوصت به اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ، والبالغ ١٢ في المائة ، على اجمالي ١٩٨٠—١٩٨١ مما يؤدى الى قيام برنامج قيمته ٧٥ مليون دولار .

٤١٨ — وأعربت عدة وفود عن قلقها ازاء الارتفاع النسبي في مستوى تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج بالمقارنة مع مستوى أنشطة برنامج الصندوق ، واقترحت أنه اذا كانت التخفيضات ضرورية فانها ينبغي أن تطبق على الأولى وليس على الثانية .

٤١٩ — وشدّد أحد الوفود على واقع أن الادارة البيئية الملائمة والسليمة ضرورية لاقتصاد صحيح علاوة على ضرورتها كجزء أساسي في أى برنامج انمائي ، وبين التناقض في تخفيض البرنامج البيئي في أوقات الهبوط الاقتصادى . واذ يدرك أن هذه هي الحالة في الواقع ، فأنه يحث على تفييير الاتجاه والتبرع بسخاء أكبر للصندوق . وأيد وفد آخر هذه المناشدة ولاحظ أنه اذا تبرعت الحكومات مجرد ٠٠١ر٠ في المائة من ميزانياتها الدفاعية للصندوق ، فان الموارد ستزيد بمعدل ٥ ملايين من الدولارات في السنة .

٤٢٠ — ولفت مساعد المدير التنفيذى بالنيابه النظر الى الارقام التي وزعت بناء على طلب عدة وفود والتي تبين بدائل لبرنامج ١٩٨٢ — ١٩٨٣ على أساس معدل نمو صفرى ، ومعدل نمو نسبته ٢ر٥ في المائة ومعدل نمو نسبته ٥٠ في المائة ، مع الأخذ بمعدل تضخم يبلغ ١٢ في المائة و ١٤ في المائة . وقال أن هناك اختيارات كثيرة لتقدير الرقم المستهدف ، وبالطبع فان المدير التنفيذى سيتبع توجيهات مجلس الادارة . على أنه يمكن أن يطلب من المجلس تحديد الأولويات . وقد اقترح المدير التنفيذى برنامجا يعتبره أفضل برنامج ممكن في وقت الضيق الاقتصادى ، وينبغي أن نذكر أنه مهما كان الرقم المستهدف ، لابد أن تؤخذ في الاعتبار بعض العناصر الأساسية في تنفيذ أنشطة برنامج الصندوق ، وهذه العناصر هي المستوى الفعلي للتبرعات الواردة ، وتركيب التبرعات (وبالذات المبلغ الوارد بالعملة القابلة للتحويل والتبرعات الواردة بالعملة الغير قابلة للتحويل) وسيولة الصندوق وتوزعها على الأنشطة ذات الأولوية .

٤٢١ — وخلال المناقشة المفصلة للرقم المستهدف ، خالف أعضاء المجموعة الآسيوية من الوفود رأى الأغلبية في اللجنة القائل بأن رسالة الرئيس الى رئيس اللجنة الأولى للدورة فيما يتعلق بالرقم المستهدف للصندوق للسنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ ينبغي أن يذكر أنه لا يرجح أن تزيد التبرعات

Digitized by UNOG Library

المتوقعة عن ٧٧ مليون دولار ، لأن هذا من شأنه أن يخفض فرص التوصل الى الرقم المستهدف البالغ ١٢٠ مليون دولار ، على أن هذه الوفود ، بعد مداولات غير رسمية ، وافقت على قبول هذه الاشارة التي اعتبرتها الوفود الأخرى انها اسقاط واقعي ، على أساس الخبرة في السنوات الماضية ، ويتفق ، كما أوضح أحدهم ، مع تقدير المدير التنفيذي للحالة .

٤٢٢ ــ وبعد ذلك قررت اللجنة أن تحيل الى اللجنة الأولى للدورة آراءها بشأن الرقم المستهدف لفترة السنتين ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ (المنعكسة في القرار ٩/٢٣ ، الفقرات ١١ــ١٣) .

٤٢٣ ــ واستجابة الى تعليق من الأمانة ، شدّد أحد الوفود على الحاجة الى تقرير يقدم المعلومات بشأن تنفيذ البرنامج وبشأن المشاريع والأنشطة وفقا لتسميتها باعتبارها عالمية أو اقليمية أو أقاليمية أو دون الاقليمية أو قومية ، ويبين الالتزامات والنفقات المصروفة ، على أنه وافق على أن هذا النوع من المعلومات يوفر في "تقرير الى الحكومات" اذا زود التقرير المطلوب من المدير التنفيذي بما ينبغي من اشارات مرجعية .

٤٢٤ ــ وفي ختام مناقشاتها أوصت اللجنة بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع قرار . وللاطلاع على نص القرار بالصيغة التي اعتمدها مجلس الادارة ، انظر المرفق الأول ، القرار ٩/٢٣ .

٤٢٥ ــ وبعد اقرار مشروع القرار ، تكلم ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن وفود المانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وسويسرا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وأعرب عن قلقه ازاء الطريقة التي اضطر مجلس الادارة متابعة أعماله بها في هذه الجلسة . فقد اعتبرت هذه الوفود الاجراء الذي ووجهت به اللجنة بطلب الوضع لرقم ميزانية يزيد زيادة كبيرة على المبلغ الذي يبدو أن من المرجح الحصول عليه عن طريق التبرعات ، اجراء غير مقبول . وبينما تدرك هذه الوفود تمام الادراك استحسان رقم سخي للاعتماد يوفر حافزا لزيادة التبرعات ، فانها تعتبر أنه اذا كان الرقم يزيد زيادة كبيرة عن التقديرات الجارية للدخل الاجمالي ، فان الادارة المالية السليمة تتطلب أن يعطى مجلس الادارة الفرصة للنظر في برنامج واقعي . وتعتبر هذه الوفود أن المدير التنفيذي هو المسؤول عن تقديم تحليل لمجلس الادارة يمكنه من أن يأخذ برأي معقول ازاء تخصيص الاعتمادات ، على افتراض أن هناك مستويات مختلفة من التبرعات الاجمالية ، وطلبت هذه الوفود منه أن يقدم الى المجلس هذا التحليل اذا ما نشأت حالة مماثلة في المستقبل . وأشرك ممثلا استراليا واليابان وفديهما في الآراء السابقة .

٢ ــ العملات غير القابلة للتحويل

٤٢٦ ــ عرض مساعد المدير التنفيذي بالنيابة لشؤون مكتب صندوق البيئة والادارة تقرير المدير التنفيذي عن تأثير أرصدة العملات غير القابلة للتحويل على اختيار مشاريع الصندوق وتنفيذها (UNEP/GC.9/10/Add.1) ، الذي كان قد اعد استجابة للفقرة ٨ من مقرر مجلس الادارة ١٨/٨ وذكّر اللجنة بالطريقة التي أصبحت بها مشكلة العملات غير القابلة للتحويل مشكلة حادة في عام ١٩٧٩ عندما كانت هذه العملات تشكل ٦٢ في المائة من موارد الصندوق . وقد طالب مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين ومجلس الادارة كلاهما باتخاذ تدابير لتقويم الحالة . وفي عام ١٩٨٠ ، نتيجة

Digitized by UNOG Library

للجهود المشتركة التي بذلها المدير التنفيذي وحكومات البلدان التي تتبرع بعملات غير قابلة للتحويل ، زاد الانفاق بهذه العملات على الدخل منها ، وبلغ ما يعادل ٨ر٥ مليون دولار ، وفي ذلك الوقت اصبحت مشاريع العملات غير القابلة للتحويل جزءا من البرنامج الاجمالي ، مع انها بقيت بصورة رئيسية في ميدان التدريب . وقد وردت استنتاجات المدير التنفيذي في الفقرة ٢٠ من التقرير وتفيد احدى هذه الاستنتاجات أن مستوى الارصدة القائمة بالعملات غير القابلة للتحويل في ميدان صندوق البيئة لا تؤثر تأثيرا مفرطا على اختيار المشاريع . ويدخل في عداد التدابير التي اقترح أنه يمكن اتخاذها لتحسين الحالة ، أن يطلب من حكومات البلدان المتبرعة بعملات غير قابلة للتحويل ان تدفع نسبة أكبر من تبرعاتها بالعملات القابلة للتحويل وأن يوضع سقف على مشاريع العملات غير القابلة للتحويل قدره ٢٠ في المائة من اجمالي البرنامج . وهذا النوع من التدابير ضروري للحفاظ على برنامج متوازن .

٤٢٧ - وقد كان تقرير المدير التنفيذي موضع الترحيب بصورة عامة مع أن الانتباه قد وجه الى بعض الاستنتاجات المقلقة : فارتفاع تكاليف تنفيذ المشاريع بالعملات غير القابلة للتحويل والوقت الاضافي والدعم الاداري الاضافي ، كل ذلك يتطلب تحريف البرنامج حتى ولو كان اقتصر ذلك على الموقع الجغرافي للتنفيذ . ولاحظ أحد الوفود ان معايير اختيار البرنامج تبدو أقل شدة فيما يتعلق بمشاريع العملة غير القابلة للتحويل . وقال وفد آخر أن المعايير نفسها ينبغي أن تنطبق على جميع المشاريع . وأوضحت وفود أخرى أن العملات غير القابلة للتحويل محدودة الاستخدام بحكم طبيعتها ، وحثت البلدان التي تتبرع بعملات غير قابلة للتحويل على بذل مزيد من الجهود لتسديد تبرعاتها بعملات قابلة للتحويل وذلك بسبب الحاجة الى أقصى ما يمكن من المرونة في استخدام موارد الصندوق الشحيحة . وتم التشديد على الحاجة الى امكان استخدام الموارد في أي مكان ومن قبل اى فريق ولصالح الجميع ، وخصوصا لصالح البلدان النامية ، كما أشير الى أن بلدانا كثيرة لا تقبل عملاتها القومية التحويل تدبرت دفع تبرعاتها بعملات قابلة للتحويل . وجرى التنويه كذلك بأن جزءا من تكاليف مشاريع العملات غير القابلة للتحويل لابد وأن يغطي بعملات قابلة للتحويل ؛ وبالتالي فان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي الا ينفق العملات غير القابلة للتحويل لمجرد انفاقها ، نظرا لأن الموارد الاجمالية المتوفرة بالعملات القابلة للتحويل لبرنامج الصندوق تتناقص في الوقت نفسه .

٤٢٨ - وسأل أحد الوفود عن ماهية الروبلات "القابلة للتحويل" وعن "الظروف المحددة" التي يمكن في ظلها تحويل الروبلات ؛ وتساءل عن سبب تزايد ارصدة عملات معينة غير قابلة للتحويل في الوقت الذى يبدو ان التبرعات لا تقدم بها ، وعما اذا كانت بعض العملات غير القابلة للتحويل اكثر قابلية للتحويل من غيرها ، وعما اذا كان هنالك تبرعات بالعملات غير القابلة للتحويل غير تلك المبينة في الجدول الوارد في التقرير (UNEP/GC.9/10/Add.1 ، الفقرة ٦) التي هي قابلة للتحويل داخل الأمم المتحدة ، وعن سبب كون الدورات التدريبية بالعملة غير القابلة للتحويل أطول وأكثر تكلفة من الدورات الأخرى ، وعما اذا كان هناك اتجاه لتزايد أو تناقص عدد المتبرعين بعملات غير قابلة للتحويل . واقترح وفد آخر أنه بما أن لدى معظم البلدان المتبرعة بعملات قابلة للتحويل

Digitized by UNOG Library

نفقات في بلدان متبرعة بعملات غير قابلة للتحويل ، تستحق مثلا لصيانة السفارات ، فان بعض العملات غير القابلة للتحويل المتجمعة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن تستبدل لدى تلك البلدان بعملات قابلة للتحويل ، مما يفيد الأطراف الثلاثة المعنية جميعا .

٤٢٩ — وردّ رئيس فرع ادارة برنامج الصندوق على الاسئلة السابقة فقال ان ٢٥ في المائة من تبرعات الاتحاد السوفياتي يمكن أن تحول عن طريق تسديد ، بالدولارات ، التكاليف الناجمة عن استخدام مواطنين من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كموظفين أو كمستشارين ، وتكاليف بطاقات السفر التي تشترى للسفر على الخطوط الجوية القومية أيروفلوت ، وتكاليف شراء اللوازم والمعدات المستخدمة في المشاريع التي تنفذ في الاتحاد السوفياتي والتكاليف الناجمة عن نقل وتركيب المعدات المشتراة من الاتحاد السوفياتي لاستخدامها في المشاريع خارج هذا البلد . ولم ينتفع بالجزء القابل للتحويل من الروبلات ، نسبيا ، على النحو الذى انتفع به من الجزء الغير قابل للتحويل ، بسبب تلك التحديدات على استخدامها . أما الزيادة في عملات معينة غير قابلة للتحويل دون أن يكون هناك مايقابلها من زيادة في التبرعات فتعود الى تقلبات معدل الصرف . وتصلح بعض العملات غير القابلة للتحويل للاستخدام أكثر من غيرها لأن المشاريع تنفذ في البلد المتبرع ؛ ومثال ذلك ان ماركات جمهورية المانيا الديمقراطية تستخدم في معظمها في دورة التدريب لادارة البيئة في دريزون . وعلاوة على ذلك فان بعض البلدان ، مثل الهند ، تتبرع بعملتها القومية ولكن يمكن استبدال تبرعاتها بعملات قابلة للتحويل ضمن منظومة الأمم المتحدة . وقد بقيت النسبة ثابتة نسبيا بين تبرعات العملات غير القابلة للتحويل وتبرعات العملات القابلة للتحويل .

٤٣٠ — وأيدت عدة وفود ، من حيث المبدأ ، التدابير التي اقترحها المدير التنفيذى (UNEP/GC.9/10/Add.1 ، المرفق الثاني) ، كما أن عددا من الوفود اعتبر ان المادة ٤—٢٠٣ من النظام المالي للصندوق ينبغي أن تعدل لتفادى الاضطرار الى تقييد تنفيذ البرنامج .

٤٣١ — وعارضت عدة وفود اخرى التدابير المقترحة ؛ اذ لم تجد هذه الوفود أى مشكلة في التبرع بعملات غير قابلة للتحويل أو استخدام هذه العملات ، لأن المشاريع التي تنفذ بها تفيد أقل البلدان نموا . وكان هناك تشديد على الطابع الاختيارى للتبرعات المقدمة الى الصندوق ؛ ولذا ينبغي عدم تقييد الحكومات بنوع أو شكل تبرعاتها . وعلى أية حال ، وبما ان النفقات في عملات غير قابلة للتحويل قد زادت عن التبرعات بهذه العملات بما يعادل ٥ر١ مليون دولار تقريبا في عام ١٩٨٠ فان مشكلة تراكم العملات غير القابلة للتحويل تبدو قد حلت . واعتبر عدد من الوفود أن تراكم العملات غير القابلة للتحويل قد خلقت بصورة مصطنعة كمشكلة . فمشاريع العملات غير القابلة للتحويل تتفق تمام الاتفاق مع برنامج الامم المتحدة للبيئة وتشكل عنصرا حيويا منه وهى تشجع التعاون الواسع بين البلدان . ورأت عدة وفود أن تعديل المادة ٤—٢٠٣ سيلغي الطابع الطوعي للتبرعات . وعلاوة على ذلك فقد شككت هذه الوفود فيما اذا كان من حق مجلس الادارة قانونا أن يعدل النظام المالي للصندوق .

٤٣٢ — واجابة على السؤال المتعلق بما اذا كان مجلس الادارة مؤهلا لتعديل النظام المالي ، قال رئيس فرع ادارة برنامج الصندوق أنه بما أن مجلس الادارة هو الذى وضع النظام المالي للصندوق

Digitized by UNOG Library

لكي توافق عليه فيما بعد الجمعية العامة ، فانه لا يوجد هناك أى سبب ، من حيث المبدأ ، يمنعه من اقتراح التعديلات عليه ، على أن تخضع هذه التعديلات لموافقة مماثلة .

٤٣٣ - وبيّن أحد الوفود أن العملات غير القابلة للتحويل تمتاز على العملات القابلة للتحويل من حيث أنها لا تتأثر بالتضخم ولا تخضع للتقلبات . وقال وفد آخر أن من الأفضل استخدام العملات غير القابلة للتحويل في مشروع ما بدلا من اضاعة النشاط كليا . وأوضحت وفود أخرى أن العملات غير القابلة للتحويل تقدم لغاية ، واقترح البعض أن بامكان المتبرعين أن يعلموا برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن كيفية تحقيق الاستخدام الأكثر فعالية لعملاتهم لفائدة البرنامج . ولاحظ وفد آخر أنه اذا كان من شأن هذا النوع من الممارسة أن يجعل كل بلد يقرر النشاط الذى سيستخدم فيه تبرعاته ، فانه لا معنى لأن يقرر مجلس الادارة كيفية تخصيص الموارد المتجمعة في الصندوق .

٤٣٤ - واجابة على سؤال يتعلق بكلمة " سقف " في المرفق الثاني ، الفقرة (ج) من الوثيقة ، قال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة أن السقف البالغ ٢٠ في المائة على الجزء من البرنامج الذى سينفذ بالعملة غير القابلة للتحويل قد اقترح فقط للحفاظ على توازن البرنامج . وبالطبع يمكن للجنة أن توصي بأى حد ترغب فيه . وعلى أساس تقدير موارد الصندوق لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ بمبلغ ٣٠ مليون دولار بالعملة القابلة للتحويل وما يعادل ١٦ مليون دولار بالعملة غير القابلة للتحويل ، فان المدير التنفيذى يشعر أن من المستحسن وضع حد ما على تنفيذ المشاريع بالعملة غير القابلة للتحويل ضمن البرنامج المقترح . وليس هناك أى عزم على تغيير الطابع الطوعي للتبرعات المقدمة الى صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة . وفيما يتعلق باحتمال انحراف البرنامج نتيجة لاستخدام العملات غير القابلة للتحويل ، لم يحصل أى انحراف هام ، ولكن نشأ ميل معين في الموقع الجغرافي للمشاريع . وقد جددت الفقرتان ٤ و ٥ من مشروع القرار المقترح لمجلس الادارة (UNEP/GC.9/10، المرفق) النداءات التي وجهها المجلس في دورته الثامنة ، وهى تتفق مع أحكام المادة ٤-٢٠٣ من النظام المالى للصندوق ، التي تنص على أن التبرعات ينبغي أن تقبل بالعملات التي يمكن للصندوق أن يستخدمها بسهولة .

٤٣٥- وأشار أحد الوفود الى الاقتراح المتعلق بتثبيت سقف للالتزامات بالعملات غير القابلة للتحويل ، وقال أنه سيكون من المفيد بأن يحصل المدير التنفيذى على دعم مجلس الادارة في تفادى تحريف البرنامج . ولم تعتبر وفود أخرى أن من الضرورى تثبيت السقف لأنه لا يوجد هناك أى دليل يشير الى وجود انحراف كبير . وشددت عدة وفود على الحاجة الى تبرعات يسهل استخدامها وعلى الحاجة الى عملات أكثر قبولا للتحويل تفيد البلدان النامية افادة أكبر .

٤٣٦- واعتبرت عدة وفود أن للتدابير المقترحة آثارا قانونية وتتطلب تعديل النظام المالي للصندوق ؛ وقالت أنها لا تؤيد ذكر أى رقم مئوى فيما يتعلق بنسبة العملة القابلة للتحويل الى التبرعات بالعملة غير القابلة للتحويل كما لا تؤيد تثبيت سقف للالتزامات بهذه العملات . وفي هذا الصدد اعتبر أحد الوفود أن التدابير المقترحة ستشكل خرقا لسيادة الدول . وذكر أن التبرعات التي تقدمها حكومته بعملة غير قابلة للتحويل تقدم لصالح البلدان النامية .

٤٣٧ - وفي ختام مناقشتها للموضوع أوصت اللجنة بمشروع مقرر ليعتمده مجلس الادارة . وللاطلاع على نص المقرر على النحو الذى اعتمده فيه مجلس الادارة ، انظر المرفق الأول ، المقرر ٩/٢٣ .

Digitized by UNOG Library

٣ ـ الموارد الاضافية لمواجهة المشكلات البيئية في البلدان النامية

٤٣٨ ـ قال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة لمكتب صندوق وادارة البيئة ، وهو يقدم تقرير المدير التنفيذى عن الموارد الاضافية للمشكلات البيئية في البلدان النامية (UNEP/GC.9/10/Add.2) الذى أعد عملا بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٠/٤٩ ، الفقرة التاسعة ، انه التمست مشورة مجلس الادارة بشأن الوسائل الجديدة المقترحة للحصول على موارد اضافية للصندوق لعلاج المشكلات البيئية الخطيرة في البلدان النامية . وقال ان " الشباك الخاص " يعتبر أحد الوسائل الاربعة المقترحة الجديدة التي تستحق الاهتمام الخاص بصفتها أكثر الوسائل قابلية للتنفيذ .

٤٣٩ ـ وقد رحبت وفود كثيرة بالتقرير وبمفهوم " الشباك الخاص " بصفة خاصة . وقد سأل أحد الوفود ، بعد أن اشار الى الطلب المقدم من مجلس الادارة الى المدير التنفيذى في الدورة الثامنة لتقديم تقرير عن التطورات التي تقع في الفترات بين انعقاد الدورات ، سأل عن التطورات التي حدثت بالنسبة لموضوع " الشباك الخاص " . وقد اكدت وفود اخرى ان اسلوب " الشباك الخاص " موجه توجيها جيدا بصورة خاصة لتلبية الاحتياجات البيئية للبلدان النامية ، وأيدت هذه الوفود أيضا تأييدا قويا هذا الاقتراح ، وبالذات بسبب الموارد الصغيرة للصندوق . وعلى اى حال ، فرغم أن بعض الوفود ، رحبت بالروح الكامنة وراء الاقتراح ، فقد اكدت ان الموضوع معقد ويتطلب دراسة دقيقة . واشارت الى ان تخصيص المساهمات المقدمة لبرنامج الامم المتحدة لاغراض محددة ، قد يحد من مرونة البرنامج ككل ، ويزج فيه بعنصر المساعدة التقنية الامر الذى يتعارض مع دور البرنامج في التنسيق والحفز ، وسيكون بمثابة موافقة على المساهمات المشروطة ، وهي سمة اعترض عليها في حالة العملات غير القابلة للتحويل ، وقد تؤدى الى توجيه الاعتمادات " للشباك الخاص " بدلا من البرنامج العام الامر الذى يعرض للخطر حجم موارد الصندوق وذلك خلافا للمادة ٤ ـ ٢٠٣ من النظام المالي لبرنامج البيئة .

٤٤٠ ـ وقد التمس توضيح لكيفية توزيع الاموال التي وردت " للشباك الخاص " . وسأل احد الوفود عما اذا كان صندوق استئماني سيؤدى نفس الغرض ، ام لا ، بينما سأل وفد آخر عما اذا كان يمكن تحقيق نفس الغاية عن طريق اعادة توزيع الاولويات في اللجنة الدورية الاولى .

٤٤١ ـ واوضح الوفد السويدى الذى قدم مفهوم " الشباك الخاص " ان الاعتمادات ستخصص للبرامج التي يقرر مجلس الادارة انها موجهة للمشكلات البيئية البالغة الخطورة في البلدان النامية ، وسيحدد المدير التنفيذى عندئذ ، ضمن هذه البرامج ، المشروعات والانشطة التي سيجرى الاضطلاع بها ، وسيقدم تقريرا خاصا عنها الى مجلس الادارة في كل دورة . واسلوب " الشباك الخاص " ليس موجها لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لان بعض الانشطة الانمائية لها بارامترات بيئية بعيدة عن المجال العادى للمعونة الانمائية الدولية أو مجموعات المساعدات الثنائية ؛ ومثال على ذلك ، الاختيار البيئي الصحيح للانواع التي تصلح في مزرعة للاشجار . وبالاضافة الى ذلك ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة فيه بالفعل جوانب للتنمية في ميادين البيئة والتنمية ، مثلا ، وقد وضع اسلوب " الشباك الخاص " لجذب الموارد الاكبر للمعونة الدولية والثنائية التي توجه عموما لمشروعات التنمية .

Digitized by UNOG Library

٤٤٢- وأعربت ، بعض الوفود عن قلقها من ان البرنامج قد يدخل فيه اتجاه قومي على حساب الاتجاه العالمي أو الاقليمي كما تنص ولاية برنامج الامم المتحدة للبيئة . وترى وفود اخرى ان تطوير أسلوب " الشباك الخاص" سيزيد من المزايا الاقليمية التي تعود على البلدان الاقل نموا من الجهات المانحة المتعددة الاطراف .

٤٤٣- وقال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة ان القائمة الكاملة للردود على اقتراحات المدير التنفيذى ستعمم . ونظرا للتكاليف الادارية التي تبلغ نسبتها ١٣ في المائة والتي على المدير التنفيذى أن يفرضها على الصناديق الاستئمانية ، وضعت الحكومة السويدية ، بالتشاور مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، فكرة " الشباك الخاص" . وبهذا الاسلوب فان برنامج الامم المتحدة للبيئة يمكنه ان يتسلم الموارد المالية دون تحمل أى خسارة بسبب التكاليف الادارية . وسيكون هناك نوعان من المشروعات قابلان للحصول على الموارد المالية من خلال " الشباك الخاص" : وهي تلك التي تتضمن تقييمها بيئيا كاملا وبيانات عن آثار المشروع قبل البدء في اى مشروع انمائي كبير ، ثم تلك المتعلقة بأنشطة ذات نطاق عالمي وتتطلب مبالغ كبيرة لتوفير التنسيق والبرمجة المناسبة ؛ وعلى سبيل المثال ، المشروعات الخاصة بالتصحر ، وازالة الاحراج . وقال انه يشعر بنفس القلق لان بعض المانحين قد يساهمون في " الشباك الخاص" على حساب البرنامج العادى ؛ وعلى اى حال ، فلا يمكن تقديم اى تأكيدات في هذا الصدد ، لانه من حق كل حكومة ان تتبرع كما تشاء والمساهمات هنا اختيارية تماما . ويشعر المدير التنفيذى بأن " الشباك الخاص" هو تطور مشجع في طريق البحث عن مصادر اضافية لتمويل البرامج المتعلقة بالمشكلات البيئية الكبرى في البلدان النامية .

٤٤٤- وقد اثيرت نقاط اضافية ، في المناقشة التي تلت ذلك ، من جانب اولئك الذين يؤيدون اقتراح " الشباك الخاص" واكدوا على الحقيقة وهي ان الهدف الرئيسي لفكرة " الشباك الخاص" هو زيادة انشطة البيئة في البلدان النامية ، وذلك لان انشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة كان لها تأثير بسيط في هذه الدول حتى الان . وفي هذا الصدد ، فهناك شعور بأنه نظرا لان برنامج الامم المتحدة للبيئة لديه موارد محدودة للغاية ، فيجب الا ترفض الاعتمادات الاضافية بسبب المصاعب التقنية التي يسببها النظام المالي ؛ وترى بعض الوفود انه اذا كان ذلك النظام يحول بوضعه الحالي دون انشاء " الشباك الخاص" فيجب تعديله حتى يصبح في الامكان انشاؤه . أما اولئك الذين يؤيدون تعديل النظام المالي فلا يرون ان طبيعة الصندوق ستتغير نتيجة لذلك ؛ فالدول يمكنها ان تساهم في كليهما ؛ " الشباك الخاص" والصندوق . وأعلن احد الوفود عن اعتزام حكومته المساهمة في " الشباك الخاص" اذا انشئ .

٤٤٥- وترى بعض الوفود الاخرى ان تعديل النظام المالي سيشكل سابقة خطيرة ، وسيسفر في الواقع عن تغيير في هيكل الصندوق واغراضه . وقال احد الوفود ان حكومته ستضطر الى اعادة النظر في مساهمتها اذا عدل النظام المالي بالصورة المقترحة . وكررت عدة وفود الاعراب عن قلقها من ان المساهمات في الصندوق ستقل وسيتولد لدى المانحين اتجاه بأن يفضلوا تحديد الجهة التي توجه اليها مساهماتهم .

Digitized by UNOG Library

٤٤٦ - وقال عدد من الوفود انه رغم عدم معارضتهم بشكل نشط انشاء "الشباك الخاص" الا ان حكوماتهم ليس لديها نية المساهمة فيه ؛ ولذلك فهناك مخاطرة واضحة من ان يجتذب "الشباك" موارد قليلة جدا . وعلى اى حال ، قال وفد انه يرى انه حتى لو كانت المساهمات المبدئية قليلة جدا ، فربما تزداد فيما بعد . واقترح هذا الوفد ان ينشأ "الشباك الخاص" بشرط ان يعاد النظر فيه بعد ست أو سبع سنوات .

٤٤٧ - واوصت اللجنة بعد ذلك بمشروع مقرر لمجلس الادارة لاعتماده . وللرجوع الى نص المقرر بالصيغة التي اعتمدها مجلس الادارة انظر المرفق الاول ، المقرر ٩/٢٤ .

٤ - تمويل خطط العمل

٤٤٨ - أشار مساعد المدير التنفيذى بالنيابة لمكتب صندوق وادارة البيئة في معرض تقديمه تقرير المدير التنفيذى عن تمويل خطط العمل (UNEP/GC.9/10/Add.3) ، الذى اعد عملا بمقرر مجلس الادارة ١/٨ ، الفرع سابعا ، الى ان الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ومجلس الادارة نفسه طالما وافقوا على خطط عمل دون ضمان توفير التمويل لتنفيذها . وقد وردت في الفقرة ١٢ خمسة آليات للتمويل يعتقد المدير التنفيذى انها صالحة للعمل بها وكذلك وردت النتائج والتوصيات التي التمست بشأنها مشورة اللجنة في الفقرات من ١٩ الى ٢٩ .

٤٤٩ - واثنت كثير من الوفود على التقرير لانه يورد منظورا مفيدا لحلول المشكلة ، غير انه أعرب عن بعض القلق للربط بين النتائج والتوصيات والاقتراح الوارد في مرفق الوثيقة والقائل بأنه يجب على مجلس الادارة ان يحيط علما بالتقرير ويوافق على التوصيات فقط . وقال احد الوفود انه من المهم الا يسحب برنامج الامم المتحدة للبيئة مساندته التقنية والمالية بسرعة من مشروع له خطة عمل موافق عليها ، واقترح ان تدرج عبارة تعبر عن ذلك في خطة العمل المقترحة . وقد أيدت عدة وفود هذا الاقتراح . وطلب وفد آخر توضيحا للبيان الوارد في الفقرة ٢٣ والذى ذكر ان المسؤولية الرئيسية عن تمويل الانشطة الاقليمية يجب ان توضع على عاتق الدول في المنطقة ؛ وقد تجد البلدان الاقل نموا صعوبة في مساندة الانشطة بمقتضى خطط العمل وتساءل ماذا يحدث عندئذ .

٤٥٠ - ورد مساعد المدير التنفيذى بالنيابة قائلا انه رغم ان التمويل المبدئي لتنفيذ خطط العمل الاقليمية هو اساسا مسؤولية قومية ، الا ان المجتمع الدولي يجب ان يكون على استعداد لتقديم المساعدة كلما امكنه ذلك . والفقرة ٢٣ يمكن ان توضح بهذا المعنى .

٤٥١ - وفي ختام المناقشة اوصت اللجنة بمشروع مقرر لاعتماده من قبل مجلس الادارة . وللاطلاع على نص المقرر بالصيغة التي اقرها مجلس الادارة ، انظر المرفق الاول ، المقرر ٩/٢٥ .

٥ - الاجراءات العامة المنقحة التي تحكم عمليات صندوق البيئة

٤٥٢ - أبلغ رئيس فرع ادارة برنامج الصندوق ، في معرض تقديمه مذكرة المدير التنفيذى بشأن

Digitized by UNOG Library

الاجراءات العامة المنقحة التي تحكم عمليات صندوق البيئة(UNEP/GC.9/10/Add.4) اللجنة انه نظرا لان الصورة النهائية للبرنامج المتوسط الاجل على مستوى المنظومة سيؤثر في الاجراءات فان المدير التنفيذى يشعر انه من السابق للاوان الموافقة على تنقيح نهائي في هذه المرحلة . وقال ان الاقتراحات ستقدم الى مجلس الادارة في دورته العاشرة ، وكل ما هو مطلوب من اللجنة حاليا ان تحيط علما بالوثيقة .

٤٥٣ـ وسأل احد الوفود عن الفرق بين الاجراءات التي تحكم عمليات الصندوق وبين النظام المالي للصندوق . وطلب تأكيدا بألا تؤثر الاجراءات المنقحة المقترحة على النظام المالي بأى صورة .

٤٥٤ـ وقال رئيس فرع ادارة برنامج الصندوق ردا على ذلك ان النظام المالي يحكم العمليات المالية للصندوق . في حين ان الاجراءات العامة تخص تدابير العمل اليومية للصندوق . وقال ان البرنامج المتوسط الاجل على مستوى المنظومة ، الذى يمس منظومة الامم المتحدة ككل ، يتعلق كثيرا بتدابير العمل اليومية ولذلك فمن المهم ان توضح تماما علاقات العمل مع مؤسسات الامم المتحدة بمقتضى البرنامج المتوسط الاجل على مستوى المنظومة قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن كيفية تغيير الاجراءات العامة وليس من المرجح ان يكون للاجراءات المنقحة اى تأثير على النظام المالي .

٤٥٥ـ وأحاطت اللجنة علما بمذكرة المدير التنفيذى بشأن الاجراءات العامة المنقحة التي تحكم عمليات صندوق البيئة .

٦ ـ ادارة الصناديق الاستئمانية

٤٥٦ـ اعتذر رئيس فرع ادارة برنامج الصندوق ، في معرض تقديمه مذكرة المدير التنفيذى عن ادارة الصناديق الاستئمانية (UNEP/GC.9/10/Add.6) للتأخير في تعميم الوثيقة ، الأمر الذى لم يمكن بالامكان تجنبه نظرا لان معظم الاجتماعات الخاصة بالصناديق الاستئمانية لم تعقد حتى اذار/مارس أو نيسان/ابريل ١٩٨١ . ووجه النظر الى الوثيقتين UNEP/GC.9/9/Background 4 وUNEP/GC.9/9 ، الفقرات ٢٠ الى ٢٧ المتعلقتين ايضا بالمناقشة . وقال بعد ان اشار الى الصندوق الاستئماني لحلقات التدريب الاقليمية في مجال الادارة البيئية ، ان انشاء صندوق استئماني كان هو الآلية الوحيدة التي يمكن من طريقها قبول الاموال التي قدمتها الهيئة السويدية للتنمية الدولية لتمويل حلقات التدريب الاقليمية في مجال الادارة البيئية . أما الرسوم بنسبة ١٣ في المائة المشار اليها في الفقرة٣ من المذكرة فهي رسوم يطلب الامين العام الى المدير التنفيذى وكذلك الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الامم المتحدة استيفاءها .

٤٥٧ـ وسأل احد الوفود عن ضرورة مد الصندوق الاستئماني الكويتي حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، عندما تنقل الامانة المؤقتة الى المنظمة الاقليمية اعتبارا من ١ تموز/يوليه . وسألت وفود اخرى عن النظام المتبع في انشاء صندوق استئماني وكيف ينفذ برنامج صندوق استئماني . وسأل وفد آخر عما اذا كانت الالية المتبعة فيما يتعلق بحلقات التدريب على صناعة اللب والورق ستوسع لتطبق على حلقات تدريب اخرى .

Digitized by UNOG Library

٤٥٨- ورد رئيس فرع ادارة برنامج الصندوق على النقطة الاولى فأوضح ان الصندوق الاستئماني الكويتي لابد وان يمدد حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ حتى يمكن سداد كل الفواتير المعلقة على ان يغلق الصندوق بعد ذلك . وقال ان الصندوق الاستئماني للهيئة السويدية للتنمية الدولية جاء نتيجة مبادرة وطنية محددة ؛ وقال انه ليس لديه علم عن وجود أى نوايا لمده الى ميادين اخرى .

٤٥٩- واشار مساعد المدير التنفيذى بالنيابة الى الاجراء الخاص بانشاء صندوق استئماني ، فقال ان العملية تستغرق وقتا طويلا ، وتتطلب عقد اجتماعات للاطراف المعنية على مستويات مختلفة للموافقة على خطة العمل وعلى التمويل . وعندما توافق الاطراف على طلب انشاء صندوق استئماني يقدم المشروع الى مجلس الادارة لاقراره .

٤٦٠- وقال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة لمكتب صندوق وادارة البيئة ، في معرض تقديمه مذكرة المدير التنفيذى عن انشاء صندوق استئماني اقليمي لمنطقة شرقي آسيا(UNEP/GC.9/10/Add.9) ان الطلب الذى ينظر فيه ورد منذ بداية دورة مجلس الادارة الحالية ولم يدرج في جدول الاعمال بالصيغة التي روقت عليها .

٤٦١- واحاطت اللجنة علما بمذكرة المدير التنفيذى بشأن انشاء صندوق استئماني اقليمي لتنفيذ خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في منطقة شرقي آسيا ووافقت على الاقتراح بأن يسعى المدير التنفيذى للحصول على موافقة الامين العام على انشاء الصندوق الاستئماني المشار اليه ، (انظر المقرر ٩/٢٦) .

٤٦٢- ووجه مساعد المدير التنفيذى بالنيبة النظر الى مذكرة المدير التنفيذى (UNEP/GC.9/10/ Add.7) المتعلقة برسالة وردت اليه من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، وهي مذكرة واضحة كل الوضوح .

٤٦٣- وأحاطت اللجنة علما بمذكرة المدير التنفيذى عن توفير امانة دائمة وترتيبات مؤقتة لاجتماع رامسار .

٤٦٤- واوصت اللجنة بعد مناقشتها مسألة الصناديق الاستئمانية بمشروع مقرر يعرض على مجلس الادارة لاقراره . وللاطلاع على نص المقرر بالصيغة التي اعتمدها مجلس الادارة ، انظر المرفق الاول ، المقرر ٩/٢٦ .

جيم - التقرير المالي والحسابات لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩

٤٦٥- كانت امام اللجنة عند مناقشة البند ٨ (ج) الوثيقة UNEP/GC.9/L.1 .

٤٦٦- وقال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة لمكتب صندوق وادارة البيئة، في معرض تقديمه مذكرة المدير التنفيذى بشأن التقرير المالي والحسابات لفترة السنتين ١٩٧٨- ١٩٧٩ (UNEP/GC.9/L.1)

Digitized by UNOG Library

أنه طلب الى اللجنة ان تحيط علما بتعليقات مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وبملاحظات المدير التنفيذى على تلك التعليقات . ولقد نفذ المدير التنفيذى ما طلبه مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٤٦٧ - واثيرت اسئلة حول التقدم الذى احرز في تحسين الاشراف على استخدام اعتمادات استشارات الخبراء والخبرة الخارجية ، وحول المبادئ التي تحكم استخدام الخبرة الخارجية والتي وافقت عليها الجمعية العامة والتي لم يتبعها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وحول التقدم الذى احرز في ملء الوظائف الشاغرة في القسم المالي . وطلب احد الوفود مخططا تنظيميا مستكملا يبين توزيع الوظائف والشواغر .

٤٦٨ - وتلا رئيس القسم المالي النص الكامل لملاحظات مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وقال انه لتحسين الحالة ، فقد تم ضم الوحدات الست التي يتألف منها القسم المالي في ٤ وحدات ، وعين نائب لرئيس القسم المالي ، ويجرى تعديل دليل حسابات المقر بحيث يصلح لبرنامج الامم المتحدة للبيئة وسينتهي منه بمجرد ان يتم تنقيح دليل الامم المتحدة ، وقال ان الحالة بالنسبة للشواغر في القسم المالي قد تحسنت ويمكن ان تعتبر الان طبيعية ؛ أما في الحالات التي كانت تبرم فيها العقود وتدفع الاجور للخبرة الخارجية دون تصديق سليم فقد تحسن التنسيق بين موظفي التصديق وموظفي طلب الخدمات والقسم المالي ؛ وقد صدرت تعليمات ادارية في هذا الصدد .

٤٦٩ - واحاطت اللجنة علما بمذكرة المدير التنفيذى عن التقرير المالي والحسابات المراجعة لصندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة عن فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ .

دال - برنامج تقييم المشروع

٤٧٠ - كانت امام اللجنة عند النظر في البند ٨ (د) ، الوثيقة UNEP/GC.9/11 .

٤٧١ - وقال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة لمكتب صندوق وادارة البيئة في معرض تقديمه تقرير المدير التنفيذى عن برنامج تقييم المشروع (UNEP/GC.9/11) ان انتباها كبيرا اولي لتنمية منهجية التقييم في برنامج الامم المتحدة للبيئة . وقد تم الادراك بأن التقييم ليس هو الوسيلة الوحيدة لحل مشاكل البرمجة ؛ فقد تبينت الحاجة لتحسين تصميم المشروع كشرط مسبق لتقييم المشروع تقييما جيدا ، ويولى هذا الجانب انتباها اكبر . واقترح المدير التنفيذى اجراء تغييرين في شكل سلسلة الوثائق (UNEP/FUND/PROJECTS/C.) التي تصدر مع التقرير للحكومات ؛ وهذان التغييران هما ان يحل محل الجزء المعنون " الاثر " ("Impact") جزء تقارن فيه نتائج المشروع الفعلية بالنتائج المتوقعة ، وان يتوقف الابلاغ عن كل المشروعات المنجزة لصالح مزيد من الابلاغ الوافي عن المشروعات الاكثر تمثيلا للنشاط او تلك التي لها أهمية اكبر .

Digitized by UNOG Library

٤٧٢ – وقال عدد من الوفود في معرض الاشارة الى تقييم تعاون برنامج الامم المتحدة للبيئة مع اللجان الاقليمية انهم يأملون ان لا يكون اى تعزيز لدعم برنامج الامم المتحدة للبيئة على حساب المكاتب الاقليمية للبرنامج ، التي يجب الا تقلص مسؤولياتها عن الاتصال بالحكومات بشأن موضوعات برنامج الامم المتحدة للبيئة بأى شكل من الاشكال .

٤٧٣ – وأعربت عدة وفود عن قلقها حيال مشاكل البرمجة وللقيود المفروضة على تقييم البرنامج المذكورة في التقرير . وأشار احد الوفود الى انه قد ابلغ من قبل عن صعوبات مماثلة ، وطالب بايلاء الاهتمام العاجل للمسائل المطروحة . وسأل وفد آخر الى اى مدى اخذت في الاعتبار نتائج التقييم عند وضع الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٢ – ١٩٨٣ أو سوف تؤخذ في الاعتبار عند وضع البرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة . وذكرت ايضا الحاجة لنشر نتائج المشاريع على نطاق اوسع ، وربما يمكن ذلك من خلال المزيد من التعاون بين مكتب البرنامج ودائرة الاعلام .

٤٧٤ – ووفق بصورة عامة على التوجيهات الجديدة المقترحة لتقييم البرنامج . والتمس الحصول على معلومات عن المعايير المتبعة لاجراء تقييمات دقيقة ويجب ايلائها المزيد من الاهتمام . واكد على أهمية تحديد أثر انشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة وأعرب عن الامل في ان يستمر تحديد أثر هذه الانشطة . ويرى احد الوفود انه اذا لم تقدم الامانة تقاريرا عن كل المشاريع المنجزة في التقرير الى الحكومات فستقل المعلومات التي ستتوفر عن مشروعات برنامج الامم المتحدة للبيئة . ووجه وفد اخر النظر الى الفرق الزمني بين امكانية الحصول على التقرير الى الحكومات باللغة الانكليزية وباللغات الاخرى . وأكد احد الوفود بعد تأييده التوجيهات الجديدة المقترحة الحاجة الى الاستمرار في الاتصالات النشطة مع وحدات التقييم في مواقع اخرى في منظومة الامم المتحدة ، واقترح ان تدرج مسألة الابقاء على تلك الاتصالات بالذات في التوجيهات الجديدة . ووجهت اسئلة اخرى حول الاسباب التي ادت الى اقتراح اعطاء اولوية ادنى للتحليلات القطاعية والتقييم الكيفي .

٤٧٥ – وقال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة ، في رده على الملاحظات عن التعاون بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجان الاقليمية ، ان تقييم هذا التعاون قد تم بسبب المشاكل المالية التي تواجه عمليات برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وكان من الضرورى البحث عن افضل الاساليب لكي يعمل برنامج الامم المتحدة للبيئة على الصعيد الاقليمي . وقد نوقش الموضوع بصورة غير رسمية مع الممثلين الدائمين لدى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وسوف تقدم الاقتراحات الى مجلس الادارة في دورته العاشرة .

٤٧٦ – وقال رئيس شعبة سياسات الصندوق والتقييم ، ردا على نقاط اخرى اثيرت اثناء المناقشة ، ان التحليل القطاعي كان اقل فائدة مما كان متوقعا منه لان المشروعات ذات الميزانية المحددة غالبا ما تكون مختلفة في طبيعتها ولا يمكن فيها الوصول الى احكام عامة . وقال ان التحليل القطاعي لم يستبعد من البرنامج ؛ بل اعطيت اولوية اكبر لممارسات اكثر فائدة ، مثل التقييم الكامل لمجموعات المشروعات المتصلة بعضها ببعض بدرجة وثيقة والتي اقترحها سابقا مجلس الادارة وعدد التقييمات الكاملة في حالة ما اذا اعتبرت التدابير الاقل تكلفة ، مثل استعراضات الادارة الداخلية ، غير كافية لتحقيق تحسينات كبيرة في البرنامج . ويمكن وضع التقييمات الكاملة ، مثلا ، عندما يعاد توجيه البرامج وعندما تتطلب المشروعات اجراء تعديلات فيها ، وعندما يتطلب الامر اعادة

Digitized by UNOG Library

التأكيد مقدمات مشروع أو برنامج ما ، بالنسبة لاختبار المشروعات الرائدة أو التجريبية ، وبالنسبة للمشروعات الطويلة الاجل . والتقييم الكيفي يعتبر مكلفا للغاية قياسا بالنتائج المتوقعة منه . وكذلك فان امكانات التقييم الكيفي لتحسين البرنامج اقل من امكانات استعراض الاجزاء الهامة في البرنامج . ومن المهم اجراء تقييم لاثر أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وستستمر محاولة تسجيل اثر المشروع وبالذات على برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامج شركائه التنفيذيين ومن الافضل من الناحية الواقعية التركيز على نتائج المشاريع عند وضع التقرير عن المشاريع فور استكمالها . وقد ازداد حجم سلسلة الوثائق UNEP/FUND/PROJECTS/C. التي تصدر مع التقرير الى الحكومات ، ولو شاء مجلس الادارة، فان الامانة ستواصل استهداف نشر تقرير عن كل المشروعات المنجزة . كما ستواصل جهودها لتحديد اهداف المشروعات بصورة افضل ، ومن المهم بمكان في هذا الصدد تقدير امكانات التقييم قبل الموافقة على المشاريع . وقال ان الفرق بين مهام التقييم والادارة غير دقيق احيانا ، ويولى اهتمام خاص لتجنب امكان التداخل بين الوحدات . وما زالت قلة الاستفادة من نتائج المشاريع مشكلة ، غير أن سلسلة الوثائق UNEP/FUND/PROJECTS/C. تعد بمثابة آلية مراجعة اضافية لضمان الاستفادة من النتائج بصورة فعالة . وقد تأكدت الحاجة لتوفير المزيد من المعلومات عن نتائج المشاريع ، وسيعطى هذا الموضوع اهتماما اكبر وترحب الامانة بملحوظات وتعليقات الحكومات على نتائج المشاريع كما نقلها التقرير الى الحكومات . ورغم أن نتائج التقييم مهمة بالنسبة لتنفيذ البرامج الرئيسية مثل الخطة المتوسطة الأجل الا ان التغذية الاسترجاعية يجب ان تبقى مستمرة ويجب أن تدمج نتائج التقييم في البرنامج في أوقات أخرى أيضا . والارتباط بين المشاريع والبرنامج سمة مهمة بصورة خاصة تتسم بها برامج برنامج الامم المتحدة للبيئة ، لان الدعم يبرر فقط اذا كانت المشاريع ستساهم في تحسين اهداف البرامج التي يتولاها برنامج الامم المتحدة للبيئة . ولذلك ، فمن الضرورى بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة التحقق من المساهمة المحددة لكل مشروع في البرنامج الذى ينتمي اليه .

٤٧٧- وفي ختام المناقشة ، احاطت اللجنة علما بتقرير المدير التنفيذى عن برنامج تقييم المشروع مؤكدة ضرورة تعزيز التعاون بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ووحدات التقييم في المؤسسات الأخرى في منظومة الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

شؤون الادارة والميزانية

٤٧٨ - أنيط النظر في البند ٩ من جدول الأعمال باللجنة الثانية . ومن أجل الاطلاع على وصف لأعمال اللجنة ، انظر الفقرة ٣١ .

٤٧٩ - ولدى نظر اللجنة في البند ٩ ، كان امامها الوثائق UNEP/GC.9/12 و Corr.1 و UNEP/GC.9/13 و Corr.1-3 و Add.1 و Corr.1 و Add.2 ، و UNEP/GC.9/14 و Add.1، و UNEP/GC.9/L.2 و L.3 ، و UNEP/GC.9/BACKGROUND/3 and 4 و Corr.1 .

ألف - تقرير الأداء عن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ والميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٤٨٠ - قال مساعد المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب صندوق وادارة البيئة ، في معرض تقديم تقرير الأداء عن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (UNEP/GC.9/12 و Corr.1) والميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (UNEP/GC.9/13 و Corr.1-3 و Add.1 و 2 Add.1/Corr.1 and 2) مع التقارير ذات الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (UNEP/GC.9/L.2 و L.3) وقال ان الموارد الاضافية المطلوبة في تقرير الاداء (UNEP/GC.9/12 و Corr.1) قد قدرت بمبلغ ١ ٢١٥ ١٠٠ دولار ، وهو ما يمثل مبلغا صافيا بعد تسويات التضخم وتقلبات أسعار الصرف . وفيما يتعلق بهذه الأخيرة ، فقد أمكن توفير مبلغ ٦٥٥ ٠٠٠ دولار نتيجة لتخفيض الشلن الكيني في ٢ شباط/فبراير ١٩٨١ ، مما ادى الى العمل بسعر صرف سار جديد هو ٨ شلنات كينية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بالمقارنة مع سعر يبلغ ٧٫٤٣ شلنات كينية لكل دولار جرت على أساسه تقديرات الميزانية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٤٨١ - وقد طلب المدير التنفيذي مبلغ ١ ٤٧٥ ٧٠٠ دولار للأغراض التالية : انشاء وظيفة برتبة مد - ١ ووظيفة برتبة ف - ٥ ووظيفة برتبة ف - ٤ وثلاث وظائف برتبة ف - ٣ وست من وظائف الدعم من الرتبة المحلية (٧٩٠ ٢٠٠ دولار) ، وتنفيذ مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للدعم المؤسسي لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية (٦٨٥ ٥٠٠ دولار) ، الذي يمول حاليا من ميزانية أنشطة برنامج الصندوق . وقد قدمت اقتراحات اخرى بتحويل وظيفتين من الرتبة ف - ٤ في فرع التصحر من الوضع المؤقت الى الوضع الدائم ، وبتحويل ١٣ وظيفة من الرتبة المحلية ، تمول من مخصصات المساعدة المؤقتة ، الى وظائف ثابتة ، وبتخصيص مبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار لأجل فريق خبراء مخصص يجتمع للنظر في مشروع تقرير عن تمويل اضافي لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر التي لم ترصد لها مخصصات في ميزانية الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٤٨٢ - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٢ -

Digitized by UNOG Library

١٩٨٣ (UNEP/GC.9/13 و Add.1 and 2) حرص المدير التنفيذى على تحقيق معدل نمو ايجابي نظرا لأن النمو الفعلي في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ كان سلبيا . اما الاحتياجات الاضافية الرئيسية بمقتضى ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ فقد كانت كما يلي : انشاء وظيفتين برتبة ف - ١/ف - ٢ في الخدمات الادارية ؛ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية في برنامج التوجيه التنفيذى والادارة ، وثلاث وظائف من الرتبة المحلية في برامج البيئة ، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية في المكتب الاقليمي لاوروبا ، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية في برنامج خدمات المؤتمرات ؛ واعادة تصنيف وظيفتين برتبة ف - ٣ الى الرتبة ف - ٤ في برنامج الخدمات الادارية ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣ الى الرتبة ف - ٤ في برنامج التوجيه التنفيذى والادارة ؛ ورصد مخصصات لأجل وظيفة مراجع حسابات داخلي برتبة ف - ٤ مع سكرتير واحد ونفقات السفر ، على أن يشترك مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في هذه المخصصات كلها بنسبة ٧٥ في المائة و ٢٥ في المائة ، تحت الانفاق "الزمالات والمنح والتبرعات" ، على اعتبار ان نصيب برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيسدد للأمم المتحدة .

٤٨٣ - وفي رأى وفود كثيرة ان التقديرات في تقرير الأداء للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ والميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ مرتفعة أكثر من اللازم . ولقد لفتت الوفود النظر في هذا الصدد الى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن تقرير الأداء للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ (UNEP/GC.9/L.2) ، الذى أوصى مجلس الادارة فيه أن يرجو المدير التنفيذى محاولة تخفيض النفقات في ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وكان من رأى أحد الوفود أنه ينبغي تخفيض التقديرات المنقحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ بمقدار ٢١٥ ٠٠٠ دولار ، أى أنه ينبغي ابقاؤها في المستوى الذى تمت الموافقة عليه في البداية . واقترح عدم تحويل الوظيفتين ف - ٤ في فرع التصحر الى وظيفتين دائمتين ، وتحويل نصف المبلغ المخصص للدعم المؤسسي لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية والذى يبلغ ٦٨٥ ٥٠٠ دولار من انشطة برنامج الصندوق الى ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، وعدم الموافقة على تحويل الـ ١٣ وظيفة من الرتبة المحلية من وضع وظائف المساعدة المؤقتة الى وضع الوظائف الثابتة ، وتخفيض المساعدة المؤقتة المقدمة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ولمكتب اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في مكسيكو . وقد اقترح وفد يؤيد تلك الاقتراحات ، اعادة النظر في تقديرات ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وجعلها في حدود ١٩٨٠٠٠٠٠ دولار ؛ وقد لقي هذا الاقتراح تأييدا من عدة وفود .

٤٨٤ - وقالت عدة وفود ، في معرض اشارتها الى مشكلة التصحر المتعاظمة ، انها تعارض أى تخفيض للمساعدات من شأنه ان يعيق أعمال فرع التصحر وأصرت على تحويل الوظيفتين ف - ٤ في ذلك الفرع من الوضع المؤقت الى الوضع الدائم .

٤٨٥ - وردا على اسئلة احد الوفود ، قال ممثل الامانة ان رقم التدني في الانفاق نتيجة لارتفاع معدل الشواغر في الوظائف الفنية التي يدعمها الصندوق هو ١ ٨٨٤ ٠٠٠ دولار وليس رقم الـ ٥ر٠ مليون دولار المبين في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ (UNEP/GC.9/L.2 ، الفقرة ٧) .

Digitized by UNOG Library

أما المدخر الصافي الذى لا يزيد عن ٤٠٩ ٠٠٠ دولار في الفقرة ٢٠ من تقرير الأداء فقد كان نتيجة لكون الفروق بين التكاليف القياسية للمرتبات المستخدمة لأغراض الميزانية والمدفوعات المحققة في ١٩٨٠ ، والتكاليف القياسية الجديدة للمرتبات في ١٩٨١ قد أدت الى نفقات اضافية تقرب من ١ر٣ مليون دولار . وكانت الفروق في الوظائف الفنية بين ٢ر١ في المائة و ٨ر٩ في المائة بالنسبة للمراتب المختلفة ، وأما في وظائف الخدمات العامة فقد كانت حوالي ٩ر٢٥ في المائة . وقد بلغ الفرق بين التكاليف القياسية كما وردت في الميزانية والتكاليف الفعلية في عام ١٩٨٠ والتكاليف القياسية الجديدة لعام ١٩٨١ بالنسبة للخدمات العامة وحدها حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ دولار .

٤٨٦ - وفيما يتعلق بالنقاط الأخرى التي تم التعرض لها ، قال ان اى تخفيض في المساعدة المؤقتة العامة سيعيق سير العمل سيرا حسنا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخاصة في الاوقات التي يبلغ فيها عبء العمل الأوج . وبالاضافة الى ما تقدم ، هناك مشروعان ضمن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية ، أحدهما له طابع البرنامج وثانيهما للدعم المؤسسي . وفي رأى المدير التنفيذى انه يجب نقل مشروع دعم المؤسسات ككل من أنشطة برنامج الصندوق الى ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج وأنه من غير المناسب نقل نصفه فقط ، كما هو مقترح .

٤٨٧ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك ، أعربت بعض الوفود عن رأى مفاده انه ينبغي عدم قبول الطلب الداعي الى رصد اعتماد اضافي من أجل اجتماع فريق الخبراء المخصص . اما الاقتراح بتحويل ١٣ وظيفة من الرتبة المحلية تابعة للخدمات العامة من المساعدة المؤقتة الى الوضع الثابت فقد نوقش باسهاب ؛ فرأت بعض الوفود ان تشغيل الموظفين على اساس المساعدة المؤقتة لفترة طويلة من الزمن ثم طلب تحويل وظائفهم الى الوضع الثابت يعادل مجابهة مجلس الادارة بالأمر الواقع . وأشارت وفود أخرى الى المشكلة الانسانية ؛ وهي ان الموظف الذى عمل سنوات عدة على اساس المساعدة المؤقتة له الحق في أن يأمل في التوظيف المستمر .

٤٨٨ - وأشار ممثل الامانة الى ان مجلس الادارة قد ابلغ في دورته السابعة انه سيتم تحويل المزيد من وظائف المساعدة المؤقتة الى وظائف ثابتة .

٤٨٩ - ولدى اختتام اللجنة مناقشتها لتقرير الأداء عن ميزانية تكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ، أوصت بمشروع مقرر كيما يعتمده مجلس الادارة . ومن أجل الاطلاع على نص المقرر ، بصيغته التي اعتمده بها مجلس الادارة ، انظر المرفق الأول ، المقرران ٩/٢٧ ألف وجيم .

٤٩٠ - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ (UNEP/GC.9/13 و Corr.1 and 3 و Add.1 و Corr.1 و Add.2) ، قال أحد الوفود ، وأيدته في ذلك عدة وفود أخرى ، أنه ليس في الامكان قبول اى اقتراح من اقتراحات المدير التنفيذى . وأشار وفد آخر الى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن الميزانية المقترحة (UNEP/GC.9/L.3) وسأل ان كان للمدير التنفيذى أى تعليقات عليه . واستنادا الى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، أعرب أحد الوفود عن تحفظه بشأن تقرير المدير التنفيذى ، ولا سيما فيما يتعلق بتحويل الوظائف والزيادات المرتفعة جدا في اطار اعتمادات معينة .

٤٩١ - وقال ممثل الأمانة ان تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد درس بعناية

Digitized by UNOG Library

كبيرة . وفيما يتعلق بتعليقات اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٠ بشأن اعادة تصنيف الوظائف وعدم وجود وصف وظيفي ، فلم يكن هناك غير وصف وظيفي واحد لكل وظيفة ، نظرا لعدم وجود اى تغيير في مهام الوظائف المعنية ؛ وقد تم وضع هذه الملاحظات بين يدى اللجنة في ورقة معلومات اساسية . أما فيما يتعلق بالتعليقات في الفقرة ثانيا المتصلة بأفرقة الخبراء المخصصة ، فقد أبلغ المدير التنفيذى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بالحاجة الى أنشطة تحضير ومتابعة نظرا للطبيعة الخاصة التي تتصف بها فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بسبب الدورة ذات الطابع الخاص المقرر عقدها في ١٩٨٢ لتقييم السنوات العشر بعد دورة ستوكهلم . وعلاوة على ذلك ، فان المهام التي تلقيها الجمعية العامة ومجلس الادارة على عاتق برنامج الأمم المتحدة للبيئة تزداد باطراد وهي غالبا ما تتطلب عقد اجتماعات كهذه . وفيما يتعلق بالملاحظة التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٢ بشأن التقديرات من أجل الخبراء الاستشاريين فينبغي أن يذكر ان الامانة قد احتاجت الى مساعدة خبراء استشاريين على مستوى عال جدا ، لمعالجة امور السياسة العامة على الاغلب، وأنه بخلاف الوضع في نيويورك ، يجب رصد اعتماد كبير للسفر لدى استخدام خبراء استشاريين للعمل في نيروبي .

٤٩٢ - ورأت وفود عدة ان الاجراء الذى اتبع في معالجة الوثائق المختلفة المتصلة بشؤون الميزانية المعروضة على اللجنة لم يكن من شأنه الوصول الى الطريقة السليمة في تسيير العمل . وقد أعربت تلك الوفود عن استيائها ، بصورة خاصة لعدم وجود وقت لمناقشة تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . واقترحت ضرورة مناقشة تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أولا في المستقبل ، واتخاذ مقرر بشأن تقارير المدير التنفيذى على ضوء توصيات اللجنة الاستشارية . وللأسباب الآنفة الذكر ، أبدى أحد الوفود تحفظا عاما بشأن مشاريع المقررات المتصلة بميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج وقال انه كان سيصوت ضدها لو انها طرحت للتصويت .

٤٩٣ - وردا على الملاحظة المتعلقة بالتضخم الذى قدر ب ١٠ في المائة خلال السنتين ١٩٨٢ و ١٩٨٣، قال ممثل الامانة أنه قد ذكر في تقرير الاداء الأول بشأن الميزانية العادية ان التضخم بلغ ١٠ في المائة ، ولكن المدير التنفيذى كان قد اشار في الميزانية التي وضعها لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الى ان الرقم يبدو متحفظا أكثر من اللازم . وردا على سؤال بشأن الاجتماعين المخصصين المذكورين في الفقرة ٣١ من الوثيقة UNEP/GC.9/13 ، قال ان الاجتماعين قد اعدا من أجل المنطقة الافريقية ، وانه لم يبت بعد في العناصر المشتركة فيهما ، ولكن النية تتجه الى ضرورة اشراك اكبر عدد ممكن من الخبراء الافريقيين . وستنقل نتائج الاجتماعين الى حكومات جميع بلدان المنطقة .

٤٩٤ - وقد أشار أحد الوفود الى أنه كلما ارتفعت ميزانية تكاليف دعم البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، كلما انخفض المبلغ المتوفر من أجل أنشطة برنامج الصندوق ، وان تكاليف البرنامج المقترحة ودعم البرنامج سوف تشكل ٢١٫٦ في المائة من ١٢٠ مليون دولار مستهدفة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، ولكنها حوالي ثلث الرقم الذى يبلغ ٧٧ مليون دولار . واقترح انه ينبغي الموافقة على اعتماد بمبلغ ٢٦ مليون دولار وأنه ينبغي الموافقة ايضا على الوظائف الجديدة ايضا بشرط الا تتجاوز تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ٢٥ في المائة من الموارد المتوفرة فعلا للصندوق . وقد ايدت هذا الاقتراح وفود عدة .

Digitized by UNOG Library

٤٩٥ - وأشار مساعد المدير التنفيذى بالنيابة لمكتب صندوق وادارة البيئة ، الى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد أثارت مشكلة العلاقة بين تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج وأنشطة برنامج الصندوق . والمدير التنفيذى يدرك المشكلة ، وقد وافق على وجوب تحديد الاحتياجات الفعلية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ على اساس الاشتراكات وليس على اساس الارقام المستهدفة. ولذلك وافقت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على وجوب اعادة النظر في الموضوع في دورة مجلس الادارة لعام ١٩٨٢ على ضوء المعلومات الاحدث بشأن التبرعات والتعهدات المؤكدة .

٤٩٦ - واقترح أحد الوفود رقما بمبلغ ٢٥ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لمخصصات فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، بشرط ألا تتجاوز تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ٣٣ في المائة من الاشتراكات المتلقاة فعلا خلال كل سنة من السنتين . وينبغي ان يرجى المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى مجلس الادارة في دورته العاشرة . بيد أن وفدا آخر اشار الى ان تحديد نسبة مئوية سوف يجعل حجم ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج متوقفا على الأموال المتوفرة فعلا ، ولذلك فانه من السابق لأوانه الموافقة على مبلغ ثابت لميزانية السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

٤٩٧ - وقال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة ان المدير التنفيذى لا يحب ان يرى نسبة مئوية عالية ومتزايدة تخصص لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج . ولكنه ، على كل حال ، يتحفظ في موقفه ازاء ما يشكل تكاليف ادارية وما يشكل تكاليف برنامجية . وسيعمل في حدود النسبة المئوية الموصى بها . بيد أن المدير التنفيذى يريد أن يسجل صعوبة فنية واحدة ، وهي انه لن يعرف حتى نهاية العام التبرعات التي ستصل فعلا . وبناء عليه ، فانه سيكون لزاما عليه العمل بأرقام مجهولة فيما يتعلق بالتكاليف الادارية .

٤٩٨ - ولدى اختتام اللجنة لمناقشاتها ، أوصت مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر بشأن ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، وللاطلاع على نص المقرر ، بالصيغة التي اعتمده بها مجلس الادارة ، انظر المرفق الأول ، المقرر ٩/٢٧ باء .

باء - التقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) للسنة الأولى المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ من فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٤٩٩ - قدم مساعد المدير التنفيذى بالنيابة التقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) للسنة الأولى من فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ (UNEP/GC.9/L.4 وCorr.1) .

٥٠٠ - وقد أثار أحد الوفود المسألة المتعلقة بمشكلة السيولة التي نجمت ، حسبما قدم من تأكيدات ، عن اخفاق "اكبر متبرع للصندوق" في دفع كامل تبرعه في موعده ، مما حدا بالمدير التنفيذى الى تأجيل تنفيذ المشاريع ابتداء من آب/اغسطس ١٩٨٠ . وحسب رأى ذلك الوفد ، يتحتم البحث عن السبب في موضع آخر ؛ فها هي مشكلة السيولة تذكر للسنة الثانية على التوالي ،

Digitized by UNOG Library

لكن الجدول ٣ — ١ في الوثيقة يبين ان مالدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من استثمارات بلغ حوالي ٢ر١١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وأنه يربح من الفوائد حوالي مليوني دولار سنويا . فلم يكن هناك سبب لعدم التجاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى بعض استثماراته في حال مواجهته مشاكل سيولة . ومن المسلم به انه هناك حاجة لصندوق رأس مال متداول ، ولكن ليس صندوقا يبلغ رأس ماله ما يقارب ثلث القيمة الاجمالية للبرنامج . وينبغي الا يبطئ سير البرنامج لحماية صندوق رأس مال متداول ؛ بل ان صندوق رأس المال المتداول قد وجد لحماية البرنامج .

٥٠١ — وقد أوضح رئيس فرع ادارة برنامج الصندوق انه ينبغي النظر الى جدول الاستثمارات في اطار الحساب الختامي للصندوق ككل . ان جدول الاستثمارات المشار اليه جزء هام من أصول الصندوق الاجمالية ، لكن هناك ، كما هو ظاهر للعيان في بيان الحساب الختامي الكامل خصوما كثيرة يتحتم تغطيتها بواسطة تلك الاصول . لكن أكثر الأمور اهمية هو الرقم الادنى لرصيد الصندوق والذى يبلغ ٥ر٢٥ مليون دولار ، وتشكل العملات غير القابلة للتحويل ٧ر١٤ مليون دولار منه والعملات القابلة للتحويل ٨ر١٠ ملايين دولار . وبالنسبة لرصيد العملات القابلة للتحويل ، هناك ٦ر٨ مليون دولار لم تدفع لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

٥٠٢ — وقال مساعد المدير التنفيذى بالنيابة ان احدى الطرق لمعالجة مشكلة السيولة يمكن أن تتم بزيادة الاحتياطي المالي بنسبة مئوية معينة كل سنة واعادة النظر في الحد الكلي للاحتياطي المالي في عام ١٩٨٤ .

٥٠٣ — وقال احد الوفود أنه نظرا لعدم توفر الوقت الكافي في الدورة الحالية ، فانه يود أن يطلب اعداد ورقة مناقشة من أجل الدورة العاشرة واتخاذ مقرر بشأن الموضوع آنئذ .

٥٠٤ — وأحاطت اللجنة علما بالتقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) للسنة الأولى المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ من فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ .

جيم — الاماكن المخصصة للأمم المتحدة في نيروبي

٥٠٥ — قام مساعد المدير التنفيذى بالنيابة ، لمكتب صندوق وادارة البيئة ، في معرض تقديمه لتقارير المدير التنفيذى بشأن مقر الأمم المتحدة في نيروبي (UNEP/GC.9/14 و Add.1) بابلاغ اللجنة بأن الجمعية العامة قد اتخذت جميع المقررات ذات الصلة بالموضوع في دورتها الخامسة والثلاثين .

٥٠٦ — أحاطت اللجنة علما بتقارير المدير التنفيذى بشأن الاماكن المخصصة للأمم المتحدة في نيروبي .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

مسائل اخرى

٥٠٧ - لم تطرح أى مسائل للمناقشة في اطار البند ١٢ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة
لمجلس الادارة وموعد ومكان انعقادها

٥٠٨ - اتخذ مجلس الادارة ، في الجلسة ٨ من الدورة ، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو مقررا بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة وموعدها ومكانها ، بناء على توصية المكتب ، فوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة (انظر المرفق الأول ، " مقررات أخرى ")

٥٠٩ - وأوضح المدير التنفيذي أن التقرير الذي ينبغي عليه تقديمه في اطار البند ٤ سيشمل ، ضمن موضوعات اخرى ، مدى تواتر ومدة دورات المجلس (وفقا لمقرر اتخذه المجلس في دورته السابعة) والموضوعات المقترحة للتقرير المتعلق بحالة البيئة ، لعام ١٩٨٣ ، والتواجد الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وبالاضافة الى ذلك ، سيتضمن البند ٦ تقييما للتقدم المحرز صوب تحقيق اهداف عام ١٩٨٢ .

٥١٠ - واتخذ المجلس في الجلسة نفسها ، بناء على توصية المكتب ايضا ، مقررا بشأن موعد ومكان المشاورات غير الرسمية فيما بين الدورات التي ستعقد مع الحكومات فيما بين الدورتين التاسعة والعاشرة (انظر المرفق الأول" مقررات اخرى ") .

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

جدول الأعمال المؤقت لدورة مجلس الادارة ذات الطابع الخاص للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية وموعد الدورة ومكانها

٥١١ - تم النظر في البند ١١ من جدول الأعمال في سياق المناقشة العامة (انظر الفصل الثالث) .

٥١٢ - اعتمد مجلس الادارة ، في الجلسة ٩ من الدورة ، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ، بتوافق الآراء ، مشروع مقرر مقدم من المكتب ، ومعنون " دورة ذات طابع خاص لمجلس الادارة في عام ١٩٨٢ " (انظر المرفق الأول ، المقرر ٩/٢) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشر

اعتماد التقرير

٥١٣- نظر مجلس الادارة في مشروع التقرير المتعلق بأعمال دورته التاسعة ، في الجلستين ٨ و ٩ من الدورة المعقودتين يومي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو .

٥١٤- ولاحظ ممثل اليابان ان المجلس قد اعتمد عدة مقررات سياسية في دورته التاسعة . وقال ان وفده قد امتنع عن التصويت على جميع هذه المقررات ، عاكسا قلقه البالغ ازاء الاتجاه المتزايد لتداخل القضايا السياسية في أعمال برنامج الامم المتحدة للبيئة . وأضاف ان هذا الاتجاه يهدد بتعطيل أنشطة المجلس ، وصرف انتباه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن المهام التي أنشئ أصلا من أجلها .

٥١٥ - وقال ممثل المملكة المتحدة انه يجب على المجلس في الدورات القادمة تقليل عدد الوثائق التي يصدرها وتبسيطها ، ويجب عليه أيضا كفالة التزام المتحدثين بالبنود قيد المناقشة . وبالاضافة الى ذلك ، يجب تقديم مشاريع المقررات في وقت مناسب ، ويجب بذل كل جهد للوصول الى توافق في الآراء خارج قاعات الاجتماعات الرسمية ، بدلا من استنفاذ وقت المجلس في عملية المفاوضة . وقال أخيرا انه اذا رغب الاعضاء في أن يكون برنامج الامم المتحدة للبيئة فعالا بحق ويتناول مشاكل بيئية حقيقية ، ينبغي عليهم تجنب الخطب الطويلة ، والمقررات غير ذات الصلة ، والامتناع عن مهاجمة البلدان التي يمكنها الاسهام في حل مشاكل بيئية .

٥١٦ - وعبّر ممثل غانا ، بتأييد من ممثلين كثيرين آخرين ، عن شكوك خطيرة بالنسبة لبيان المتحدث السابق . وقال ان مجلس الادارة يعد محفلا دوليا لا يحق فيه للأعضاء ممارسة سيادتهم الكاملة فحسب ، بل من المتوقع منهم أن يقوموا بذلك . وأضاف ان هناك متسعا كبيرا للاختلافات في الرأى فيما يتعلق بما هو ذو صلة ، ولكنه متأكد من ان جميع من تحدثوا قد فعلوا ذلك بالنية الصادقة في الاسهام في تحقيق أهداف برنامج الامم المتحدة للبيئة . وذكر انه من الأمور التي لا تحتمل ، ان يسعى اى شخص الى ان يملي على الاعضاء ما يمكن وما لا يمكن لهم ان يقولوه ، أو يقترح تحديد مواقف الوفود وفقا لما اذا كان من الممكن تصنيفها بوصفها متبرعة أو مستفيدة .

٥١٧ - ولاحظ ممثل المملكة العربية السعودية ان الاختلافات في الرأى التي انبثقت خلال الدورة انما هي انعكاس للطبيعة المعقدة للاهتمامات المتعلقة بالبيئة . وعبّر عن الأمل في عدم السماح لهذه الاهتمامات بتمزيق التعاون الذى تم بناؤه حتى الآن .

٥١٨ - وشدد ممثل بنغلاديش ، مشيرا الى الفقرتين ٨٠ و ١٠١ من الفصل الثالث أعلاه ، على أن بعثة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة قد اثبتت بما لا يقبل الجدل ان تدفق المياه في انهار بلده في موسم الجفاف قد قلّ بدرجة بالغة ، وأن التجاويف الصحراوية بدأت تتكاثر في اماكن عديدة . وقال ان حكومته منكبة على اجراء مفاوضات ودية مع جارتها لتسوية الخلاف القائم ؛ وهي في الوقت ذاته تنشد مساعدة برنامج البيئة لها في معالجة آثار المشكلة ، وليس من السهل ان نفهم اعتراف البلدان الاخرى على تقديم هذه المساعدة .

Digitized by UNOG Library

٥١٩ - وأحاط المجلس علما في الجلسة ٩ ، المعقودة يوم ٢٦ أيار/مايو ، بتقرير اللجنة الأولى للدورة (انظر الفصل الخامس) . بصيغته المنقحة شفويا من قبل مقرر اللجنة ، واعتمد مشاريع المقررات التي أوصت بها اللجنة (المقررات من ٩/١٠ الى ٩/٢٢) . وللاطلاع على نصوص المقررات كما اعتمدت ، انظر المرفق الأول .

٥٢٠ - وذكّر أحد الوفود بأنه قد عبّر عن تحفظات شديدة تتعلق بمشروع الخطة المتوسطة الأجل لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، خلال مناقشات اللجنة الاولى للدورة والمجلس بكامل هيئته . وأضاف انه طبقا لذلك ، يحتفظ بموقفه بالنسبة للفقرة ٩ من المقرر المتعلق ببرنامج البيئة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (المقرر ٩/١٠ ألف) .

٥٢١ - وبالنسبة للمقرر المتعلق بالأراضي القاحلة وشبه القاحلة (المقرر ٩/١١ ألف) ، قال المدير التنفيذي انه يفترض ان طلب دعم المشروعات يخضع للشرط المعتاد : وهو " في حدود الموارد المتاحة "

٥٢٢ - وأضاف ان مفهومه للفقرة ١ من المقرر المتعلق بالاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي (المقرر ٩/١٩ ألف) ، هو انه سيتم توسيع عضوية فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي ، باعتباره اللجنة التحضيرية للاجتماع ، في حدود الآثار المالية المبينة في تقرير لجنة الدورة ، (انظر الفقرة ٣٧٤) كي يضم ممثلين لبعض البلدان النامية التي عبّرت عن الاهتمام بالاجتماع المخصص . وبالاضافة الى ذلك ، فهو يعتبر انه رغم أن الفقرة ٤ (أ) تشير افتراضا الى الدول التي عبّرت عن هذا الاهتمام استجابة لمقرر مجلس الادارة ٨/١٥ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، فان المجلس يرغب في التغاضي عن الموعد النهائي المحدد في هذا المقرر بيوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، ومن ثم يقبل اشتراك جميع البلدان التي أبدت هذا الاهتمام وذكر انه يفترض ايضا ان الاجتماع المشار اليه في الفقرة ٤ (ب) سيعقد لمدة يومين ، قبل اجتماع اللجنة التحضيرية مباشرة . واخيرا ، لاحظ انه تم تلقي عرض واحد للدعم ، وان كان لم يتم تأكيده بعد ، فدعا البلدان المتبرعة الى النظر في تقديم الدعم لسلسلة الاجتماعات الثلاثة .

٥٢٣ - ولاحظ أن المقرر المتصل بالتعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو اكثر (المقرر ٩/١٩ باء) ، لم يحدد متى ينبغي تقديم تقرير المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٦ الى الجمعية . وذكر انه ترتيبا على ذلك فانه سيمضي في اعداد مادة التقرير ، على اساس انه سيقدم في الدورة السابعة والثلاثين .

٥٢٤ - ولاحظ أن المقرر المتعلق بالتعليم والتدريب البيئيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (المقرر ٩/٢٠ جيم) قد أشار في الفقرتين ١(د) و ٢ الى مركز للأنشطة البرنامجية ، فذكّر أن تقرير التقييم المتعلق بالمركز المماثل المنشأ على أساس تجريبي من اجل افريقيا ، والذي ارسل الى الحكومات ، قد اعلن عن رأي القائمين بالتقييم ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ، ومؤداه أن المركز لم يحقق الغرض منه ، وانه طبقا لذلك قد يكون التصرف الاكثر مناسبة في المستقبل هو اقامة شبكات اقليمية من المؤسسات للتعليم والتدريب .

٥٢٥ - وأشار بالنسبة للمقرر المتعلق بالبرامج الاقليمية ودعم البرامج (المقرر ٩/٢١) ، الى انه نظرا لأن المجلس سيناقش مسألة التواجد الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في دورته العاشرة فلن يتخذ أي اجراء لتعزيز المكاتب الاقليمية قبل ان يصل المجلس الى قرار في هذه الدورة .

Digitized by UNOG Library

٥٢٦ - وقال ممثل الارجنتين انه ، من ناحية المبدأ ، ينبغي تنفيذ جميع مقررات المجلس على الفور ، دون طلب اقرار من المجلس في دورة لاحقة . واضاف انه ليس هناك تناقض بين مقرر يقضي بوجوب تعزيز امكانيات المكاتب الاقليمية ومقرر يقضي بوجوب مناقشة مسألة التواجد الاقليمي للبرنامج برمتها في مناسبة اخرى ، وينبغي على المدير التنفيذي ان يباشر المسؤوليات التي كلفه بها المجلس في المقرر ٩ / ٢١ .

٥٢٧ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية انه بصرف النظر عن القضية قيد النظر ، فان وفدها يأمل في ان يتمكن المجلس من الاعتماد على المدير التنفيذي لاتخاذ الاجراء المطلوب لتنفيذ مقرراته . وذكرت انه في الحالة قيد البحث ، ليس هناك تضارب بين المقرر المحدد الحالي وبين اجراء استعراض للموضوع بصورة عامة في عام ١٩٨٢ .

٥٢٨ - وأوضح المدير التنفيذي انه سيكون من الصعب تنفيذ المقرر على الفور اذ فسر على انه يدعو الى زيادة في موظفي المكاتب الاقليمية . وأضاف ان زيادة دعم انشطة هذه المكاتب عن طريق تقديم الخبرة الاستشارية ، والمبالغ المتعلقة بالسفر ، وهلم جرا ، لن تشكل مشكلة .

٥٢٩ - وقال ممثل الارجنتين ان القضية بالنسبة للبلدان النامية هي قضية تشجيع ايجاد حلول اقليمية على أساس عمل متعدد الأطراف . وأضاف انه واثق من ان المدير التنفيذي سيبذل قصاراه ، في حدود الامكانيات المتاحة له مباشرة ، لتعزيز قدرات المكاتب الاقليمية على اسداء النصيحة للبلدان التي تقع في مناطقها الاقليمية ومساعدتها . وذكر انه في حالة ثبوت الحاجة الى موظفين اضافيين ، فانه يمكن تقديم طلب بهم في الدورة العاشرة للمجلس .

٥٣٠ - وأحاط المجلس علما في الجلسة ٩ ، المعقودة يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، بتقرير اللجنة الثانية للدورة (انظر الفصلين السادس والسابع) ، بصيغته المنقحة شفويا من قبل مقرر اللجنة ، واعتمد مشاريع المقررات التي أوصت بها اللجنة (المقررات من ٩ / ٢٣ الى ٩ / ٢٧) .

٥٣١ - وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، متحدثا أيضا باسم وفود بلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، أن مقدار تبرعات حكوماتها لصندوق البيئة ، وكذا العملات التي تتم بها هذه التبرعات ، تعد من الأمور التي تدخل في نطاق السلطة السيادية لكل دولة ، وفقا لروح ونص قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) والقاعدة ٢٠٣ - ٤ من القواعد المالية للصندوق . وبناء على هذا ، فان أي محاولة لفرض نسب وعملات معينة تمثل خرقا لمبدأ التطوعية الذي يعد أساسيا لعمليات صندوق البيئة . وأضاف ان هذه الوفود تعتبر انه ليس في المقرر المتعلق بالعملة غير القابلة للتحويل ، ما يمكن تفسيره على انه يمس المبدأ والقواعد التي تنظم تشغيل الصندوق .

٥٣٢ - وقال احد الوفود انه ربما كانت المناقشات التي جرت حول مستوى الانفاق المقترح من المدير التنفيذي لفترة السنتين القادمة في الدورة التاسعة اكثر حيوية من المناقشات التي جرت في اي دورة سابقة ، وانه لذلك يعد الوصول اخيرا الى توافق في الآراء ، ولو انه مقترن ببعض التحفظات من جانب بعض الوفود ، امرا يدعو للارتياح . وأضاف انه بيد ان الامر قد وصل الى مفترق طرق ،

Digitized by UNOG Library

وأن هناك مخاوف حقيقية بخصوص ما اذا كانت الموارد التي يمكن جمعها عن طريق التبرعات الطوعية ، ولا سيما ممن هم في وضع يسمح لهم بالتبرع بقدر أكبر ، قد لا تتناسب مع مستوى ارتباط برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى اعتبر مستصوبا من قبل . وذكر انه يجب حث المدير التنفيذى على توخي اكبر قدر من الاقتصاد ، بما يحقق الفعالية ، ولا سيما على ضوء الظروف الاقتصادية العالمية الحالية . وقال اخيرا ، أن التفهم الذى ابداه المدير التنفيذى للبدء في اتخاذ التدابير اللازمة لاقامة الصندوق الاستئماني لمنطقة شرقي آسيا انما هو موضع تقدير كبير .

٥٣٣ - وقال المدير التنفيذى ان مفهومه بالنسبة للمقرر ٩/٢٣ هو أن التقرير المطلوب في الفقرة ٩ ، سيكون استكمالا للتقرير المقدم الى مجلس الادارة في دورته الحالية وليس تقريرا جديدا ، وان التقرير المرحلي المطلوب في الفقرة ١٣ لن يكرر المعلومات التفصيلية الواردة في " التقرير المقدم الى الحكومات " ، بل سيتضمن الاشارة اليها على النحو المناسب . وأشار بعد ذلك الى الجملة الاخيرة من البيان الوارد في الفقرة ٤٢٥ من الفصل السادس ، فقال انه يرى انه قد زود مجلس الادارة بالتفاصيل التي ستمكنه من تكوين رأى معقول ؛ وتم اتاحة الفرصة لنمو متواضع ، وانه قد عبّر عن آرائه بشأن الأولويات .

٥٣٤ - وقال مندوب الارجنتين ان ما يريده مجلس الادارة هو ان تكون المعلومات المذكورة في الفقرة ١٣ من المقرر متاحة للحكومات بجميع لغات العمل واللغات الرسمية ، قبل بداية الدورة بستة اسابيع ليمكن اجراء تحليل للحالة وتكوين الآراء على نحو سليم . وأوضح المدير التنفيذى ، انه باستثناء وثيقة واحدة باحدى اللغات تأخرت لمدة أسبوع ، فقد تم توزيع جميع الوثائق المتعلقة بالصندوق والادارة والتي لم يكن من المحال اصدارها بعد الموعد النهائي ، وفقا لقاعدة الستة أسابيع ، وطمأن المجلس الى ان الأمانة ستستمر في كفالة اداء معادل أو أفضل بهذا الخصوص في السنوات المقبلة .

٥٣٥ - وبالنسبة للمقرر ٩/٢٥ ، قال المدير التنفيذى أن مفهومه هو ان الأحكام تتعلق بخطط عمل جديدة سيتم اتباعها لا بخطط عمل يجرى تنفيذها فعلا ، وأن الالتزام بمواصلة الدعم التقني والمالي لخطط العمل لا يعني بالضرورة ان يكون ذلك بنفس المستوى ، ولكن في حدود الموارد المتاحة ، وأن المقرر الذى سيتخذه المجلس سيكون بناء على توصية المدير التنفيذى ، وسيأخذ في الاعتبار المقرر الذى اتخذه المجلس في دورته السابعة فيما يتعلق بالغاء أنشطة البرنامج التي تميل الى شغل اهتمام الصندوق لفترة طويلة الأجل (المقرر ٧/٣ ، الفقرة ٦) .

٥٣٦ - وأوضح بالنسبة لمشروع المقرر ٩/٢٧ جيم انه لا يمكن للمجلس تقديم طلب على نحو مناسب الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية مباشرة وأضاف انه بناء على اقتراح ممثل المملكة المتحدة تم فيما بعد تعديل المشروع بحيث أصبح نصه كما هو وارد في المرفق الأول أدناه .

واعتمد مجلس الادارة هذا التقرير في الجلسة ٩ للدورة ، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ، شريطة ادماج التعديلات التي ووفق عليها في الجلستين ٨ و ٩ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني عشـــر

اختتـــام الـــدورة

٥٣٧ ـ بعد التبـــادل المعتاد لعبارات المجاملة ، أعلن الرئيس اختتام الدورة التاسعة لمجلـــس الادارة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

مقررات مجلس الادارة في دورته التاسعة

المحتويات

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اتخاذه	الصفحة
٩/١	سياسة البرنامج وتنفيذه	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١١٧
٩/٢	دورة ذات طابع خاص لمجلس الادارة في عام ١٩٨٢	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٢١
٩/٣	مسائل التنسيق	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٢٥
٩/٤	البيئة وسباق التسلح	٢٥ أيار/مايو ١٩٨١	١٢٩
٩/٥	المخلفات المادية للحرب	٢٥ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٠
٩/٦	اعداد قائمة بالمواد الكيمائية الخطرة	٢٥ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٠
٩/٧	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٥ أيار/مايو ١٩٨١	١٣١
٩/٨	الانفاق العالمي على التسلح	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣١
٩/٩	التضامن مع ضحايا الفصل العنصري في الجنوب الافريقي	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٢
٩/١٠	المسائل البرنامجية	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٣
	ألف - برنامج البيئة ، ١٩٨٠-١٩٨٣	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٣
	باء - البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٥
	جيم - القانون البيئي	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٥
	دال - نظام الاحالة الدولي	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٦
٩/١١	برنامج البيئة : المسائل الطويلة الأجل	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اتخاذه	الصفحة
٩/١٢	أولويات المشاكل البيئية الخطيرة في البلدان النامية	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٨
٩/١٣	الحدود الخارجية		
	ألف - البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٣٩
	باء - حماية طبقة الأوزون	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤٠
٩/١٤	التخطيط البيئي المحلي وادارة المستوطنات البشرية	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤١
٩/١٥	النظم الايكولوجية الأرضية		
	ألف - النظم الايكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤٢
	باء - السياسة العالمية للتربة	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤٣
٩/١٦	البيئة والتنمية	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤٥
٩/١٧	المحيطات : البحار الاقليمية		
	ألف - تنفيذ مقرري مجلس الادارة ٧/٨ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ و ٨/١٣ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤٦
	باء - تنفيذ تقرير مجلس الادارة ٨/١٣ جيم المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤٧
٩/١٨	الطاقة	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤٧
٩/١٩	القانون البيئي		
	ألف - الاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٤٩

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اتخاذه	الصفحة
	باء ـ التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٥٠
٩/٢٠	التعليم والتدريب البيئيان		
	ألف ـ الجامعة والبيئة	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٥١
	باء ـ التعليم والتدريب البيئيان في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٥٢
	جيم ـ التعليم والتدريب البيئيان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٥٤
	دال ـ برامج التعليم والتدريب البيئيين وتعزيز المؤسسات القومية في أفريقيا	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٥٥
٩/٢١	البرامج الاقليمية ودعم البرامج	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٥٦
٩/٢٢	العمل لمكافحة التصحر		
	ألف ـ تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٥٦
	باء ـ تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٢ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية السهلية	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٥٨
٩/٢٣	ادارة صندوق البيئة	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٦٠
٩/٢٤	الموارد الاضافية لمواجهة مشاكل البيئة في البلدان النامية	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٦٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اتخاذه	الصفحة
٢٥/٩	تمويل خطط العمل	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٦٣
٢٦/٩	ادارة الصناديق الاستئمانية	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٦٤
٢٧/٩	تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج		
	ألف - تقرير الاداء المتعلق بميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٦٦
	باء - ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٦٧
	جيم - استعراض اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج	٢٦ أيار/مايو ١٩٨١	١٦٨

مقررات أخرى

جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها ١٦٩

المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورات ١٧٠

Digitized by UNOG Library

٩/١ سياسة البرنامج وتنفيذه

ان مجلس الادارة ،

اذ يأخذ في اعتباره قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن التعاون الدولي في ميدان البيئة ، وكذلك قرارات الجمعية العامة ٣٥/٧١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن مشكلة مخلّفات الحروب ، و ٣٥/٧ المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ بشأن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، و ٣٥/٨ المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ بشأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، و ٣٥/١٢ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ بشأن آثار الاشعاع الذرّي ، و ٣٥/٢٠٤ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، و ٣٥/٢٠٥ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، و ٣٥/١٨ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ بشأن اعلان العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، و ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، و ٣٥/١٨٦ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الخطرة والمستحضرات الصيدلية غير المأمونة ، المحظورة ، و ٣٥/١١١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، و ٣٥/٢٠٣ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تنفيذ الفرع "ثامنا" من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٦٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، و ٣٥/٢١٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن خدمات اللغة العربية ، و ٣٥/٢٠٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، و ٣٥/١١٧ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، و ٣٥/٩ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، و ٣٥/٢١٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن مسائل الموظفين ، وكذلك القرارات والمقررات ذات الصلة المتخذة من قبل الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثامنة لعام ١٩٨١ ،

وقد نظر في :

(أ) التقرير التمهيدي للمدير التنفيذي (١) ،

(ب) البيان التمهيدي للمدير التنفيذي (٢) ،

(ج) تقرير المدير التنفيذي عن القرارات والمقررات ذات الصلة بأنشطة برنامج الأمم

---

(١) UNEP/GC.9/2.

(٢) UNEP/GC.9/2/Add.5

Digitized by UNOG Library

المتحدة للبيئة (٣) التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ ،

(د) مذكرة المدير التنفيذي عن العمل المتعلق بعلاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية (٤) ، ومذكرته عن تقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (٥) ، بالاضافة الى ذلك التقرير (٦) ،

(هـ) تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة عام ١٩٨١ (٧) ،

واذ يأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الوفود أمام المجلس في دورته التاسعة بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج وتنفيذه ،

أولا

تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، والتحضير للجولة العالمية من المفاوضات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية والمؤتمرات الدولية

١ - يلاحظ مع التقدير ادماج الاعتبارات البيئية في نصّ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٨) ؛

٢ - يؤكد أهمية أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدوره في تنفيذ الاستراتيجية طبقا للمتطلبات التي حددتها الجمعية العامة ؛

٣ - يؤكد ضرورة أن تؤخذ الاعتبارات البيئية في الاعتبار الكامل من قبل جميع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة التي تشترك في مؤتمرات أو مفاوضات تعقد برعاية الأمم المتحدة بشأن المواضيع غير البيئية الأخرى ، ويكرر دعوته الى المدير التنفيذي بأن يواصل اضفاء مضمون تنفيذي على الأحكام ذات الصلة الواردة في الاستراتيجية وبأن يساعد في التحضير للجولة العالمية للمفاوضات ، حسب الاقتضاء ؛

---

(٣) UNEP/GC.9/2/Add.1.

(٤) UNEP/GC.9/2/Add.4.

(٥) UNEP/GC.9/2/Add.4/Supplement.

(٦) E/1981/65.

(٧) UNEP/GC.9/3.

(٨) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

ثانيا

علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية

١ - يرحب بكون أن الجمعية العامة ، أيدت بقرارها ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، التوصيات التي أصدرها مجلس الادارة بشأن أعمال منظومة الأمم المتحدة المتصلة بعلاقات الترابط بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ، ورجت من الأمين العام أن يتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذ تلك التوصيات ؛

٢ - يعرب عن الأمل في أن تأخذ هذه التوصيات سبيلها الى التنفيذ على وجه السرعة ؛

٣ - يوافق على المقترحات المقدمة من فريق الخبراء العالي المستوى بشأن هذا الموضوع ، كما نقلها المدير التنفيذي الى مجلس الادارة ، ويوافق بصفة خاصة على اقتراحات المدير التنفيذي (١) بشأن دراسات الحالات الافرادية التي ينبغي أن تعطى أولوية التنفيذ من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

٤ - يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لأن ينظرا بعين التأييد في تنفيذ مقترحات فريق الخبراء بشأن برنامج العمل ؛

٥ - يحيط علما بتقرير الأمين العام عن علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ؛

٦ - يسلم بأهمية الآراء التي أعرب عنها في الفقرات ١٦ ، و ٢٠ الى ٢٦ ، و ٣٦ الى ٣٩ ، و ٤١ ، و ٥١ ، و ٥٦ الى ٥٧ ، و ٥٩ الى ٦٠ ، و ٦٢ الى ٦٤ ، من تقرير الأمين العام باعتبارها تشكل نقطة محورية للتقارير المقبلة حول هذه المسألة ؛

٧ - يرى انه ينبغي أن تنصب التقارير المقبلة على اسداء مشورة محددة للحكومات بشأن نتائج الدراسات ذات الصلة ، اذ أن من شأن ذلك أن يمكّن هذه الحكومات من أن تأخذ في الحسبان الأنشطة التي تضطلع بها على المستويات القومية والاقليمية والعالمية ، وانه ينبغي أن يصبح كل ذلك الوسيلة الأساسية لتقديم تقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة عن تنفيذ برنامج العمل في ميدان علاقات الترابط ، وهي التقارير التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٣٥/٧٤ الذي ينبغي اعتباره محددا لاطار هذه التقارير ؛

٨ - ترى أيضا انه في حين يمكن اعطاء أهمية لوضع مفاهيم جديدة ، فانه ينبغي في المستقبل القريب وضع التشديد على اعطاء مضمون تنفيذي للمفاهيم التي وضعت فعلا ، وذلك من

---

(١) أنظر المرفق الثاني ، الفقرة ٤ .

Digitized by UNOG Library

خلال تنفيذ المشاريع واجراء دراسات الحالات الافرادية ، ذات الصلة ، التي ستشكل نتائجها أساسا صحيحا للتطور النظرى وتثبت صحة النهج القائم على علاقات الترابط في التمكين من تحقيق تنمية سليمة ومستمرة وسريعة ؛

٩ - يقرر أن يرفق بتقريره عن أعمال الدورة التاسعة تقرير المدير التنفيذى عن علاقات الترابط الذى أعده على أساس التوصيات التي أصدرها بشأن هذا الموضوع فريق الخبراء العالي المستوى الذى دعاه المدير التنفيذى الى الاجتماع في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ (١٠) ؛

١٠ - يوجه نظر المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى الآراء التي أعرب عنها مجلس الادارة الفقرات من ٦ الى ٨ أعلاه ؛

ثالثا

تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية المعقودة في عام ١٩٨٠

١ - يحيط علما بنوايا المدير التنفيذى فيما يتعلق بتنفيذ القرارات ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية المعقودة في عام ١٩٨٠ ؛

٢ - يعيد الى الأذهان أن الجمعية العامة ، قررت ، بقرارها ٣٥/٢١٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ ، ادخال اللغة العربية ضمن لغات العمل المقررة في هيئاتها الفرعية ، بما فيها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في أجل لا يتعدى الأول من كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ؛

٣ - يقرر تعديل الفقرة ١ من المادة ٦٣ ، من نظامه الداخلي من أجل ادخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل في مجلس الادارة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

(١٠) UNEP/GC.9/2/Add.4 ، المرفق الثاني .

Digitized by UNOG Library

٩/٢ - دورة ذات طابع خاص لمجلس الادارة في عام ١٩٨٢

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن الدورة ذات الطابع الخاص التي سيعقدها مجلس الادارة في عام ١٩٨٢ (١١) ،

١ - يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تذكّر بالفقرات من ١٣ الى ١٥ من قرارها ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن التعاون الدولي في ميدان البيئة ،

" واذ تضع نصب عينيها ضرورة تجديد الاحساس بالضرورة الملحّة والالتزام من قبل الحكومات فيما يتعلق باتخاذ تدابير تعاونية على الصعيد القومي والدولي من أجل حماية وتطوير البيئة ، وهو الاحساس الذي أعرب عنه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، المعقود في ستكهولم في حزيران/يونيه ١٩٧٢ (١٢) ،

" واذ ترى انه منذ انعقاد ذلك المؤتمر طرأت على مفاهيم البيئة والمشاكل البيئية تغييرات أساسية تتطلب استجابة ملائمة من قبل المجتمع الدولي تأخذ في الحسبان علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ،

" ١ - تقرر أن تعقد الدورة ذات الطابع الخاص لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من ١٠ الى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ؛

" ٢ - توصي بتحديد مدة خمس عشرة دقيقة للبيانات التي يدلي بها رؤساء الوفود في الجلسات العامة ؛

" ٣ - توافق على مشروع جدول الأعمال المؤقت كما هو وارد في الفرع ' أولا ' من مرفق القرار ؛

" ٤ - تقرّر كذلك ، أن يطبق على الدورة ذات الطابع الخاص النظام الداخلي لمجلس الادارة مع اجراء التعديلات اللازمة للمواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٣١ و ٦٧ كما أوصى بها مجلس الادارة وكما هي واردة في الفرع ' ثانيا ' من مرفق هذا القرار ؛

---

(١١) UNEP/GC.9/2/Add.2 .

(١٢) أنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، ستكهولم ، ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14 و التصويب) ، الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

" ٥ - تكرّر دعوتها الى الحكومات بأن تشترك في الدورة ذات الطابع الخاص على المستويات السياسية ، وتدعو بصفة خاصة الوزراء المعنيين بالبيئة الى المشاركة في الدورة ؛

" ٦ - توافق على ضرورة الاضطلاع ببرنامج اعلامي خاص على أساس الخطوط التي حددها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

" ٧ - تشجع المنظمات غير الحكومية على الاشتراك في الدورة ذات الطابع الخاص وفقا للممارسات التي يتبعها مجلس الادارة عادة ؛

" ٨ - تعرب عن الأمل في أن يشهد عام ١٩٨٢ الاعلان عن جائزة دولية جديدة وعن عدد من أوسمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحافز على ادارة البيئة وحمايتها على نحو أفضل .

المرفق

" برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٢ -
دورة ذات طابع خاص لمجلس ادارة

" أولا - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة

" ١ - افتتاح الدورة .

" ٢ - تنظيم الدورة :

(أ) اعتماد النظام الداخلي ؛

(ب) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ج) جدول أعمال الدورة وتنظيم أعمالها .

" ٣ - وثائق تفويض الممثلين .

" ٤ - استعراض الانجازات الرئيسية في تنفيذ خطة العمل للبيئة البشرية .

" ٥ - الاتجاهات البيئية الرئيسية التي سوف تكون موضع اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال السنوات العشر القادمة .

" ٦ - اقرار تقرير الدورة .

" ٧ - اختتام الدورة .

Digitized by UNOG Library

"ثانيا - ادخال تعديلات على النظام الداخلي
لمجلس الادارة فيما يتعلق بالدورة

"المادة ١٧ (التمثيل ووثائق التفويض) . نظرا لما هو متوقع من اشتراك واسع النطاق في الدورة ذات الطابع الخاص ، فقد يرغب المجلس تمشيا مع المادة ٢٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، في أن تعيين لجنة لوثائق التفويض من تسعة أعضاء ، تتألف من الاعضاء ذاتهم الذين تتألف منهم لجنة وثائق التفويض الخاصة بالجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين . فاذا حظي هذا الاقتراح بالقبول ، فانه يتعين تعليق الفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس الادارة طوال مدة انعقاد الدورة .

"المادة ١٨ (الانتخابات)

(أ) ينبغي تعديل الفقرة ١ من المادة ١٨ لتصبح على النحو التالي :

"ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه في بداية أول جلسة للدورة ذات الطابع الخاص ولمدة تلك الدورة ، رئيسا وثلاثة نواب للرئيس ومقررا يتكون منهم مكتب مجلس الادارة ، ويساعد المكتب الرئيس في تصريف أعمال مجلس الادارة بصفة عامة . ويدعى رؤساء هذه اللجان أو فرق العمل التي ستنشأ لأغراض الدورة بموجب المادة ٦٠ أدناه ، الى الاشتراك في اجتماعات المكتب" ؛

(ب) يبقى على الفقرة ٢ من المادة ١٨ دون تعديل ؛

(ج) تعلق الفقرة ٣ من المادة ١٨ طوال فترة انعقاد الدورة .

"المادة ١٩ (مدة العضوية) ينبغي أن تعلق هذه المادة طوال فترة انعقاد الدورة ذات الطابع الخاص لتمكين الدورة من انتخاب أعضاء مكتبها . واذا لم تعلق المادة ١٩ ، يبقى أعضاء مكتب الدورة التاسعة للمجلس في مناصبهم طوال فترة انعقاد الدورة ذات الطابع الخاص حتى أول جلسة للدورة العادية العاشرة .

"المادة ٣١ (النصاب القانوني) . ونظرا كذلك لما هو متوقع من اشتراك واسع النطاق في الدورة ذات الطابع الخاص ، فسوف يكون من المستصوب تعديل هذه المادة لكي تتمشى والمادة ٦٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة وهي المادة المتعلقة بالنصاب القانوني . ويمكن تعديل نص هذه المادة على النحو التالي :

"للرئيس أن يعلن افتتاح الجلسة وأن يسمح بسير المناقشة بحضور ما لا يقل عن ثلث أعضاء الدورة ذات الطابع الخاص لمجلس الادارة . ويلزم حضور أغلبية الأعضاء لاتخاذ أي قرار".

"المادة ٦٧ (مشاركة الدول الأعضاء في مجلس الادارة) . بما أن الجمعية العامة قررت أن تكون الدورة ذات الطابع الخاص مفتوحة لجميع الدول ، فانه ينبغي تعليق هذه المادة طوال فترة انعقاد الدورة" .

Digitized by UNOG Library

٢ - يقرّر ان بالامكان أن توفر وثيقة واحدة كلا من المدخل اللازم من الأمانة في وصف الاتجاهات البيئية الرئيسية التي ستكون موضع اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال السنوات العشر القادمة والتي سوف تتناولها الدورة ذات الطابع الخاص بالدراسة ، والعناصر الأولى اللازمة لوثيقة المنظور المحددة في الفقرة ١ من الفرع ثالثا من قرار مجلس الادارة ٩/٣ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ بما في ذلك طرق ووسائل تطويرها في المستقبل بغية اتمامها بحلول العام ١٩٨٤ ، وانه لا يلزم تقديم وثائق منفصلة عن منطلقات البرنامج ؛

٣ - يقرّر أيضا أن يتم اعداد الوثيقة المذكورة أعلاه طبقا للاجراء والجدول المحددين في الفقرة ٥ من المذكرة المقدمة من المدير التنفيذي عن اعداد وثيقة المنظور (١٣) مع التأكيد بصفة خاصة على ضرورة أن يعمد ممثلو الحكومات الى التمعن في دراسة مشروع الوثيقة أثناء المشاورات غير الرسمية التي تجرى مع الحكومات فيما بين الجلسات خلال الفترة من ١٦ الى ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ؛

٤ - يؤيد التوصيات الباقية للمدير التنفيذي فيما يتعلق باعداد الوثائق للدورة ذات الطابع الخاص لمجلس الادارة ؛

٥ - يرجو من المدير التنفيذي تأمين استرعاء انتباه الجمعية العامة الى التكاليف المقترحة للدورة ذات الطابع الخاص ؛

٦ - يدعو الجمعية العامة لأن تنظر بعين التأييد في الآثار المالية التي تترتب على عقد الدورة ذات الطابع الخاص ؛

٧ - يأذن المدير التنفيذي بأن يستعمل احتياطي صندوق البرنامج لتمويل الأعمال التحضيرية للدورة ذات الطابع الخاص ، على أساس أن هذا الاحتياطي سوف يسدد من الميزانية العادية للأمم المتحدة عندما تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن توصيات مجلس الادارة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

(١٣) UNEP/GC.9/4/Add.5 .

Digitized by UNOG Library

٩/٣ - مسائل التنسيق

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في :

(أ) تقرير المدير التنفيذى عن مسائل التنسيق (١٤) ،

(ب) التقرير السنوى المقدم من لجنة التنسيق الادارية الى مجلس الادارة (١٥) ،

(ج) تقرير المدير التنفيذى عن وضع البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة (١٦) ،

(د) مذكرة المدير التنفيذى عن اعداد وثيقة المنظور (١٧) ،

(هـ) تقرير المدير التنفيذى عن الاجتماع المشترك الثالث الذى عقده المدير التنفيذى لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومكتب لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، مع المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب مجلس ادارة البرنامج (١٨) ،

(و) تقرير المدير التنفيذى عن التعاون مع اللجان الاقليمية (١٩) ،

(ز) البيان الاستهلالي للمدير التنفيذى (٢٠) ،

واذ يأخذ في اعتباره ما أعربت عنه الوفود أمام المجلس في دورته التاسعة من آراء بشأن مسائل التنسيق ،

أولا

التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية

١ - يلاحظ مع التقدير التقرير غزير المعلومات المقدم من لجنة التنسيق الادارية الى مجلس الادارة ، ولا سيما ما جاء في ذلك التقرير من كون أعضاء اللجنة على استعداد بصورة مستمرة ، للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة

---

(١٤) UNEP/GC.9/4 .

(١٥) UNEP/GC.9/4/Add.1 .

(١٦) UNEP/GC.9/4/Add.4 .

(١٧) UNEP/GC.9/4/Add.5 .

(١٨) UNEP/GC.9/4/Add.2 .

(١٩) UNEP/GC.9/4/Add.3 .

(٢٠) UNEP/GC.9/4/Add.5 .

Digitized by UNOG Library

وفي صياغة وثيقة المنظور ، والمشورة المقدمة فيما يتعلق بزيادة تطوير هاتين الوثيقتين ، وكذلك تحديد المجالات ذات الأولوية في النشاط الذى ينبغي الاضطلاع به في ميدان مكافحة التصحّر ، وقائمة الشروط التي ينبغي الوفاء بها لتلبية احتياجات السنوات القادمة وحث وكالات الأمم المتحدة على ايلاء اهتمام خاص لمشاكل التصحّر في أية برامج انمائية تتعلق بالأراضي القاحلة وشبه القاحلة والتي من شأنها أن تعزز تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، وأن تشجع على تقديم الدعم المالي لهذه الأنشطة وللبرامج ؛

٢ - يعرب عن الارتياح لطريقة اعداد التقارير السنوية للجنة التنسيق الادارية لكي تنظر فيها اللجنة على مسؤولية المدير التنفيذى ،عن طريق مشاورات يشترك فيها موظفو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المنوطة بهم المسؤولية عن القضايا البيئية ، ولقيام أعضاء لجنة التنسيق الادارية بالنظر في المسائل البيئية ومسائل التصحر على مستواهم أثناء اعتماد التقارير السنوية ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٨٦ المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ؛

٣ - يرجو من المدير التنفيذى أن يستمر في الاشتراك اشتراكا تاما في اجتماعات لجنة التنسيق الادارية ، وأن يقدم على نحو منتظم تقارير الى مجلس الادارة بشأن قرارات اللجنة التي تستحوذ على اهتمام المجلس من حيث مسؤولياتها الفنية عن البيئة ومسؤولياتها المالية والادارية فيما يتعلق باستعمال موارد صندوق البيئة ، على حد سواء ؛

ثانيا

وضع البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة

١ - يشيد بالآراء التي أبدتها لجنة التنسيق الادارية بشأن وضع البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ؛

٢ - يرحب بكون البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة سوف يوفر لمجلس الادارة ، وكذلك لسائر الهيئات الحكومية الدولية المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، صورة كاملة عما تضطلع به داخل المنظومة من أنشطة بالبيئة بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات بناء على طلب الهيئات الادارية لكل منها التي لا يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة مباشرة ؛

٣ - يسلم بأن من اللازم أن يأخذ البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة في الاعتبار الاحتياجات والاهتمامات المشروعة للوكالات والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ؛ واذ يأخذ ذلك في اعتباره :

(أ) يعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها الوكالات والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة لوضع أهداف البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة والتي هي موضع نظر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الحالية ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) يحث على استمرار التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة من أجل التوسع في اعداد البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ؛

(ج) يناشد الدول الأعضاء الاستمرار في تقديم الدعم من أجل التوسع في اعداد وتنفيذ البرنامج المذكور ، واتخاذ القرارات اللازمة داخل الهيئة الادارية لكل منها ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذى أن يعد المشروع النهائي للبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، آخذا في الاعتبار أحكام الفقرة ٢ أعلاه ، وكذلك الآراء التي أبديت والقرارات التي اتخذت بشأن أهداف البرنامج وبنيته ومستوى تفصيله ، وأن يقدّم المشروع الى مجلس الادارة في دورته العاشرة ؛

ثالثا

وثيقة المنظور

١ - يؤيد ما أبدته لجنة التنسيق الادارية من رأى مؤداه أن من الضرورى أن يسعى في وثيقة المنظور الى تحديد المناظير المشتركة فيما يتعلق بالمسائل البيئية الطويلة الأجل وبالجهود المناسبة اللازمة للنجاح في حل مشاكل البيئة وحمايتها وتطويرها ، وللمساعدة في تحديد جدول أعمال طويل الأجل للأنشطة في العقود القادمة ، ولتحديد الغايات التي تمثل طموح المجتمع الدولي ؛

٢ - يأذن للمدير التنفيذى ، فيما يتعلق بمختلف الخيارات التي أقترح دراستها من جديد ، بأن يتشاور مع الحكومات والمنظمات الدولية بشأن استصواب وجدوى وتمويل ما يلي :

(أ) انشاء لجنة مستقلة تتألف من أشخاص بارزين يمثلون جميع المناطق لدراسة الاتجاهات البيئية العالمية الى عام ٢٠٠٠ والى ما بعد هذا العام وتقديم تقرير عن ذلك ؛

(ب) الشروع في عملية حكومية دولية مناسبة تشترك فيها جميع الدول والمؤسسات والهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، والأوساط العلمية العالمية تستهدف اعداد وانجاز وثيقة المنظور ؛

(ج) الخيارات الأخرى الممكنة ؛

٣ - يقرر ان ينظر مرة أخرى في هذه المسائل في دورته العاشرة في ضوء تقرير المدير التنفيذى ونتائج الدورة ذات الطابع الخاص .

Digitized by UNOG Library

رابعـــا

التعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنـــــات البشرية (الموئل)

١ - يعرب عن الارتياح للتعاون المستمر بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمـــم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . كما يتجلى في التقرير المقدم من المدير التنفيذي عـــن الاجتماع الثالث للمكتب المشترك الذي عقده المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنـــات البشرية ومكتب لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحـــدة للبيئة ومكتب مجلس ادارة البرنامج (٢١) ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذي أن يتعاون مع المدير التنفيذي لمركز المستوطنـــات البشرية في تنفيذ الطلب المقدم من لجنة المستوطنات البشرية

(أ) دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين المركز واللجنة بهدف جعله أكثر فاعلية ؛

(ب) استعراض الأعباء الواقعة على موارد الموظفين والميزانية فيما يتعلق بالاعـــداد لاجتماعات المكتب المشترك وخدمة تلك الاجتماعات مع مراعاة التوصيات المتعلقة بتفسير الاجتمـــاع الثالث للمكتب المشترك ؛

٣ - يرجـــو كذلك من المدير التنفيذي أن يقدّم الى مجلس الادارة ، في دورتـــه العاشرة تقريرا عن تنفيذ الفقرة ٢ أعلاه .

خامسا

التعاون مع اللجان الاقليميـــــة

١ - يذكّـــر بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ١٩٧٩/٥٦ المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، لأحكام مقرر مجلس الادارة ٧/١ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ بشأن قيام اللجان الاقليمية ، التي لم تفعل ذلك بعد ، بتشكيل لجان بيئية حكومية دولية على المستوى الاقليمي ؛

٢ - يعرب عن الارتياح للتعاون المثمر بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبعض اللجان الاقليمية في ميدان البيئة ويوصي بتحسين وتعزيز هذا التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛

٣ - يقرر أن يناقش في دورته العاشرة موضوع وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأقاليم ؛

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايـــو ١٩٨١

---

(٢١) UNEP/GC.9/4/Add.2 .

Digitized by UNOG Library

٩/٤ - البيئة وسباق التسلح

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٥/٨ المؤرخان في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ بشأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، و ٣٥/٤٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ،

واذ يذكّر بالمبدأ ٢٦ من اعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (٢٢) الذى يعلن أنه يجب تجنيب الانسان وبيئته آثار الأسلحة النووية وكل وسائل التدمير الشامل الأخرى ، وأن على الدول أن تجاهد من أجل التوصل الى اتفاق فورى بشأن التدمير الكامل لمثل هذه الأسلحة ،

واذ يذكّر أيضا بالوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (٢٣) ، وكذا القرار ٤ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر والمؤرخ في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (٢٤) بشأن ما لأسلحة التدمير الشامل من أثر ضار على النظم الايكولوجية ،

واذ يلاحظ أن استمرار سباق التسلح في العالم ، بما في ذلك سباق التسلح النووى ، يحول وجهة الجهود والموارد المادية التي يحتاجها البشر لحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئة ،

واذ يدرك أن هذه الظروف تزيد بدرجة ملحوظة من خطر النزاع النووى العالمي ، بما فيه من آثار حتمية ووخيمة على البيئة الطبيعية للبشر وعلى الحياة ذاتها على الأرض ،

١ - يرجو من المدير التنفيذى أن يضم في عرضه للبرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة التحليل المنتظم لأثر سباق التسلح على الطبيعة ؛

٢ - يدعو اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح الى النظر في ادراج بند عنوانه " أثر سباق التسلح على الطبيعة " في مشروع جدول أعمال تلك الدورة ؛

٣ - يدعو الأمين العام الى أن يقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التقرير الخاص ، المعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٥/٨ المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ، عن الآثار الضارة لسباق التسلح على الطبيعة ؛

---

(٢٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، ستكهولم ، ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14 والتصويب) .

(٢٣) قرار الجمعية العامة د ا - ١٠/٢ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ .

(٢٤) انظر A/CONF.74/36 الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

٤ — يرجو أيضا من المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا الى مجلس الادارة في دورته الحادية عشرة عن النتائج الأساسية والمقترحات الرئيسية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة للموضوع السالف ذكره .

الجلسة ٨
٢٥ أيار/مايو ١٩٨١

٩/٥ — المخلفات المادية للحرب

ان مجلس الادارة ،

اذ يذكّر بمقرريه ٨٠ (د — ٤) المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، و ١٠١ (د — ٥) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ،

وادراكا منه لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ٣٤٣٥ (د — ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣١/١١١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و٣٥/٧١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، التي تؤيد المطلب المشروع للبلدان المتضررة من مخلفات الحرب ، مثل حقول الألغام في الحصول على تعويض كاف من البلدان المسؤولة عن زرع هذه الألغام ،

١ — يكرر تأكيد مسؤولية البلدان التي زرعت الألغام عن الضرر الشامل الذى قاست منه البلدان المتضررة نتيجة للألغام المزروعة في أراضيها ؛

٢ — يناشد البلدان المسؤولة أن تتخذ الخطوات الضرورية لتزويد البلدان المتضررة بالخرائط وبكل المعلومات الأخرى المفضية الى تحديد مواقع حقول الألغام وأن تضع في الوقت نفسه الترتيبات لتعويض مناسب ؛

٣ — يرجو من المدير التنفيذى أن يواصل التعاون مع الأمين العام في مشاوراته مع البلدان المعنية بشأن امكانية عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير من أجل ايجاد حل فورى ونهائي لهذه القضية .

الجلسة ٨
٢٥ أيار/مايو ١٩٨١

٩/٦ — اعداد قائمة بالمواد الكيمائية الخطرة

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في التقرير الأولي للمدير التنفيذى بشأن اعداد قائمة بالمواد الكيمائية الخطرة (٢٥) ،

---

(٢٥) UNEP/GC.9/2/Add.6 .

Digitized by UNOG Library

واذ يسلم بأن عرض هذه القائمة واستعراضها دوريا يمكن أن تكون له أهمية للحكومات فيما يتعلق بالسياسة العامة ويسهم في تعزيز الوعي العام بشأن المخاطر البيئية المحتملة لمواد كيمائية معينة ،

يرجو من المدير التنفيذي أن يواصل عمله بشأن اعداد قائمة موجزة بالمواد الكيميائية الخطرة على البيئة والضارة على المستوى العالمي ، التي ينبغي أن توليها السياسات البيئية اهتماما خاصا ، بالاستفادة من الخبرة الفنية الخارجية حين يقتضي الأمر وفي حدود الموارد القائمة ، وذلك بغية تقديم القائمة الى مجلس الادارة في دورته العاشرة .

الجلسة ٨
٢٥ أيار/مايو ١٩٨١

٧/٩ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

ان مجلس الادارة ،

اذ يساوره بالغ القلق للآثار الايكولوجية الوخيمة التي قد تنجم في المستقبل القريب عن الافراط في استخدام الأخشاب باعتبارها المصدر الوحيد للطاقة بالنسبة للغالبية العظمى من الناس في عدد كبير من البلدان النامية ،

١ - يناشد على وجه الاستعجال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة أن تضمن ، عند وضع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر وعند اعداد مشروع خطة العمل الذي سيعرض لاعتماده ، اعطاء أهمية كافية وأولوية عالية لاستخدامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي تتيح معالجة المشكلة الرئيسية لاخشاب الوقود ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذي أن يضمن عرض هذا الطلب على اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة .

الجلسة ٨
٢٥ أيار/مايو ١٩٨١

٨/٩ - الانفاق العالمي على التسلح

ان مجلس الادارة ،

اذ يذكّر بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والذي يشدد على ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بزيادة الموارد المتاحة لمشاريعه في البلدان النامية ،

Digitized by UNOG Library

واذ يلاحظ مع القلق عدم كفاية الاعتمادات العالمية المخصصة حاليا للبرامج البيئية ،

واذ يلاحظ أيضا مع الانزعاج أن الانفاق العالمي على التسلح قد وصل الى قرابة ٥٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا ،

واذ يقر بما للحروب واستخدام أسلحة الحرب من أثر مدمر على التنمية وعلى البيئة ،

وادراكا منه لأن تخصيص نسبة ٠٠١ر٠ في المائة من مبلغ الـ ٥٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سيوفر مبلغا اضافيا قدره ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة يمكن استخدامها على نحو فعّال في ادارة البيئة ،

يطلب الى الحكومات أن توقف سباق التسلح وأن تخصص ، الى حين تحقيق نزع السلاح ، نسبة ٠٠١ر٠ في المائة على الأقل من الانفاق على التسلح لمشاريع التنمية وحماية البيئة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

٩/٩ - التضامن مع ضحايا الفصل العنصري في الجنوب الافريقي

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى المبدأ الأول من اعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (٢٦) ، المتعلق بحق الانسان الأساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية ملائمة ،

واذ يأخذ في الاعتبار الانتهاك المنهجي والصارخ لحقوق شعبي جنوب افريقيا وناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري ،

واذ يقدر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذه لمقرر مجلس الادارة ٣/٨ المؤرخ في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠ الذي يطلب الى المدير التنفيذي وقف كل أشكال التعاون مع حكومة جنوب افريقيا ،

واذ يلاحظ مع بالغ القلق والتخوف معارضة نظام جنوب افريقيا العنصري لتنفيذ المقررات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على الفصل العنصري وسائر أشكال اضطهاد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا واساءة معاملتهما ،

---

(٢٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، ستكهولم ، ٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14 والتصويب) الفصل الأول .

Digitized by UNOG Library

واذ يدرك أن الفصل العنصرى يمثل تهديدا خطيرا للسلم العالمي والتفاهم الدولـــــي بين شعوب وبلدان العالم ،

واذ يعى أن على المجتمع الدولي التزاما أدبيا موضع نهاية سريعة لهذا الظلم التاريخي ،

١ — يؤكد من جديد تأييده القوى لوقف كل أشكال التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة جنوب افريقيا ؛

٢ — يرجو من المدير التنفيذى أن يستخدم مساعيه الحميدة لتوعية المجتمع الدولـــــي بما للفصل العنصرى ، ولا سيما سياسة اقامة البانتوستانات ، من أخطار على البيئة ؛

٣ — يدعو المدير التنفيذى الى التماس سبل ووسائل توفير الدعم لتعزيز الوعي العـــام بآثار الفصل العنصرى على البيئة ؛

٤ — يرجو كذلك من المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا عن آثار الفصل العنصرى على البيئة الى مجلس الادارة في دورته العاشرة ؛

٥ — يطلب الى الحكومات اتخاذ تدابير حازمة للتصدى لسياسة الفصل العنصرى لما لها من آثار بيئية خطيرة على ضحاياها .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

٩/١٠ — المسائل البرنامجيـــة

ألف

برنامج البيئـــة ، ١٩٨٠—١٩٨٣

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في وثائق البرنامج المعروضة عليه في دورته التاسعة ،

١ — يحيط علما مع التقدير بتقرير المدير التنفيذى عن أداء البرنامج وبالخطة المتوسطـــة الأجل للفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ (٢٧) ؛

٢ — يحث المدير التنفيذى على مواصلة تحسين جوانب تقييم تقارير أداء البرنامج المقبلة ؛

٣ — يرجو من المدير التنفيذى متابعة أنشطة التقييم المحددة في تقرير أداء البرنامج (٢٨) ؛

---

(٢٧) UNEP/GC.9/5 و Adds.1-5 و UNEP/GC.9/6 و Add.1 .

(٢٨) UNEP/GC.9/5 ، الفقرة ١٨ .

Digitized by UNOG Library

٤ - يوافق على الأهداف والاستراتيجيات المنقحة لتقييم الاحتياجات البشرية الأساسية بصدد الحدود الخارجية ؛

٥ - يحيط علما بالتقرير المتعلق بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة (٢٩) ، ويأذن للمدير التنفيذي بأن يحيله ، مع الملحق الرابع لقائمة هذه الاتفاقيات والبروتوكولات (٣٠) ، الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، وفقا للقرار ٣٤٣٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ؛

٦ - يأذن للمدير التنفيذي بأن يقدم باسم المجلس ، وعن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير المتعلق بالتلوث البحري (٣١) الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، كما طلبت الجمعية في القرار ٣٤/١٨٣ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

٧ - يأذن أيضا للمدير التنفيذي بأن يقدم ، باسم المجلس ، التقرير المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (٣٢) ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ ، كما طلب المجلس في القرار ١٩٨٠/٤٩ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ؛

٨ - يحيط علما بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فيما يتعلق باعداد خطة عمل بشأن الثدييات البحرية ، ويرجو من المدير التنفيذي أن يستمر في اعداد الخطة بغية تقديمها الى مجلس الادارة في دورته الحادية عشرة ؛

٩ - يوافق على الأنشطة المقترحة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ؛

١٠ - يدعو المدير التنفيذي الى ان يقدم في الخطة المتوسطة الأجل مؤشرات أكثر دقة لميزانية كل عنصر من عناصر الاستراتيجية .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

(٢٩) UNEP/GC.9/5/Add.1 .

(٣٠) UNEP/GC/INFORMATION/5/Supplement 4 .

(٣١) UNEP/GC.5/Add.3 .

(٣٢) UNEP/GC.9/5/Add.4 .

Digitized by UNOG Library

باء

البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في مذكرة المدير التنفيذي بشأن البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة (٣٣) ،

١ - يوافق ، على أساس مؤقت ، على هيكل وأهداف البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ، ويحث المدير التنفيذي على أن يمضي قدما آخذا في الاعتبار الآراء التي اعربت عنها وفود المجلس في دورته التاسعة وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في اعداد البرنامج على مستوى المنظومة لعرضه على المجلس في دورته العاشرة ؛

٢ - يحيط علما بالعرض المفصل لعينة مجال برنامجي محدد من البرنامج على مستوى المنظومة باستخدام مثال الموارد الجينية .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

جيم

القانون البيئي

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ مع الارتياح النتائج التي حققها فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي كما وردت في تقرير الفريق عن أعمال دورته الثامنة ،

ورغبة منه في مساعدة الحكومات على تعزيز الحماية القانونية للبيئة من التلوث البحري الذي تسببه عمليات التعدين والحفر البحرية داخل حدود الولاية القومية ،

واذ يضع في الاعتبار مسؤولياته لتعزيز التعاون الدولي في ميدان البيئة والتوصية ، حسب الاقتضاء ، بالسياسات الواجبة لتحقيق هذا الهدف ،

---

(٣٣) UNEP/GC.9/7 .

Digitized by UNOG Library

١ - يحيط علما بما توصلت اليه الدراسة المرفقة بتقرير فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي عن أعمال دورته الثامنة (٣٤) من نتائج ، تحتوى على مبادىء توجيهية ، بشأن عمليات التعدين والحفر البحرية داخل حدود الولاية القومية ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذى تعميم نصوص النتائج على جميع الحكومات للتعليق عليها ؛

٣ - يوصي الدول بالنظر في المبادىء التوجيهية عند صياغة التشريعات القومية أو اجراء المفاوضات لعقد اتفاقات دولية لمنع تلوث البيئة البحرية بسبب عمليات التعدين والحفر البحرية داخل حدود الولاية القومية ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا عن هذه المسائل الى مجلس الادارة في دورته العاشرة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

دال

نظام الاحالة الدولي

ان مجلس الادارة ،

١ - يلاحظ مع الارتياح النتيجة التي توصل اليها تقرير تقييم نظام الاحالة الدولي الذى اشترك في تقديمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومفادها أن نظام الاحالة الدولي حقق الولاية الممنوحة له من جانب مجلس الادارة ؛

٢ - يؤيد التوصيات الواردة في تقرير التقييم ، ولا سيما تلك التي تطلب الى مراكز التنسيق القومية توفير خدمات تتجاوز الاحالة ، حيث يكون ذلك مناسبا ، للتعجيل بعملية الاستفسارات والرد عليها ، ومواصلة تعزيز استخدام النظام ؛

٣ - يرجو من الحكومات توفير الموارد لمراكز التنسيق القومية بها كي تتمكن من توسيع نطاق أنشطتها كما أوصى تقرير التقييم ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذى أن ينفذ ، على قدر توافر الموارد ، تلك التوصيات من تقرير التقييم التي ستسهل التوسع المرحلي لنظام الاحالة الدولي على النحو المتوخى في ذلك التقرير .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

(٣٤) انظر UNEP/GC.9/5/Add.5 ، المرفق الثالث .

Digitized by UNOG Library

٩/١١ - برنامج البيئة : المسائل الطويلة الأجل

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى توافق الآراء الواضح في دورته الثامنة بشأن ما يلي :

(أ) التقدم المرضي المحرز حتى الآن من جانب البلدان من أجل ادارة سليمة للبيئة على المستويين القومي الاقليمي ،

(ب) التفهم الذى تحقق للمشاكل البيئية الطويلة الأجل والصلة الحتمية بين التنمية الاقتصادية القادرة على الاستمرار والادارة السليمة للبيئة ،

(ج) كون أن تدهور الحالة المالية والاقتصادية لبلدان كثيرة ، متقدمة النمو ونامية معا ، بما يؤدى اليه ذلك من تكريس اهتمام وموارد متزايدين لمسائل ميزان المدفوعات ، والبطالة ، والتضخم والانتكاس ، قد ينتج عنه انزال المسائل البيئية الى مرتبة ثانية ،

(د) الحاجة الناشئة الى مضاعفة الجهود لتعزيز أكبر فهم ممكن للتكامل بين الهدفين المتلازمين وهما الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية ، والى وضع المنهجيات الضرورية لدمج السياسات الانمائية عمليا في الاستراتيجيات الانمائية ،

واذ يذكّر بأن الأنشطة التي لقيت اهتماما وتأييدا من الوفود في دورة المجلس الثامنة تضمنت البيئة والتنمية ، ولا سيما المبادئ التوجيهية لدمج الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي وتحليل التكاليف والفوائد ،

١ - يؤكد بشدة على أهمية بذل جهود مضاعفة وملموسة من جانب منظومة الأمم المتحدة في المجالات التالية :

(أ) التخطيط الانمائي البيئي والاقتصادى ، بما في ذلك التقييم المتكامل للتكلفة والفوائد في المجالين البيئي والاقتصادى ؛

(ب) الادارة البيئية من أجل العثور على حلول طويلة الأجل لمشكلة الطاقة ؛

(ج) الدمج السليم للأبعاد البيئية في برمجة المساعدة التقنية على المستوى القطرى ؛

(د) التثقيف العام ونشر المعلومات عن صلات البيئة بالتنمية من جانب وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذى أن يعكس المسائل الطويلة الأجل المشار اليها في ديباجة المقرر الحالي في الوثائق التي سيجرى اعدادها لدورة مجلس الادارة ذات الطابع الخاص التي ستعقد في ١٩٨٢ ؛

٣ - يطلب الى المجتمع الدولي أن يواجه الأزمات الرئيسية المحتملة التي تنذر بها الثمانينيات عند تناول المشاكل البيئية في البلدان النامية .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

٩/١٢ - أولويات المشاكل البيئية الخطيرة في البلدان النامية

ان مجلس الادارة ،

اذ يذكّر بقرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٨ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والذى يؤكد ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بزيادة الموارد المتاحة لمشاريعه في البلدان النامية وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها ،

واذ يلاحظ مع الارتياح ما قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل في تناول أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية ،

واذ يقر بالحاجة الى تحديد أولويات لتناول أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية ،

١ - يقرر تحديد الأولويات التالية للبلدان النامية :

(أ) البيئة والتنمية ، ولا سيما وضع منهجيات للادارة البيئية السليمة ؛

(ب) النظم الايكولوجية الأرضية مثل النظم الايكولوجية لغابات الأمطار الاستوائية وادارة التربة ؛

(ج) التدابير الداعمة ، ولا سيما في مجال التعليم والتدريب البيئيين والمساعدة التقنية ؛

(د) المستوطنات البشرية والصحة البشرية ، ولا سيما توفير امدادات المياه المحلية المأمونة للمناطق الريفية وادارة النفايات ، بما في ذلك مكافحة المواد السامة ؛

(هـ) الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، ولا سيما ادارة التصحر والمراعي ؛

(و) الكوارث الطبيعية ؛

(ز) الطاقة ، ولا سيما سياسات الطاقة القومية ؛

(ح) المحيطات ، ولا سيما حفظ الموارد الحيّة البحرية ونظمها الايكولوجية من خلال دعم برامج البحار الاقليمية ؛

٢ - يقرر كذلك العمل على ادراج الأولويات المحددة أعلاه في برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ؛

٣ - يطلب الى المدير التنفيذى أن يقدم الى مجلس الادارة في دورته العاشرة تقريرا عن تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ أعلاه .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

١٣/٩ - الحدود الخارجية

ألف

البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٤/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، الذى رجا فيه من المدير التنفيذى أن يلفت نظر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الى استعداد برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتعاون مع المنظمة وغيرها من المنظمات المعنية بتنفيذ عنصر دراسات الأثر المناخي من البرنامج المناخي العالمي ،

واذ يلاحظ أن العرض المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد قبل مع التقدير من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ،

واذ يحيط علما بالاجتماع الأول الناجح للجنة الاستشارية العلمية للبرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي ، وخاصة بتوصيات اللجنة :

(أ) بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، بتنظيم مؤتمر دراسي دولي عن الأثر الاجتماعي - الاقتصادى للتغيرات المناخية التي يتسبب فيها البشر ،

(ب) بشأن الحاجة الى تنسيق تخطيط وتنفيذ البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي تنسيقا وثيقا مع العناصر الأخرى للبرنامج المناخي العالمي ،

(ج) بشأن الحاجة الى دعم أمانة فعال وعلى اساس التفرغ ، لتخطيط البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي وتنفيذه ومراقبته ،

(د) بشأن الحاجة الى التنسيق الوثيق لمجالات دراسية هامة معينة مثل ثاني اكسيد الكربون ، والأغذية ، والطاقة ، والمياه ، تشمل جميع عناصر البرنامج المناخي العالمي ،

١ - يوافق على أن الترابط الوثيق بين جميع عناصر البرنامج المناخي العالمي ، نظرا لأنها تتناول مجالات محددة ، ويتطلب أوثق علاقات عمل ممكنة بين الموظفين الذين يدعمون هذه البرامج ؛

٢ - يلاحظ ان مكتبا للبرنامج المناخي العالمي ، أنشئ في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ينسق بفعالية عمل الوكالات والمنظمات المشتركة في عناصر الابحاث والتطبيقات والبيانات من عناصر البرنامج المناخي العالمي ؛

٣ - يحيط علما مع التقدير بالعرض المقدم من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بأن توفر الدعم السوقي لتهيئة مكان لموظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة العاملين في البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي داخل منشآتها أيضا ؛

Digitized by UNOG Library

٤ — يوصي المدير التنفيذى بأن يقيم أوثق علاقة واتصال ممكنين مع مكتب البرنامج المناخي العالمي الذى يخدم عناصر البرنامج المناخي العالمي الأخرى ، حسب توصيات اللجنة الاستشارية العلمية ؛

٥ — يرجو من المدير التنفيذى أن يتشاور مع أمين عام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بغية الاتفاق على متطلبات وطرائق التنسيق المفصلة ؛

٦ — يطلب الى المدير التنفيذى أن يمضي بأقصى ما يمكن من السرعة في تنفيذ البرنامج العالمي لدراسات الأثر المناخي ، بالتعاون مع المنظمات الدولية المشتركة ، واضعا في الاعتبار الحاجة الى التعاون الوثيق مع عناصر البرنامج المناخي الدولي الأخرى .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

باء

حماية طبقة الأوزون

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٨٤ جيم (د — ٥) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ بشأن انشاء لجنة تنسيق معنية بطبقة الأوزون وخطة العمل العالمية بشأن طبقة الأوزون ،

واذ يشير كذلك الى مقرره ٨/٧ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن التدابير المتعلقة بحماية طبقة الأوزون ،

واذ يلاحظ أن المقرر الأخير يوصي بتحقيق تخفيضات كبيرة في استخدام الكربونات الكلوروفلورية من الفئتين ١١ و ١٢ ، وعدم زيادة الطاقة الانتاجية منها ،

واذ يلاحظ كذلك أهمية الحصول على معلومات مفصلة عن تنفيذ هذا المقرر ،

واذ يدرك ، لهذا الغرض ، استصواب بدء الأعمال الرامية الى اعداد اطار اتفاقية عالمية تشمل المراقبة ، والبحث العلمي ، وتطوير أحسن التكنولوجيات المتوافرة والمجدية اقتصاديا لتحديد انبعاثات المواد التي تستنزف الأوزون ، وخفضها تدريجيا ، فضلا عن تطوير الاستراتيجيات والسياسات الملائمة ،

واذ يسلم أيضا بدور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية وتعزيز البيئة العالمية ،

واذ يحيط علما مع التقدير بأعمال لجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون ،

١ — يقرر بدء الأعمال الرامية الى وضع اطار اتفاقية عالمية لحماية طبقة الأوزون ؛

٢ — يقرر كذلك ، لتحقيق هذا الغرض ، انشاء فريق عامل مخصص من خبراء قانونيين

Digitized by UNOG Library

وتقنيين ترشحهم الحكومات المعنية والمنظمات الحكومية الدولية ، يقدم ، عن طريق المدير التنفيذي تقريرا الى مجلس الادارة عن التقدم المحرز في أعماله ؛

٣ - يرجو من المدير التنفيذي :

(أ) أن يكفل أخذ جميع المعلومات ذات الصلة والأعمال الجارية حاليا في المحافل الأخرى ، فضلا عن نتائج أي مناقشات بشأن الموضوع في الاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي ، في الحسبان في الأعمال التي تبدأ على هذا النحو ؛

(ب) أن يدعو لجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون ، كجزء من الأنشطة التي تضطلع بها بموجب ولايتها ، الى :

' ١ ' الاسهام في أعمال الفريق العامل المخصص ؛

' ٢ ' تجميع كل ما يتصل بالموضوع من معلومات ، بما في ذلك البيانات الاحصائية والتقنية ، عن تنفيذ التوصيات الواردة في المقرر ٨/٧ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، وخاصة تلك المتصلة بخفض استخدام الكربونات الكلوروفلورية من الفئتين ١١ و ١٢ ، فضلا عن تلك المتصلة بالقدرة الانتاجية استنادا الى تعريف متفق عليه ؛

(ج) أن يساعد ويدعم الفريق العامل المخصص في أعماله التحضيرية ؛

(د) ان يقدم الى مجلس الادارة في دورته العاشرة التقرير المرحلي الأول للفريق العامل المخصص ، مشفوعا بتعليقاته ؛

٤ - يرحب بعرض الحكومة السويدية استضافة الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

١٤/٩ - التخطيط البيئي المحلي وادارة المستوطنات البشرية

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى المبادئ ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ من اعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (٣٥) والى التوصيات ١ و ٢ و ٤ و ٧ من خطة العمل للبيئة البشرية (٣٦) ،

---

(٣٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعقود في ستوكهولم في الفترة من ٥ الى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14 والتصويب) الفصل الأول .

(٣٦) المرجع نفسه ، الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

وإذ يضع في الاعتبار أهمية ادماج الاهتمامات البيئية والاهتمامات المتعلقة بالمستوطنات البشرية في خطط التنمية القومية ، واشتراك المجتمعات الحضرية والريفية في صياغة وتنفيذ هذه الخطط ،

وإذ يدرك ما يترتب على ذلك من حاجة الى التشجيع ، من خلال عمل منسق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وغيرهما من مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية ، وبوسائل أخرى ، على اعتماد سياسات للتخطيط البيئي المحلي ،

وإذ يدرك كذلك أن ادارة المناطق الحضرية الكبيرة ، التي كثيرا ما تتوسع بسرعة جدا من خلال الهجرة ، تمثل تحديا خطيرا من وجهة النظر البيئية والاجتماعية ،

١ - يدعو الدول الى النظر في استصواب اعتماد سياسات للتخطيط البيئي المحلي والادارة البيئية للمستوطنات البشرية ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذي أن يتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية في ادراج الجانب البيئي في سياسات التخطيط والادارة المحليين ، من خلال :

(أ) استنباط نماذج ومنهجيات للتخطيط المتكامل على مستوى المجتمع المحلي تغطي القضايا البيئية وقضايا المستوطنات البشرية على السواء ؛

(ب) تشجيع الدراسات المعنية بالموضوع ونشر المعلومات عنه ؛

(ج) تشجيع منظومة الأمم المتحدة على تلبية طلبات الحصول على مساعدة في صياغة سياسات التخطيط البيئي المحلي ؛

(د) تقديم الدعم ، بناء على طلب الحكومات ، لبرامج تدريب الموظفين المحليين في موضوعي تخطيط وادارة المستوطنات ، بالتعاون مع جامعات ومعاهد الادارة العامة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

٩/١٥ - النظم الايكولوجية الأرضية

ألف

النظم الايكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة

ان مجلس الادارة ،

اذ يحيط علما مع التقدير باستجابة المدير التنفيذي لمقرره ٨٦ ألف (د - ٥) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، الذي رجا منه فيه ان يدرس امكانية تمديد المشروع المتكامل للأراضي القاحلة الى المنطقة السهلية ومنطقة شمال افريقيا ،

Digitized by UNOG Library

واذ يضع في اعتباره أن انتشار التصحر مازال يمثل تهديدا خطيرا للخصوبة والقدرة على التنمية المستمرة في هاتين المنطقتين ،

واذ يرى ان هناك حاجة الى نهج متعدد التخصصات وموجه الى المشاكل لتجديد مبادئ الادارة التي تخفف من عمليات التصحر وتسمح بتنمية المناطق المهددة به تنمية سليمة ،

واذ يقدر الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المتعاونة في تشجيع المشاريع المتكاملة بشأن الأراضي القاحلة في المنطقة السهلية ومنطقة شمال افريقيا ،

يرجو من المدير التنفيذي أن ينظر ، بالتشاور مع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في زيادة تطوير ودعم المشاريع النموذجية المتكاملة المتعلقة بالأراضي القاحلة في المنطقة السهلية ومنطقة شمال افريقيا في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، بما في ذلك مواصلة المشاريع الحالية .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

باء

السياسة العالمية للتربة

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى :

(أ) قرارات الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٣٢٦ و ٣٣٣٧ (د - ٢٩) المؤرخين في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ على التوالي ، و ٣١/١٠٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢/١٧٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

(ب) المبدأين ٢ و ٣ من اعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية والتوصيات ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من خطة العمل للبيئة البشرية (٣٧) ،

(ج) استنتاجات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ،

(د) مقررات مجلس الادارة ١ (د - ١) المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، و ٦/٥

---

(٣٧) المرجع نفسه ، الفصل الأول ، الصفحة ٤ والفصل الثاني ، الصفحتان ١٧ و ١٨ .

Digitized by UNOG Library

جيم المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، و ٦/٧ باء المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، و ١٠/٨ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

واذ يضع في الاعتبار توصيات اجتماع الخبراء العالي المستوى المعني بالسياسة العالمية للتربة المعقود في روما من ٢٣ الى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨١ ،

١ - يحيط علما بالتقرير المرحلي الذى قدمه المدير التنفيذى (٣٨) وبالتوصيات الواردة فيه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بشأن السياسة العالمية للتربة تعزيزا لمقرر مجلس الادارة ١٠/٨ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذى أن يحيل التوصيات المذكورة أعلاه الى الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومراكز الأبحاث الدولية التابعة للفريق الاستشارى للبحوث الزراعية الدولية والجمعية الدولية لعلوم التربة وغيرها من المؤسسات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، بغية الحصول ، في غضون ثلاثة شهور ، على تقييم لأهداف خطة العمل لتنفيذ سياسة عالمية للتربة واطارها المقترح ؛

٣ - يحيط علما مع الارتياح باعتزام المدير التنفيذى احالة التقرير المرحلي عن أعمال اجتماع الخبراء العالي المستوى المعني بالسياسة العالمية للتربة الى حكومات الدول الأعضاء ، وكذا المبادئ التوجيهية التي ينوى اعدادها ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، لصياغة السياسات القومية للتربة ؛

٤ - يدعو حكومات البلدان التي تعاني من تحات التربة وتدهورها الى بدء صياغة سياسات قومية للتربة كعنصر اساسي من عناصر خططها الانمائية ، وأن تولي تنفيذ هذه السياسات ، عند صياغتها ، الأولوية الواجبة في طلباتها الحصول على عون مالي متعدد الأطراف وثنائي ؛

٥ - يرجو من المدير التنفيذى أن يتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة التقنية في تخطيط وتنفيذ سياساتها القومية للتربة ، وأن يواصل ويكثف دعمه للبحث والتدريب على الصعيد القومي ، وخاصة في مجالات مثل حفظ التربة وتقييم ومكافحة تحات التربة في المناطق المدارية والجبلية ، وتحديد معايير لنظام دولي لتصنيف التربة ومراقبتها ، ودراسات قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه ، وتحديد القيود القانونية والقيود المتعلقة بالتربة التي تحول دون ادارة التربة وحفظها على نحو سليم ؛

٦ - يرجو من المدير التنفيذى ان يقدم تقريرا الى مجلس الادارة في دورته العاشرة عن التقدم المحرز في هذه المجالات .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

(٣٨) UNEP/GC.9/5/Add.5 .

Digitized by UNOG Library

١٦/٩ - البيئة والتنمية

ان مجلس الادارة ،

اذ يدرك اهمية ادماج العوامل البيئية في التخطيط الانمائي وفي اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة ،

واذ يدرك المركزية الاساسية لمفهوم البيئة والتنمية في برنامج البيئة الشامل ، والحاجة التبعية الى عكس هذا الوضع على مستوى أنشطة البرنامج والميزانية ،

واذ يلاحظ بقلق وجود تخلف في صياغة وتطوير وتنفيذ المشاريع المتصلة بالبيئة والتنمية والمستويات المنخفضة نسبيا لتخصيص موارد مالية في باب اعتمادات الميزانية ذى الرقمين ،

واذ يلاحظ كذلك التقدم المحرز في الدراسات المعنية بالبيئة والتنمية المضطلع بها في بعض البلدان النامية ، وخاصة في فنزويلا وكينيا ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ،

واذ يسلم بالحاجة الى ضمان عدم وجود فترة زمنية فاصلة بين مرحلتي دراسة وتنفيذ المشاريع ،

واذ يشير الى تعليقات الوفود في الدورة الثامنة على الحاجة الى الدعم من أجل مرحلة تنفيذ المشروع المعني بالبيئة والتنمية (٣٩) ،

واذ يقدر تماما الحاجة الى بدء مشاريع مشابهة في بلدان نامية أخرى ،

١ - يرجو من المدير التنفيذى ايلاء مزيد من الاهتمام لباب اعتمادات ميزانية البيئة والتنمية في سياق البرنامج والميزانية على السواء في السنوات المقبلة ؛

٢ - يطلب الى المدير التنفيذى ان يبدأ خطوات من أجل دعم مشاريع بشأن البيئة والتنمية ، على غرار تلك المضطلع بها في فنزويلا وكينيا ، في بلدان نامية أخرى ؛

٣ - يحث المدير التنفيذى على أن ينظر ، في ضوء نتائج هذه المشاريع ، في المساعدة على تنفيذ نتائجها على اساس حفاز وذلك في حدود الموارد المتوفرة لصندوق البيئة ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذى أن يتصل بالوكالات الدولية والحكومية الدولية بغية ضمان دعمها ، على اساس وجود وكالات متعاونة ، في تنفيذ نتائج المشاريع المعنية بالبيئة والتنمية ؛

٥ - يرجو من المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا الى مجلس الادارة في دورته العاشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

(٣٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/35/25) ، الفقرة ٣١٢ .

Digitized by UNOG Library

١٧/٩ - المحيطات : البحار الاقليمية

ألف

تنفيذ مقرري مجلس الادارة ٨/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ و ١٣/٨ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرريه ٨/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ و ١٣/٨ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ،

واذ يعترف مرة أخرى بالنطاق الجغرافي الواسع والطابع المتعدد التخصصات لبرامج البحار الاقليمية التي تدار برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والتي تسهم بفعالية في حماية البيئة البحرية على نطاق العالم ،

واذ يؤكد على النتائج البالغة الايجابية المتحققة في تنفيذ مختلف برامج البحار الاقليمية الجارية فعلا ،

واذ يرحب بتنفيذ برامج البحار الاقليمية الجديدة التي اعتمدت منذ الدورة الاخيرة لمجلس الادارة ،

واذ يسلم أيضا بالأهمية الأصلية لهذه البرامج في حماية النظم الايكولوجية البحرية والشاطئية المتعرضة للخطر ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي :

(أ) أن يطبق أحكام مقرر مجلس الادارة ٨/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛

(ب) ان ينفذ مقرر مجلس الادارة ١٣/٨ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، خاصة الأحكام التي تطلب من المدير التنفيذي أن يقوم ، عند الاقتضاء بتوفير اموال من جميع ابواب اعتمادات الميزانية ذات الصلة للأنشطة المضطلع بها في اطار برامج البحار الاقليمية التي ترتبط بصورة محددة بخطة العمل المعتمدة في اطار ابواب الاعتمادات هذه ؛

٢ - يقرر وجوب القيام ، عند تنفيذ خطة العمل المتوسطة الأجل وفي اطار الميزانية ، بايلاء المزيد من الاهتمام للفصول التي تتناول البحار الاقليمية ، بغية تحقيق الأهداف المحددة في مختلف برامج البحار الاقليمية ، بما في ذلك تنفيذ البرامج التي ووفق عليها مؤخرا .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

بـــاء

تنفيذ تقرير مجلس الادارة ١٣/٨ جيم المؤرخ
في ٢٩ نيسان/ابريـــل ١٩٨٠

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ١٣/٨ جيم المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن تمديد برنامج البحار الاقليمية ،

واذ يحيط علما بتقرير المدير التنفيذى عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر السابق ،

١ - يعبر عن الارتياح للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ مقرره ١٣/٨ جيم المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذى ان يقوم باكمال مشاريع خطط العمل الجارى اعدادهـــا في هذا الصدد حتى تنظر فيها الحكومات في أقرب وقت ممكن ؛

٣ - يحث حكومات الاقاليم المعنية على أن تقدم اقصى تعاون للمدير التنفيذى في تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

١٨/٩ - الطاقـــة

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٩/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وكذلك الى مقرراته السابقـــة بشأن موضوع الطاقة ،

واذ يؤكد من جديد على آرائه بشأن أهمية الطاقة للاقتصاد العالمي ، والارتباط الوثيق بين الطاقة والمشاكل البيئية ومشاكل المستوطنات البشرية ،

واذ يساوره القلق لعدم توفر الترتيبات المؤسسية الكافية لمعالجة تطوير الطاقة واستخدامها الأمثل على اساس عالمي وواع بالحاجة الى تقويم هذه الحالة ،

واذ يساوره شديد القلق للأولوية الدنيا التي يوليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهـــذا الميدان البالغ الأهمية ، كما يعكس ذلك تخصيص الموارد لهذا المجال في الميزانيات الماضيـــة لفترات السنتين ،

Digitized by UNOG Library

١ - يحث المدير التنفيذي على ان يلتمس تعاون مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بغية بذل جهود مشتركة في التحضير للمؤتمر المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ؛

٢ - يقرر ، انتظارا لنتائج هذا المؤتمر ، مواصلة تخصيص موارد مالية كبيرة لبـاب اعتمادات الميزانية المتعلقة بالطاقة لاتاحة التعجيل بتطوير هذا الجانب من البرنامج .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

١٩/٩ - القانون البيئي

ألف

الاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٨/١٥ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن عقد اجتماع مخصص لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي قبل الدورة العاشرة لمجلس الادارة ،

واذ يسلم بأن نتائج الاجتماع المخصص ستشكل مساهمة هامة في تطوير وتنفيذ العنصر المتعلق بالقانون البيئي في البرنامج البيئي المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ،

واذ يسلم كذلك بأن تطوير القانون البيئي ينبغي تناوله داخل الاطار العام لتشجيع التعاون الدولي ،

١ - يقرر ، الحاقا بقرار الجمعية العامة ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، أن يعقد الاجتماع المخصص لكبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي في مونتيفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وان يجتمع فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي ، الذى يقوم بدور اللجنة التحضيرية للاجتماع المخصص ، في جنيف لمدة اسبوعين في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ؛

٢ - يقرر كذلك ان تكون ولاية الاجتماع المخصص على النحو التالي :

(أ) وضع اطار وأساليب لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا وذلك بالتركيز على :

'١' تحديد مجالات المواضيع الرئيسية - مثل التلوث البحرى من مصادر على اليابسة ، وحماية طبقة الأوزون والتخلص من الفضلات الخطرة - الملائمة لزيادة التنسيق والتعاون على الصعيدين العالمي والاقليمي في تطوير القانون البيئي ، مع اعارة اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية ؛

'٢' اعداد خطوط توجيهية أو مبادئ ، حسب الاقتضاء ، أو عقد اتفاقات ثنائية أو اقليمية أو متعددة الأطراف فيما يتصل بمجالات المواضيع هذه ؛

'٣' تحديد مجالات مواضيع أخرى يمكن ان تتأثر باعداد مثل تلك الخطوط التوجيهية أو المبادئ أو الاتفاقات ؛

'٤' تحديد مجالات مواضيع ملائمة لاعداد تدابير وقائية وغيرها من الآليات لتنفيذ القانون البيئي بما في ذلك تحسين سبل العلاج المتوفرة لضحايا التلوث ؛

Digitized by UNOG Library

'٥' الوسائل الرامية الى تشجيع وتوفير المساعدة التقنية للبلدان النامية في مجال القانون البيئي ؛

'٦' تحديد الوسائل التي تمكن من ادراج القانون البيئي في المناهج الدراسية بصورة متزايدة ؛

(ب) وضع برنامج يشمل الجهود المبذولة على كل من المستوى العالمي والاقليمي والقومي لتعزيز العناصر المذكورة أعلاه ؛

٣ — يقرر كذلك ان ينظر في تقرير الاجتماع المخصص في دورته العاشرة ؛

٤ — يرجو من المدير التنفيذي :

(أ) ان يدعو الى الاجتماع المخصص كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الاعضاء في الوكالات المتخصصة او الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أعربت عن اهتمامها بالمشاركة ، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المهتمة بالامر ، علاوة على المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الاخرى ؛

(ب) ان يعقد ، في ذات الوقت مع اللجنة التحضيرية ، اجتماعا لتحديد مصالح البلدان النامية واهتماماتها الخاصة في ضوء الولاية المحددة أعلاه ؛

(ج) ان يعد كل الوثائق المتصلة بالموضوع وان يحيلها ، قبل اجتماعات اللجنة التحضيرية بوقت كاف ، الى الدول ووكالات الامم المتحدة وهيئاتها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية .

الجلسة ،
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

بـــاء

التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق
بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها
دولتان أو أكثر

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى أن الجمعية العامة ، بقرارها ٣٤/١٨٦ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، قد أحاطت علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر والمنشأ بمقتضى مقرر مجلس الادارة ٤٤ (د — ٣) المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٢٩ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، كما أحاطت علما بمشروع المبادئ الذي أعده الفريق العامل ،

Digitized by UNOG Library

واذ يشير كذلك الى ان الجمعية العامة رجت من جميع الدول ان تستخدم هذه المبادئ بوصفها مبادئ توجيهية وتوصيات لدى اعداد الاتفاقيات المتعلقة بتلك الموارد الطبيعية ، كما انها رجت من مجلس الادارة ان يقدم اليها في دورتها السادسة والثلاثين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ،

وقد قرر ان التقرير المقدم من المدير التنفيذي بشأن التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر (٤٠) لا يكفي كأساس لتقرير يقدمه المجلس الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ،

يرجو من المدير التنفيذي ان يعد ، بالتشاور مع الحكومات ، تقريرا لينظر فيه مجلس الادارة في دورته العاشرة ويقدم عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة ، يتعلق على وجه الحصر بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٦ دون ان يتضمن توصيات فيما يتعلق بتحديد أو تعريف الموارد الطبيعية المتقاسمة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

٩/٢٠ - التعليم والتدريب البيئيان

ألف

الجامعة والبيئة

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى المبادئ ١٨ الى ٢٠ و ٢٤ من اعلان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (٤١) والى التوصيات ٧ و ٨ و ٩٤ من خطة العمل من أجل البيئة البشرية (٤٢) وكذلك الى توصيات المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتعليم البيئي ،

واذ يضع في الاعتبار ان الخطة المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تسعى الى حفز ادماج التعليم البيئي في كل مستويات النظام التعليمي ،

---

(٤٠) UNEP/GC.9/2/Add.5 .

(٤١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، ستكهولم ، ٥ الى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14 والتصويب) ، الفصل الأول .

(٤٢) المرجع نفسه ، الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

واذ يأخذ في الاعتبار انه قد ازدادت منذ مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الحاجة الى استصواب وضرورة تكييف الجامعة العصرية لهياكلها ووظائفها مع المتطلبات التي تضعها على عاتقها الحاجة الى حماية البيئة واصلاحها ،

يرجو من المدير التنفيذي ان يكفل سعي برنامج الامم المتحدة للبيئة لدى تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل ، ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية الأخرى ذات الصلة وبدعم من الجامعات الحكومية أو الخاصة ، مع ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية ، الى تشجيع وتعزيز ما يلي :

(أ) ادماج النواحي البيئية في المناهج الجامعية التقليدية ، خاصة في مدارس أو كليات الحقوق والاقتصاد والطب وكل فروع الهندسة والهندسة المعمارية وتصميم المدن والتعليم والعلوم الزراعية والبيولوجية وكذلك في دراسات العلوم الانسانية والطبيعية ؛

(ب) التدريب في الفروع المهنية المطلوبة لحماية البيئة واصلاحها وادارتها ، مع ايلاء اهتمام خاص وفوري لتنفيذ البرامج المدرجة في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٢ - ١٩٨٣ على كل من الصعيد القومي والاقليمي والدولي ؛

(ج) برامج البحوث النموذجية والندوات القومية والاقليمية حول موضوع الجامعة العصرية والبيئة واعداد المنهجيات ومواد التدريس ، بالتعاون مع جامعات مختارة ؛

(د) البرامج التدريبية للقائمين بالتدريس في الجامعات في ميدان البيئة ؛

(هـ) استخدام الجامعات القومية الموجودة ومراكز التعليم البيئي الاقليمية لتدريب واعادة تدريب الموظفين العاملين في مجال التعليم والادارة البيئيين .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

باء

التعليم والتدريب البيئيان في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

ان مجلس الادارة ،

اذ يأخذ في الاعتبار الأولوية العالية التي تقترن بالتدريب البيئي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لحل المشاكل البيئية ،

واذ يضع في الاعتبار وجود مؤسسات متنوعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تتناول بعض نواحي التدريب البيئي ،

Digitized by UNOG Library

واذ يشير الى مقررات مجلس الادارة ١٠/٧ ألف وباء المؤرخين في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ و١٤/٨ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن التعليم والتدريب البيئيين ،

واذ يشير أيضا الى نتائج الاجتماع المشترك الاقليمي المعني بالبرمجة الذى نظمه المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية والى انشاء فريق عامل اقليمي مشترك بين الوكالات يتعاون في اعداد قائمة بمراكز التدريب والبحث البيئيين الموجودة في أمريكا اللاتينية ،

١ - يعرب عن موافقته على عقد الاجتماع المخصص لممثلي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي واسبانيا بشأن التعليم والتدريب البيئيين وعلى ما تمخض عنه من نتائج ، وهو الاجتماع الذى انعقد في مونتيفيديو في الفترة من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ والذى اتفق فيه على ان يبدأ العمل بعد وقت قليل في انشاء شبكة من المؤسسات المسؤولة عن توفير التدريب البيئي في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ؛

٢ - يرحب بانشاء وحدة للتنسيق في المكتب الاقليمي لامريكا اللاتينية تضطلع باجراء الدراسات الأولية وتضع المبادئ التوجيهية لانشاء شبكة من مؤسسات التدريب البيئي في المنطقة ، وينبغي ان تدخل هذه الوحدة طور التشغيل في أقرب وقت ممكن ؛

٣ - يرجو من المدير التنفيذى ان يدرج هذا النشاط في الخطة المتوسطة الأجل ، ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وأن يدعو شبكة المؤسسات التي ستنشأ في المستقبل وكذلك تشغيل وحدة التنسيق حيث أنها ستشكل في البداية الآلية الرئيسية لضمان بدء برامج التدريب التي ستقوم بها الشبكة ولضمان سيرها بصورة مثلى ؛

٤ - يعبر للمدير التنفيذى عن رغبته في أن يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ريثما يتم الانتهاء من دراسات الجدوى المتعلقة بانشاء الشبكة ، دعما حفازا لبدء القيام ببعض الأنشطة بغية تلبية الحاجة الملحة للتدريب البيئي في المنطقة ؛

٥ - يحث حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على أن تسهل الى أقصى حد ما سيجرى من دراسات ، وذلك بتوفير المعلومات المطلوبة فيها في الوقت المناسب وبانشاء الأجهزة المؤسسية الضرورية لدعم عمل وحدة التنسيق .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

جيـــم

التعليم والتدريب البيئيان في منطقـــة آسيا والمحيط الهـــادئ

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٩٠ (د ــ ٥) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، الذى طلب فيـــه الى المدير التنفيذى أن ينظر في امكانية الانشاء المبكر لمركز للانشطة البرنامجية للتعليم والتدريب البيئيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ،

واذ يسلم بوجود جامعات ومؤسسات في تلك المنطقة ذات مستوى أكاديمي رفيع موجهـــة نحو وضع برامج متكاملة للتعليم والتدريب البيئيين لطلاب الجامعات والخريجين ،

واذ يحيط علما بتقرير بعثة الخبراء التي قام بها المكتب الاقليمي لآسيا والمحيط الهـادئ في عام ١٩٧٨ عملا بالمقرر ٩٠ (د ــ ٥) والتي أجرت مسحا للتسهيلات الموجودة بتلك الجامعات وقدمت توصيات محددة تتصل بانشاء شبكة من المؤسسات ذات المستوى الجامعي للاضطلاع ببرامـــج تدريبية ،

واذ يدرك ما يقوم به مركز التنمية لآسيا والمحيط الهادئ (المعروف سابقا باسم معهـــد التنمية لآسيا والمحيط الهادئ) من أعمال راسخة ومعترف بها في ميدان التدريب ،

واذ يضع في الاعتبار مقررات مجلس الادارة ١٠/٦ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايـــو ١٩٧٨ و ١٢/٧ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ و ١٦/٨ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ الـــتي دعى فيها ، في جملة أمور ، الى توفير التمويل والدعم الكافيين للبرامج الاقليمية ،

١ ــ يرجو من المدير التنفيذى ، في حدود الموارد المتوفرة :

(أ) أن يجدد تقديم الدعم المالي لمركز التنمية لآسيا والمحيط الهادئ لفترة سنتـــين أخرى على أساس خطة عمل متفق عليها ؛

(ب) أن يتخذ تدابير عاجلة لتوفير الموارد الضرورية لانشاء الشبكة المقترح تكوينها مـــن الجامعات والمعاهد الموجودة في المنطقة للاضطلاع بدورات دراسية على مستوى خريجي الجامعات في مجال التعليم والتدريب البيئيين المتكاملين ؛

(ج) أن يساعد تلك الشبكة ، في الوقت المناسب ، على مضاعفة تلك القدرات فـــي كل بلدان المنطقة ؛

(د) أن ينشئ مركزا للأنشطة البرنامجية أو منشأة مماثلة للتعليم والتدريب في المنطقة ، معتمدا في ذلك على تسهيلات وخبرات المكتب الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للمساعدة علـــى ضمان توفر الموارد الضرورية لذلك الغرض ؛

Digitized by UNOG Library

٢ — يطلب الى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ان تقدم أقصى ما يمكنها من دعم ومساعدة الى مركز الأنشطة البرنامجية أو المنشأة المماثلة في اطار برنامج التعليم البيئي المشترك أو عن طريق وسائل أخرى .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

دال

برامج التعليم والتدريب البيئيين
وتعزيز المؤسسات القومية في افريقيا

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرراته ٦/١٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، و٧/١٢ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ و ٨/١٦ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ التي تشير الى الحاجة الى التمويل والدعم الكافيين للبرامج الاقليمية والى المقرر ٨/(د — ٢) ألف ، الجزء ثانيا — ٣ (د) المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٤ الداعي الى تعزيز المؤسسات القومية ،

واذ يدرك انه توجد في مناطق أخرى مؤسسات توفر التدريب البيئي ، بدعم من صندوق البيئة ،

واذ يلاحظ الحاجة الماسة الى التدريب البيئي في منطقة افريقيا ،

واذ يأسف لعدم وجود أى مرافق مؤسسية محددة لخدمة المنطقة ،

واذ يضع في الاعتبار كذلك أهمية الادارة البيئية بالنسبة للتنمية في المنطقة ،

واذ يلاحظ الحاجة الى تعزيز المؤسسات القومية للحماية والادارة البيئيتين ،

١ — يرجو من المدير التنفيذى أن يدرس بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، امكانيات انشاء مؤسسة اقليمية للتدريب والتعليم البيئيين في منطقة افريقيا ؛

٢ — يرجو من المدير التنفيذى التماس السبل والوسائل لتوفير الدعم للمؤسسات القومية للحماية والادارة البيئيتين ؛

٣ — يطلب الى المدير التنفيذى أن يقدم الى مجلس الادارة في دورته العاشرة تقريرا بشأن تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

٢١/٩ - البرامج الاقليمية ودعم البرامج

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ١٦/٨ باء المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل الذى طلب فيه توفير الدعم لتنفيذ البرامج الاقليمية في آسيا ،

واذ يلاحظ ، في هذا الصدد ، الاعتماد اللاحق للبرنامج البيئي دون الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وللبرنامج البيئي التعاوني لجنوبي آسيا ولمختلف البرامج دون الاقليمية في امريكا اللاتينية ،

واذ يدرك الدور المستمر والجوهرى الذى ينبغي أن تواصل المكاتب الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع به في دعم تلك البرامج الاقليمية ،

واذ يدرك أيضا أوجه القصور الشديدة فيما يتصل بالقدرة المادية التي قد تحد من قدرة المكاتب الاقليمية على الاستمرار في الوفاء بهذه الالتزامات ،

١ - يرجو من المدير التنفيذى دعم المبادرات والأنشطة المضطلع بها ، في اطار البرامج البيئية دون الاقليمية خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بغية تعزيز قدرة المكاتب الاقليمية لبرامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع البرامج وتنفيذها ؛

٢ - يطلب الى البلدان المانحة ومجالس ادارة مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف توفير الدعم للبرامج المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه ، بصورة فعالة وبالقدر المطلوب ؛

٣ - يطلب الى البلدان النامية ان تضطلع بنصيبها من المسؤولية بصورة فعالة وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق تقديم مساهماتها ذاتها الى برامجها وأنشطتها المشتركة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

٢٢/٩ - العمل لمكافحة التصحر

ألف

تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل
لمكافحة التصحر

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرارات الجمعية العامة ٣٢/١٧٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر

Digitized by UNOG Library

١٩٧٧ ، و ٣٣/٨٩ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٣٤/١٨٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٣٥/٧٣ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

واذ يشير كذلك الى النداء القوى الذى توجهت به الجمعية العامة الى المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وحكومات البلدان الصناعية وحكومات البلدان النامية القادرة على ذلك لتقديم الدعم المالي والمساهمة بسخاء في الحساب الخاص ،

واذ يشير أيضا الى مقرراته ٦/١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ و ٧/١٣ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ و ٨/١٧ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ،

وقد درس تقرير المدير التنفيذى عن تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (٤٣) ،

١ - يحيط علما بالاجراءات التي اتخذتها الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاعضاء الآخرون في منظومة الأمم المتحدة بغية تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (٤٤) وبالاجراءات التي اتخذها المدير التنفيذى في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٣ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ؛

٢ - يحث الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات الدولية أن تضاعف جهودها لمكافحة التصحر من أجل احراز تقدم في تنفيذ خطة العمل بحلول سنة ١٩٨٤ ؛

٣ - يرجو من المدير التنفيذى ، تقديم المساعدة ، عند الطلب وتوفر الموارد المالية ، الى البلدان المتضررة حاليا من مشاكل التصحر في المناطق الرطبة في جهودها لمكافحة التصحر ؛

٤ - يؤيد اعتزام المدير التنفيذى تقديم تقرير شامل عن تنفيذ خطة العمل الى مجلس الادارة لتمكينه من اجراء تقييم عام أولي للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة ، ويحثه على القيام بذلك ان أمكن ، قبل حلول الموعد المستهدف وهو عام ١٩٨٥ ؛

٥ - يحيط علما بالأعمال التحضيرية المضطلع بها للدورة الثالثة للفريق الاستشارى لمكافحة التصحر ، ويناشد الفريق الاستشارى مضاعفة جهوده بغية تعبئة الأموال من أجل تنفيذ مشاريع مكافحة التصحر ؛

٦ - يؤيد الجهود التي يبذلها المدير التنفيذى لاعداد دراسات عن التدابير الاضافية

---

(٤٣) UNEP/GC.9/8 .

(٤٤) A/CONF.74/36 ، الفصل الأول .

Digitized by UNOG Library

لتمويل خطة العمل وكذلك عن الخطوات المتخذة لوضع البرامج البحثية والتدريبية المحددة التي دعى اليها قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٣ .

الجلسة ٩
٢٦ ايار/مايو ١٩٨١

باء

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٢ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية السهلية

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرارات الجمعية العامة ٣٢/١٧٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/٨٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ و ٣٤/١٨٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٣٥/٧٢ و ٣٥/٨٨ المؤرخين في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

واذ يشير كذلك الى مقرراته ٦/١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ و ٧/١٣ المؤرخ في أيار/مايو ١٩٧٩ و ٨/١٧ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

واذ يؤكد خطورة مشكلة التصحر وآثاره الضارة على سكان البلدان المتأثرة به ، خاصة في المنطقة السودانية السهلية والحاجة الى تكثيف تدابير مكافحة التصحر ،

وقد درس تقارير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية السهلية وقرارات ومقررات الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة والدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ١٩٨٠ المتصلة بأنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة (٤٥) ،

١ — يحيط علما مع الارتياح بتقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في بلدان المنطقة السودانية السهلية وبالتدابير التي اتخذتها في ذلك الصدد الحكومات وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وهيئات الأمم المتحدة المختصة الاخرى ، ولا سيما التدابير التي اتخذها مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

٢ — يحيط علما كذلك بأن الأولوية تمنح للجهود المبذولة لمكافحة التصحر في الـ ١٨ بلدا من بلدان المنطقة السودانية السهلية وكذلك في أقل البلدان نموا بين البلدان النامية خارج تلك المنطقة ؛

---

(٤٥) UNEP/GC.9/8/Add.1 و UNEP/GC.9/2/Add.1 ، على التوالي .

Digitized by UNOG Library

٣ - يقرر ادراج بنن بين الدول المؤهلة للحصول على المساعدة ، عن طريق مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

٤ - يأذن للمدير التنفيذى بمواصلة المساهمة لمكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية بعد التشاور مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بنصيب برنامج الامم المتحدة للبيئة في التكاليف الادارية والتشغيلية للمشاريع المشتركة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، على أساس خطة العمل التي يوافق عليها المدير التنفيذى ؛

٥ - يأذن كذلك للمدير التنفيذى بأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقريره وهذا المقرر باسم مجلس الادارة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

٢٣/٩ - ادارة صندوق البيئة

ان مجلس الادارة ،

١ - يعرب عن ارتياحه للحكومات التي أسهمت في صندوق البيئة لأول مرة ، ولتلك التي زادت من تبرعاتها عن المستويات السابقة ؛

٢ - يناشد جميع الحكومات أن تحافظ على القيمة الحقيقية لتبرعها استنادا الى القوة الشرائية لدولار الولايات المتحدة لعام ١٩٧٨ ، وأن تقوم على هذا الأساس وقبل نهاية عام ١٩٨١ بعقد تبرعات قطعية للصندوق لعامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ؛

٣ - يناشد كذلك الحكومات التي مازالت غير مساهمة في الصندوق بأن تعقد تبرعات للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، وتلك التي مازالت تسهم بمبالغ دون قدراتها بأن تزيد من تبرعاتها للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ؛

٤ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن أثر أرصدة العملات غير القابلة للتحويل على اختيار مشاريع الصندوق وتنفيذها (٤٦) ؛

٥ - يعرب عن ارتياحه للجهود المتواصلة التي يبذلها المدير التنفيذي لاستخدام التبرعات المدفوعة بالعملات غير القابلة للتحويل استخداما فعالا ؛

٦ - يرجو من المدير التنفيذي استخدام العملات غير القابلة للتحويل استخداما في غاية الفعالية ، آخذا في الحسبان الحاجة الى تحقيق اختيار متوازن للمشاريع ، وواضعا في اعتباره النتائج الواردة في تقريره (٤٧) ؛

٧ - يحيط علما مرة اخرى باستصواب تطبيق جميع البلدان لأحكام المادة ٢٠٣ - ٤ من النظام المالي للصندوق تطبيقا كاملا ، ولكن دون الاضرار بحجم موارد الصندوق ؛

٨ - يجدد مناشدته للحكومات التي مازالت غير قادرة على التبرع لصندوق البيئة بعملات قابلة تماما للتحويل أن تدفع جزءا من تبرعاتها بعملات قابلة للتحويل في عام ١٩٨١ وجزءا متزايدا منها بعملات قابلة للتحويل في كل سنة بعد ذلك ؛

٩ - يرجو من المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا الى مجلس الادارة في دورته العاشرة عن أثر أرصدة العملات غير القابلة للتحويل على اختيار مشاريع الصندوق وتنفيذها ، بما في ذلك أي تأثير غير ملائم لمستوى أرصدة العملات غير القابلة للتحويل في الصندوق ؛

١٠ - يؤكد من جديد تخصيص الاعتمادات للأنشطة البرنامجية للصندوق وتوزيعها عليها لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ككل ؛

---

(٤٦) UNEP/GC.9/10/Add.1 .

(٤٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٠ .

Digitized by UNOG Library

١١ — يقبل استصواب تحديد رقم مستهدف قدره ١٢٠ مليون دولار ، يوزع منه ٩٣ مليون دولار على الأنشطة البرنامجية للصندوق في الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ ؛

١٢ — يرى أن الأموال اللازمة لتنفيذ البرنامج تنفيذا تاما قد لا تتوفر ، وانه لن يتوفر للصندوق أكثر من ٧٧ مليون دولار ، وعلى ذلك فهو يوجه المدير التنفيذى الى القيام بما يلي عند تنفيذ البرنامج :

(أ) ضمان سلامة الصندوق وسيولته المناسبة في جميع الأوقات ؛

(ب) توزيع الموارد المتوفرة على بنود الميزانية التي تتألف من رقمين ، مستخدما في ذلك كدليل التوزيع المحدد بالنسب المئوية الموضوع لهذا الغرض ؛

(ج) توزيع الموارد المتوفرة داخل كل بند من بنود الميزانية التي تتألف من رقمين وذلك وفقا للأولويات المقررة ؛

١٣ — يوجه كذلك المدير التنفيذى الى تقديم تقرير الى المجلس في دورته العاشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج على أساس النقاط (أ) و (ب) و (ج) الواردة أعلاه ، وأن يتقدم بتوصيات مناسبة الى المجلس في تلك الدورة بشأن مواصلة هذا النهج أو تغييره في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج والموارد التي ينتظر أن تتوفر : وينبغي أن يشمل التقرير معلومات عن تنفيذ البرنامج ، وعن المشاريع والأنشطة مرتبة حسب تصنيفاتها العالمية والاقليمية والاقاليمية ودون الاقليمية والقومية ، وأن يبين أيضا الالتزامات والنفقات المتحملة ، وكذلك مقررات مجلس الادارة التي تقوم على أساسها المشاريع والأنشطة المنفذة ؛

١٤ — يقرر توزيع الاعتماد الموضوع للأنشطة البرنامجية للصندوق في الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ على النحو التالي :

الأنشطة البرنامجية للصندوق	١٩٨٢ (مليون دولار)	١٩٨٣ (مليون دولار)	مجموع ١٩٨٢—١٩٨٣ (مليون دولار)	النسبة المئوية
١ — المستوطنات البشرية والصحة البشرية	٤ر٥	٥ر٥	١٠ر٠	١١
٣ — الدعم	٧ر٩	٩ر٢	١٧ر١	١٨
٤ — البيئة والتنمية	٢ر٧	٣ر٣	٦ر٠	٦
٥ — المحيطات	٤ر٧	٥ر٨	١٠ر٥	١١
٧ — الطاقة	١ر٠	١ر١	٢ر١	٢

Digitized by UNOG Library

الأنشطة البرنامجية للصندوق	١٩٨٢ (مليون دولار)	١٩٨٣ (مليون دولار)	مجموع ١٩٨٢-١٩٨٣ (مليون دولار)	النسبة المئوية
١٠ ـ الادارة البيئية والقانون البيئي	١ر١	١ر٤	٢ر٥	٣
١١ ـ النظم الايكولوجية	٧ر٥	٩ر٣	١٦ر٨	١٨
١٢ ـ الكوارث الطبيعية	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٦	١
١٣ ـ مراقبة الأحوال الأرضية	٧ر٥	٩ر٤	١٦ر٩	١٨
١٦ ـ البيانات	٠ر٨	٠ر٧	١ر٥	٢
١٧ ـ الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، بما في ذلك التصحر	٤ر٠	٥ر٠	٩ر٠	١٠
مجموع اعتمادات الأنشطة البرنامجية للصندوق	٤٢ر٠	٥١ر٠	٩٣ر٠	١٠٠

١٥ ـ يؤكد من جديد سلطة المدير التنفيذي في أن يعدل توزيع الأموال بنسبة ٢٠ في المائة في كل بند من بنود الميزانية في اطار الاعتماد الكلي للأنشطة البرنامجية للصندوق في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ؛

١٦ ـ يؤكد على الحاجة الى الحفاظ على سيولة الصندوق في جميع الأوقات ؛

١٧ ـ يقرر تحديد الاحتياطي البرنامجي للصندوق بمليون دولار لكل من عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ؛

١٨ ـ يأذن للمدير التنفيذي بالدخول في التزامات مسبقة لا تتجاوز ١٦ مليون دولار للعامين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ؛

١٩ ـ يوافق على ان يكون مستوى الاحتياطي المالي ٤ر٤ من ملايين الدولارات لعام ١٩٨١ ، و ٤ر٤ من ملايين الدولارات لعام ١٩٨٢ ، و ٢ر٥ من ملايين الدولارات لعام ١٩٨٣ ، ويأذن للمدير التنفيذي بتعديل الاحتياطي المالي كل سنة الى مستوى يساوى تقريبا نسبة ثمانية في المائة من البرنامج المعتمد ؛

٢٠ ـ يحيط علما بالتقرير المالي والحسابات المراجعة لصندوق البيئة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، وكذلك بالتقرير المالي المؤقت غير المراجع والحسابات غير المراجعة للصندوق للسنة الأولى من فترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ؛

Digitized by UNOG Library

٢١ — يعرب عن تأييده لاستمرار برنامج التقييم ، مؤكدا على الحاجة الى تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدات التقييم في المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

٩/٢٤ — الموارد الاضافية لمواجهة مشاكل البيئة في البلدان النامية

ان مجلس الادارة ،

اذ يؤكد على ضرورة توفير موارد اضافية لصندوق البيئة من أجل البلدان النامية لمعالجة أشد مشاكلها البيئية خطورة ، مثل تدهور التربة وازالة الأحراج اللذين هما مثالان للتدهور الشديد جدا في الموارد الطبيعية والذى يستلزم عناية خاصة ،

واذ يعرب عن أمله في أن يمكن تدبير موارد مالية اضافية لصندوق البيئة لاستخدامها في الغرض المشار اليه أعلاه ،

١ — يقرر تأجيل استجابته للفقرة ٩ من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٠/٤٩ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ والفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، المتعلقين بتدبير موارد اضافية لمواجهة المشاكل البيئية في البلدان النامية ، وذلك حتى الدورة العادية المقبلة لمجلس الادارة ؛

٢ — يرجو من المدير التنفيذى ابلاغ المجلس الاقتصادى والاجتماعي بذلك ؛

٣ — يرجو كذلك من المدير التنفيذى مواصلة مشاوراته مع الحكومات واعادة عرض هذه المسألة في الدورة العاشرة لمجلس الادارة ، آخذا في اعتباره الآراء المعرب عنها في الدورة التاسعة ، وخاصة فيما يتعلق بـ " الشباك الخاص " ؛

٤ — يرجو من المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة الى مجلس الادارة في دورته العاشرة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

٩/٢٥ — تمويل خطط العمل

ان مجلس الادارة ،

وقد أحاط علما بتقرير المدير التنفيذى (٤٨) ،

---

(٤٨) UNEP/GC.9/10/Add.3 .

Digitized by UNOG Library

١ - يقرر انه على المدير التنفيذى ، من أجل ضمان الممارسة التامة للدور الحفّاز الذى يؤديه برنامج الامم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بخطط العمل التي يضعها البرنامج حاليا ، أن يقوم ، اما وحده أو بالتعاون مع غيره بما يلي :

(أ) ان يستشير أولا الحكومات التي ستقدم ردا مبكرا بشأن النهج الذى تعتقد انه ينبغي للبرنامج اتباعه في وضع خطة تمويل لخطة العمل المعنية ؛

(ب) أن يصوغ ، بالاتصال بالحكومات ، خطط تمويل مفصلة ينبغي ان توضع فيها على نحو محدد تعهدات مختلف الحكومات بالتبرع وتعهدات البرنامج بالتبرع ؛

٢ - يقرر كذلك انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، بمجرد اعتماد خطة عمل وفقا للاجراء المبيّن فيما تقدم وبغية ضمان فعالية تنفيذه ، أن يبقي على دعمه الفني والمالي حتى يقرر مجلس الادارة غير ذلك .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

٩/٢٦ - ادارة الصناديق الاستئمانية

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرراته ٦/١٣ دال المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ و ٧/١٤ دال و ٧/١٤ هاء المؤرخين في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ التي وافق بمقتضاها على انشاء الصناديق الاستئمانية لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للامارات العربية المتحدة وايران والبحرين والعراق وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ، ولحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ، ولاتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، على التوالي ،

واذ يسلم بأن جميع الصناديق الاستئمانية التي انشأها الأمين العام والتي تسند مسؤولية ادارتها الى المدير التنفيذى تدار وفقا للنظام المالي لصندوق البيئة ، وكذلك ، في حالة أى مسألة لا يتناولها على وجه التحديد النظام المالي وهذا بعد اجراء ما يلزم من تغيير ، وفقا للنظام المالي للأمم المتحدة (٤٩) ونشرة الأمين العام المتعلقة بانشاء وادارة الصناديق الاستئمانية (٥٠) ،

واذ يلاحظ طلب حكومات الامارات العربية المتحدة وايران والبحرين والعراق وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ، الذى يدعو الى تحويل مسؤولية ادارة الصندوق الاستئماني الاقليمي الى الأمين التنفيذى للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ، وكذلك اقتراح المدير التنفيذى المتعلق بهذا الموضوع ،

---

(٤٩) ST/SGB/Financial Rules/1/Rev.2 .

(٥٠) ST/SGB/146/Rev.1 .

Digitized by UNOG Library

واذ يلاحظ كذلك توصية الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث بأنه ينبغي للصندوق الاستئماني الاقليمي للبحر الأبيض المتوسط أن يكون جاهزا في أجل اقصاه ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ،

واذ يحيط علما بطلب المؤتمر الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ، الذى يدعو الى أن يستمر الصندوق الاستئماني الرامي الى توفير الدعم المالي لأهداف الاتفاقية ، وذلك الى غاية ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ،

واذ يلاحظ كذلك القرار الذى اتخذه مؤتمر المفوضين المعني بالتعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية في المنطقة الافريقية الغربية والوسطى ، وخاصة التدابير المؤسسية والمالية المقترحة ،

واذ يحيط علما أيضا بالاتفاق المعقود بين الوزراء المسؤولين عن البيئة في الدول الأعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا والقاضي بتمويل تنفيذ خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في منطقة شرقي آسيا عن طريق آلية صندوق استئماني ،

واذ يحيط علما بانشاء الصندوق الاستئماني لحلقات التدريب الاقليمية في مجال الادارة البيئية ،

واذ يرحب بتعهدات التبرع لتمويل الصناديق الاستئمانية القائمة والصناديق المقترحة الجديدة ، التي اعلنتها الأطراف المتعاقدة في الاتفاقيات ذات الصلة ،

١ - يوافق بموجب المادة ٥ من الفصل الثاني من الاجراءات العامة المنظمة لعمليات صندوق البيئة ، ورهنا بموافقة الأمين العام ، على ما يلي :

(أ) استمرار الصندوق الاستئماني لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للامارات العربية المتحدة وايران والبحرين والعراق وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية الى غاية ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ؛

(ب) استمرار الصندوق الاستئماني لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث حتى أجل أقصاه ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ؛

(ج) استمرار الصندوق الاستئماني لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لغاية ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ؛

(د) انشاء صندوق استئماني لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للمنطقة الافريقية الغربية والوسطى لفترة أولية مدتها سنتان تمتد الى ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ؛

(هـ) انشاء صندوق استئماني لتنفيذ خطة عمل البرنامج البيئي الكاريبي لفترة أولية مدتها سنتان تمتد الى ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ؛

(و) انشاء صندوق استئماني لتنفيذ خطة العمل المتعلقة ببحار شرقي آسيا لفترة أولية مدتها سنتان تمتد الى ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ؛

Digitized by UNOG Library

٢ — يوافق على ما يعتزمه المدير التنفيذى ، رهنا بموافقة الأمين العام ، من قبول مسؤولية ادارة هذه الصناديق الاستئمانية طالما طلب منه ذلك ؛

٣ — يحث الدول على دفع تبرعاتها للصناديق الاستئمانية دون ابطاء في بداية السنة التقويمية التي ينطبق عليها التبرع .

الجلسة ٩
٢٦ ايار/مايو ١٩٨١

٢٧/٩ — تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج

الف

تقرير الاداء المتعلق بميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

ان مجلس الادارة ،

١ — يحيط علما بتقرير الاداء الذى اعده المدير التنفيذى عن ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، وبالتقرير ذى الصلة الذى اعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٥١) ؛

٢ — يحيط علما بمحتويات الفقرات ١٠ الى ١٢ من تقرير الاداء المقدم استجابة لطلب مجلس الادارة في الفقرة ٦ من مقرره ١٤/٧ زاى المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ؛

٣ — يوافق على ادراج أموال اضافية في ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ قدرها ٢٠٠ ٧٩٠ دولار لوظيفة برتبه مد — ١ ووظيفة برتبة ف — ٥ ووظيفة برتبة ف — ٤ وثلاث وظائف برتبة ف — ٣ وست وظائف من الرتبة المحلية لم يتم تحويلها الى الباب ١٨ من الميزانية العادية للأمم المتحدة ؛

٤ — يوافق على أن تنقل التكلفة التي يتحملها صندوق البيئة في الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ والتي تبلغ ٥٠٠ ٦٨٥ دولار وتتعلق بالدعم المؤسسي لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية ، وذلك من ميزانية الأنشطة البرنامجية للصندوق (البند ١٧٠٠) الى ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ؛

٥ — يوافق على تحويل وظيفتين ف — ٤ في فرع التصحّر من الوظائف المؤقتة الى الوظائف الدائمة ؛

---

(٥١) UNEP/GC.9/12 و UNEP/GC.9/L.2 ، على التوالي .

Digitized by UNOG Library

٦ — يوافق على ان يدرج في ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج اعتماد قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار لاجتماع فريق خبراء مخصص ، تحت برنامج التصحّر ؛

٧ — يوافق على تحويل ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة بالرتبة المحلية ، من وظائف المساعدة المؤقتة الى الوظائف الثابتة ، وذلك في البرامج البيئية ، والخدمات الادارية والخدمات المشتركة ، والاتصال ، وبرامج التمثيل الاقليمي ، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٨١ ؛

٨ — يوافق على مستوى اعتماد منقح قدره ٠٠٠ ٨٠٠ ١٩ دولار ، على أساس البرنامج ونمط وجوه الانفاق اللذين اقترحهما المدير التنفيذى .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

باء

ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج
لفترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقديرات المدير التنفيذى لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ وفي التقرير المتصل بذلك والذى أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٥٢) ،

١ — يوافق على أن يُردّ من ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج الى الأمم المتحدة نسبة ٧٥ في المائة من تكلفة وظيفة مراجع داخلي للحسابات برتبة موظف أول (ف — ٤) ، وكذلك وظيفة دعم من الرتبة المحلية ، على أن يكون مفهوما أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سيتكفل بنسبة ٢٥ في المائة المتبقية ؛

٢ — يوافق على انشاء وظيفة مبرمج برتبة موظف معاون (ف — ٢) في برنامج الخدمات الادارية والخدمات المشتركة ، وانشاء وظيفة نائب رئيس برتبة موظف معاون (ف — ٢) في وحدة الوثائق والنسخ في برنامج خدمات المؤتمرات ، وانشاء وظيفة من الرتبة المحلية في برنامج خدمات المؤتمرات ، وثلاث وظائف من الرتبة المحلية في البرامج البيئية ، ووظيفة من الرتبة المحلية في برنامج التوجيه التنفيذى والادارة ، ووظيفة من الرتبة المحلية في برنامج الاتصال والتمثيل الاقليمي ؛

٣ — يوافق على اعادة تصنيف وظيفة من رتبة موظف ثان (ف — ٣) الى رتبة موظف أول (ف — ٤) في برنامج التوجيه التنفيذى والادارة ، واعادة تصنيف وظيفتين من رتبة موظف ثان (ف — ٣) الى رتبة موظف أول (ف — ٤) في برنامج الادارة والخدمات المشتركة ؛

---

(٥٢) UNEP/GC.9/13 و Add.1 و Add.2 ، و UNEP/GC.9/L.3 على التوالي .

Digitized by UNOG Library

٤ — يوافق كذلك على رصد اعتماد قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥ دولار لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ على أساس البرنامج الفرعي ونمط وجوه الانفاق كما هما مقترحان ؛

٥ — يرجو من المدير التنفيذي أن يدير الاعتمادات المرصودة لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ باقصى درجة من الاقتصاد والتحفظ على نحو يتفق مع التنفيذ الفعال للبرنامج ، آخذا في اعتباره مدى توفر الموارد ، وان يهدف ،على أي حال ، الى اتخاذ الترتيبات اللازمة لكي لا تتجاوز هذه الاعتمادات نسبة ٣٣ في المائة من مجموع التبرعات الواردة فعلا خلال كل سنة من فترة السنتين ؛

٦ — يرجو كذلك من المدير التنفيذي ان يقدم الى مجلس الادارة في دورته الحادية عشرة تقريرا عن تنفيذ ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج خلال السنة الاولى من فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

جيم

استعراض اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة
والميزانية لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج

ان مجلس الادارة ،

يرجو من الجمعية العامة أن توعز الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تستعرض بتعمق تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرامج التي يتكبدها صندوق البيئة ، آخذة في اعتبارها مناقشات مجلس الادارة بشأن هذه المسألة في دورته التاسعة ، وان تقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس في دورته العاشرة .

الجلسة ٩
٢٦ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

مقررات أخرى

جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها

قرر مجلس الادارة في الجلسة ٨ من الدورة ، المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ ، وفقا للمواد ١ و ٢ و ٤ من نظامه الداخلي ، ان تعقد دورته العاشرة في نيروبي في الفترة من ٢٠ ايار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، على أن تسبقها مشاورات غير رسمية في ١٩ ايار/مايو ١٩٨٢ . وفي الجلسة نفسها ، وافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة العاشرة :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - تنظيم الدورة :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) جدول أعمال الدورة وتنظيم أعمالها .

٣ - وثائق تفويض الممثلين .

٤ - التقرير الاستهلالي الذي يقدمه المدير التنفيذي وحالة البيئة .

٥ - مسائل التنسيق .

٦ - المسائل البرنامجية .

٧ - تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

٨ - صندوق البيئة :

(أ) تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٨١ ؛

(ب) ادارة صندوق البيئة ؛

(ج) التقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ؛

(د) تقييم المشاريع والبرامج .

٩ - مسائل الادارة والميزانية .

١٠ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشر لمجلس الادارة وموعدها ومكانها .

١١ - مسائل أخرى .

١٢ - تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العامة .

١٣ - اختتام الدورة .

Digitized by UNOG Library

المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورات

قرر مجلس الادارة في الجلسة ٨ من الدورة ، المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ ، مشيرا الى مقرريه ٢٣ (د - ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ و ١٠٤ (د - ٥) المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، أن تعقد المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورتين التاسعة والعاشرة لمجلس الادارة في بيروبي في الفترة من ١٦ الى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ لتبادل الآراء بشأن مضمون وعرض المسائل البرنامجية ومسائل السياسة العامة ، والنظر في أي بنود أخرى قد يرغب المدير التنفيذي في أن يقدم تقريرا بشأنها .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثانـــي

الأعمال المتصلة بعلاقـات الترابط بيـن السكان والمـوارد والبيئة والتنميـة

١ ـ وافق مجلس الادارة بمقرره ٨/١ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ على مقترحات فريـق من الخبراء عالي المستوى دعاه المدير التنفيذى للاجتماع (GC.8/2/Add.3) بشأن الأعمال المقبلـة لمنظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصلة بعلاقات الترابط بين السكـان والمـوارد والبيئة والتنمية ، ودعا المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة للنظر بعين الاعتبـار الـى تنفيذ توصيات فريق الخبراء . وقام المجلس الاقتصادى والاجتماعي بالقرار ١٩٨٠/٤٩ المؤرخ فـي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بتوصية الجمعية العامة بالنظر في مقرر مجلس الادارة وأكد على أن أنمـاط دراسة مثل علاقات الترابط هذه ينبغي أن تتضمن صيافة برنامج عمل خاص لعلاقات الترابط ، يكـون على صلة وثيقة بالبرمجة المتكاملة على صعيد المنظومة ، ويكون موضوعا تحت ادارة مدير عام التنميـة والتعاون الاقتصادى الدولي ، الذى ينبغي أن ينهض بالمسؤولية الكاملة في تنسيق الجهود علـى صعيد المنظومة . وقد أيدت الجمعية العامة ، بقرارها ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ توصيات مجلس الادارة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ورجت من الأمين العام أن يتخـذ الخطوات المطلوبة لتنفيذها . وكان أحد مقترحات فريق الخبراء التي وافق عليها مجلـس الادارة ، يقضي باقامة صندوق للتبرعات يجرى السحب منه للتكليف بأنشطة محددة من أجل تنفيذ برنامج العمل .

٢ ـ وتنص الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، التـي اعتمدتهـا الجمعية العامة بالقرار ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، علـى أن علاقـات الترابط بين البيئة والسكان والموارد والتنمية لابد أن تكون مأخوذة في الاعتبار في عمليـة التنميـة ، وعلى أن البحث في علاقات الترابط هذه سوف يكون مكثفا وأن المانحين على مستوى ثنائي أو متعـدد الأطراف سوف يوفرون المساعدة ، بما في ذلك في ميدان التدريب ، لتطوير القدرة الذاتية للبلـدان النامية على اتباع النهج التي تأخذ في اعتبارها الكامل المعرفة الراهنة بعلاقات الترابط .

٣ ـ وتنفيذا لمقرر مجلس الادارة ٨/١ قام المدير التنفيذى في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ بعقد دورة ثانية لفريق الخبراء العالي المستوى ليشيروا عليه بالعناصر التي يجب أن يتضمنها برنامج عمل الأمم المتحدة ذو الوجهة العملية بشأن علاقات الترابط وبدور برنامج الأمم المتحدة للبيئـة فـي الأعمال المتصلة بعلاقات الترابط التي يجب أن تقوم بها منظومة الأمم المتحدة .

٤ ـ ومرفق بهذه المذكرة موجز لتوصيات فريق الخبراء العالي المستوى . ويودع المدير التنفيـذى المرفق ليدرسه المجلس ، ويرى أن المجلس قد يود اعطاء الأولوية عند اتخاذ اجراء من جانب برنامـج الأمم المتحدة للبيئة لدراسات الحالات الخاصة المشار اليها في الفقرة ١٠ (أ) ، (ب) ، و (أولا) منهـا .

Digitized by UNOG Library

تذييل للمرفق الثاني

موجز توصيات فريق الخبراء العالي المستوى بشأن علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية

أولا ـ موجز لأسباب وضع برنامج عمل بشأن علاقات الترابط ونطاقه

١ ـ أكد فريق الخبراء على مساس الحاجة الى وضع برنامج عمل للأمم المتحدة بشأن علاقات الترابط ، يكون ذا وجهة عملية .

٢ ـ وكان اتخاذ القرار في المجتمعات الريفية التقليدية ، مرتكزا على نظرة متعمقة الى التفاعلات المعقّدة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموفرافية والعمرانية ، المكتسبة بالتجربة عبر الأجيال والمتغلغلة في كل أوجه الحياة الاجتماعية : الهياكل والعمليات الاجتماعية والاقتصادية ، والثقافة ، والتقاليد ، والأديان والأساطير . وهكذا كان التحكم في البيئة ، الذى تطور عبر الأجيال عن طريق المحاولة والخطأ يتم على أساس تجريبي ، مع مراعاة التغذيات الاسترجاعية وأخذ الآثار من الدرجة الثانية والثالثة في الاعتبار لدى اتخاذ القرار . وكان من البديهي أنه لا ينبغي لجيل ما أن يحابي نفسه على حساب الأجيال التي تليه وكان يتم المحافظة على التوازن بين عدد السكان وقدرة الأرض التي يعيشون عليها على استيعابهم . وكان السكان يتصرفون بالموارد على نحو فعّال ورشيد في تعاون وثيق فيما بينهم .

٣ ـ وهذه المعرفة التجريبية بعلاقات الترابط ، كثيرا ما أغفلت في عملية التحديث السريع . ونتيجة لذلك اتجه التفاعل بين الانسان والبيئة الى التمخض عن حالات هامة غير مقصودة من الخلل الوظيفي مثل (الفقر والبطالة والنمو الانفجارى للأحياء الفقيرة في الحضر ، وتردى البيئة والتصرف غير الرشيد في الموارد الطبيعية) وهي نتائج يتحملها ، الى حد بعيد ، السكان الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بالتأثير على القرارات الاجتماعية والاقتصادية التي تتسبب في هذه النتائج وترسخها وتزيدها قوة .

٤ ـ وأن التوازن في حاجة الى تصحيح كما ينبغي ايجاد الوسائل اللازمة للتوصل الى نتائج توليفية ايجابية مثلى . أما علاقات الترابط التي تعزز الآثار السلبية فينبغي ابطال مفعولها باجراء منسق من اجراءات السياسة تشارك فيه القطاعات ذات الصلة . ويلزم تحديد نقط الارتكاز من أجل تطبيق سياسات متكاملة وملائمة وبرامج للبدء في دورات من الآثار الايجابية تؤدى الى تشجيع التنمية القابلة للبقاء . وفي هذا الصدد أكد فريق الخبراء على أهمية الاعتماد على الذات جماعيا وقوميا وأهمية تزايد مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات .

٥ ـ وأكد فريق الخبراء على صحة الآراء المتعلقة بالاطار النظرى لدراسات علاقات الترابط المعرب عنها في تقرير الأمين العام الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية

Digitized by UNOG Library

لسنة ١٩٧٩ (E/1979/75)، كما أكد على الأهمية التي علقها في جلسته الأولى على الأنظمة الغذائية ، وادارة التربة ، وادارة الطاقة ، وادارة الغابات ، وادارة المياه بوصفها مجالات ستكون دراسة علاقات الترابط فيها مثمرة ، كما أن فيها حاجة ملحة للاستشارة من أجل سياسات وبرامج منسّقة .

٦ — وأكد فريق الخبراء على أن علاقات الترابط تختلف في الشكل والكثافة بين القطاعات والبلدان ، وتختلف حتى من منطقة لمنطقة داخل معظم البلدان ، وهي تتوقف ، في جملة أمور ، على الفوارق في مستوى التنمية وعلى اعتبارات اجتماعية وثقافية . وعلى ذلك فان مشكلات تقييم التفاعلات وتحديد السياسات والبرامج المتكاملة لاحداث أثر منهجي ايجابي ، ينبغي معالجتها ، الى حد كبير ، على أساس قومي أو منطقي مجزأ .

٧ — وان الدراسة عن تسخير موارد الأراضي لفائدة السكان في المستقبل التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والتي جرت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد الدولي للتحليل التطبيقي للنظم قد أوجدت منهجية واضحة لدراسة علاقات الترابط بين امكانية استخدام الأراضي ، والأنظمة الغذائية ، ومخاطر التردي ، وخيارات ادارة التربة والماء ، والضغط السكاني . وقد أشارت نتائج التقييم الشامل الذى أجرته الدراسة ، ضمن ما أشارت اليه ، الى أن افريقيا ستفقد ٧٠ مليون هكتار من موارد تربتها وأن الباقي سيتدهور من حيث الجودة بنسبة ٣٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ . وأشار الفريق الى أن الدراسات التي تجرى على مستوى كل بلد يمكنها ، اذا كانت أكثر تحديدا ، أن تشكل أساسا فعليا من أجل التنفيذ العملي للاستراتيجيات الانمائية العالمية والاقليمية ، كما يمكنها توفير أدوات هامة من أجل التخطيط الانمائي القومي المتكامل الذى يستهدف تعزيز الاعتماد المتزايد على الذات والاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء .

٨ — وقد بيّنت دراسة فريق الخبراء للبيئة الريفية والتنمية ، أهمية تطوير نماذج للاجابة على أسئلة محددة . وتم التأكيد على أن العمل التجريبي الذى يتناول متغيرات بعينها والعلاقات بينها للحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها ، لا غنى عنه لوضع النموذج . وأكد فريق الخبراء على ضرورة تحقيق توازن بين المخاطرة بالاثقال على النماذج بمتغيرات أكثر مما ينبغي وأهمية عكس ما في العالم الواقعي من تعقّد . ومن بين معايير اختيار المتغيرات أكد الفريق على الحاجة الى أخذ الاحتمالات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل في الحسبان ، والنظر في الشكوك والمخاطر وآليات التغذية الاسترجاعية وكذلك في الآثار من الدرجة الثانية والثالثة التي تترتب على المقررات الاجتماعية — الاقتصادية .

٩ — وخلص الفريق الى أنه لكي يتوفر مزيد من المعرفة عن علاقات الترابط بين التنمية والسكان والبيئة والموارد ، ينبغي رسم علاقات الترابط بالتفصيل من خلال سلسلة من دراسات الحالات الخاصة في مختلف المناطق والبلدان ، مع اعطاء الأولوية للحالات التي تكون فيها هذه المعرفة مطلوبة لتحليل العمليات السلبية المتسمة بطبيعة بالغة الخطورة والتي وصلت بالفعل الى مرحلة متقدمة ، مثل زوال الغابات والتصحر . والمجالات الأخرى التي ينبغي ادراجها في برامج للعمل ،

Digitized by UNOG Library

تتضمن تلك المجالات التي تكون فيها معرفة علاقات الترابط ذات أهمية كبيرة في التعرف على نقط الارتكاز لتنسيق اجراءات السياسة التي تتخذها الحكومة ، مثل الطاقة ، وأحواض الأنهار والجزر .

ثانيا ـ مشروع برنامج عمل لمنظومة الأمم المتحدة

١٠ ـ اقترح الفريق تأسيسا على دراساته ، أن تدرج ضمن برنامج العمل بشأن علاقات الترابط الخاص بمنظومة الأمم المتحدة ، دراسات الحالة الخاصة بالمشروعات التالية ، التي ينبغي اعطاء أول اثنين منها أولوية عليا :

(أ) ازالة الأحراج من التلال السفحية للهيملايا : لقد أدت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمادية التي بينها علاقات ترابط وآثار يعزز بعضها البعض الى ازالة الاحراج الى منحدرات أكثر ارتفاعا وحدة ، والى اضرار بسبب فيض الأنهار عن مجاريها ، وحالات القحط ، والانخفاض من امكانيات الرى ، ونقصان عمر السدود الكهرمائية ، وازدياد الجهد الذى يبذله ساكنو القرى العليا في جمع خشب الوقود ، مما قلل القدرة على العمل في الزراعة والحصاد وغير ذلك من الأهداف البنّاءة . ولا يمكن للتدابير المضادة أن تكون فعالة الا بكسر هذه الدورة بسياسات وبرامج متكاملة تستند على معرفة علاقات الترابط بين هذه العوامل . ولكي يتاح رسم هذه السياسات ، لابد أولا من تقييم نطاق المشكلة تقييما تاما من خلال دراسة علاقات الترابط . وأية أنشطة على المستوى الوطني ينبغي أن تقوم بها مؤسسات قومية تحددها الحكومات المعنية ؛

(ب) الافراط في الرعي في المنطقة السودانية السهلية : امتدت الزراعة البعلية الى الأراضي الهامشية وأدت التغيرات المناخية والافراط في الرعي نتيجة لاتساع قطعان الماشية ، الى مشكلات خطيرة من زوال الاحراج في المناطق القاحلة وشبه القاحلة . والعملية ، مرة أخرى ، عملية دائرية ؛ فالعواصف الترابية ، مثلا ، التي تثار عندما تضيع المياه السطحية بسبب ضياع الغطاء النباتي ، تسبب مزيدا من الضرر للنبات المتبقي ، ومع امتداد التصحر ، يزيد تحرك السكان الرحّل في اتجاه الجنوب فيزداد الضغط على المناطق التي كانت سليمة من قبل . وليس غير برنامج انمائي شامل ينطوى على اجراء منسق في القطاعات ذات الصلة ويرتكز على معرفة محددة وملموسة بعلاقات الترابط بين مختلف العوامل المعنية ، بما فيها الأنماط الغذائية المفضّلة ، ومؤن الغذاء ، وخصائص التربة ، وتوفر الماء ، والمناخ ، والسكان ، والعناصر الحضارية ، يمكن أن يكون فعّالا في ابطال مفعول هذه العملية . ويجب على المؤسسات القومية التي تعيّنها الحكومات أن تقوم بمعظم الأعمال . وينبغي تقديم المساعدة من المنظمات الدولية التي لها في المنطقة برامج جارية أو مخططة . وهذه المنظمات تشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ؛

(ج) الغابات المدارية : لقد دلت الجهود المبذولة لاستغلال موارد الغابات المدارية ، على أنه عند اتخاذ اجراءات ما دون معرفة كافية بالتفاعلات المتبادلة بين القرارات الاقتصادية ، والناس الذين يعيشون في الغابات والعوامل البيئية مثل النباتات والحيوانات والتربة والماء والمناخ قد تحدث في الوحدة الطبيعية تغيّرات سريعة لا يمكن الغاؤها في كثير من الأحيان . ومثل هذه

Digitized by UNOG Library

المعرفة من شأنها أن تساعد في التعرف على نقط الارتكاز التي يمكن عندها أن تؤدى اجـــراءات السياسة الى آثار عامة ايجابية وتراكمية تكفل الادارة الرشيدة للموارد ، بما فيها الموارد الوراثيـــة الغنية للغابات المدارية ؛

(د) موارد الأراضي لسكان المستقبل : مع الزيادة المستمرة في سكان العالم ، حدثت في السنوات الأخيرة زيادة هائلة في طلب الانسان للغذاء من موارد الأراضي المحدودة ذات القدرة الانتاجية المحدودة . والذى يرسم حدود هذه الانتاجية هو أحوال التربة والمناخ وتقنيات الاستخدام والادارة ، المطبقة . وفيما يتعلق بالمشروع الموصوف في الفقرة ٧ أعلاه ، الذى له أهمية كبيرة لبرنامج العمل بشأن علاقات الترابط الخاص بالمنظومة برمتها ، بأن يستمر على أساس أوسع يغطي مجالا عريضا من علاقات الترابط ويتضمن سلسلة من الدراسات القطرية . ومن ثم لابد أن يعتمد على مدخـــلات تقدمها منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وكذلك الحكومات ، والمنظمات غير الحكومية ؛

(هـ) الايكولوجيا والتنمية الريفيتان : لقد أدت برامج التنمية الريفية في أحسن الأحوال ، الى معدلات بطيئة في تحسن أحوال المعيشة لسكان الريف . فضلا عن أن اهمال علاقات الترابـــط كانت له مجموعة متنوعة من الآثار الضارة ، حيث أن التغيرات في واحد من مكونات النظام الايكولوجـي الريفي تؤثر بالضرورة في المكونات الأخرى ، وبطريقة سلبية في كثير من الأحيان . فدراسات الحالات الخاصة ، في ظل الأحوال الايكولوجية المختلفة بما فيها وضع النماذج ، مطلوبة لتحسين المعرفـة بعلاقات الترابط واستخدامها في التخطيط لبرامج التنمية في الريف ، وتنفيذها وتقييمها ؛

(و) تخطيط الطاقة على الصعيد القومي : يمكن لدراسات الحالات الخاصة التي تدعم تخطيط الطاقة على الصعيد القومي ، أن تتضمن تقديرا اجماليا لمجموع الطاقة المستخدمة على الصعيد القومي ، ورسما للخيارات البرنامجية لمقاومة تردى البيئة فيما يتعلق بانتاج الطاقة وتحليل نسبـــة التكلفة الى الفائدة وتقدير المخاطرة في خيارات السياسة . ويمكن دراسة علاقات الترابط من خـــلال تجزئة العرض والطلب الى مكوناتهما ، أى ، نوع الموارد ، والتكنولوجيا ، وشدة الاستخدام ، وكثافة السكان ــ مما قد يمكّن من النظر في الآثار المترتبة على نضوب الموارد ، والمتغيرات الديموغرافيـة والاجتماعية ، وكذلك التقنيات المبدعة والكفاءات الهندسية ؛

(ز) أحواض الأنهار : كثيرا ما باءت مشاريع بناء السدود وغيرها من مشاريع استثمـــار رؤوس الأموال في ادارة أحواض الأنهار بالاخفاق . وتنطوى ادارة المياه على أنشطة في عدة قطاعات ، وهذا يبرز الحاجة الى اتخاذ اجراءات منسقة فيما يتعلق بالسياسة تراعي علاقات الترابط . وينبغي أن يكون الهدف من دراسات علاقات الترابط في مجال ادارة المياه في أحواض الأنهار ، هو التعرف على نقط الارتكاز التي يمكن لاجراءات السياسة المنسقة أن تحدث آثارا منهجية تراكمية ايجابية .

(ح) النظم الايكولوجية في الجزر : يمكن اتباع نهجين أساسيين لدراسة الحالات الخاصة ، الأول يركز على الاستراتيجيات الانمائية البديلة التي يمكن تنفيذها في الدول الجزريـــة الناميـــة ، والثاني يركز على أحوال الجزر النائية الصغيرة ، حيث تؤدى طبيعة النظام المنغلقة والسهولة التـــي

Digitized by UNOG Library

يمكن بها التعرف على المؤثرات الآتية من الخارج " وتحديدها كما الى تيسير نهج يعتمد على تحليل النظم مستخدما تقنيات كمية لوضع النماذج . وان اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، واليونسكو ، تشترك كلها بدراسات علاقات الترابط فيما يتعلق بالجزر . ويمكن لاعمال الأمم المتحدة ، والاونكتاد ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، المتعلقة بأقل البلدان نموا أن تقدم مدخلات لسلسلة من دراسات الحالات الخاصة فيما يتعلق بالجزر ، تستخدم نهج علاقات الترابط ؛

(ط) وضع الاطار للمنهجيات والأدوات من أجل تخطيط وادارة التنمية على نحو متكامل : ان تطوير هذا الجزء من البرنامج لابد أن يعتمد ، في جملة أمور ، على تجربة الدراسة المشتركة التي أجرتها كينيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لعلاقات الترابط في اطار تخطيط قومي ، وعلى تجربة التخطيط البيئي في فنزويلا . وينبغي أن يتضمن تطوير منهجيات لتقييم الأثر البيئي الشامل للعوامل المترابطة لتقدير المخاطر ؛

(ى) تقييم التجربة الماضية والحاضرة : ينبغي تحليل التجربة الماضية وبعض الأنشطة الجارية حاليا التي تبين علاقات الترابط بوضوح ، للسماح بالتعرف على علاقات ترابط ملموسة ومحددة ، بحيث يمكن صياغة مبادئ ارشادية لاتخاذ الاجراءات تجنبا للأثر السلبي المنهجي . كما ينبغي أن تكون الحالات ممثلة لمواقع جغرافية وموضوعات مختلفة ؛ وقد اقترح فريق الخبراء كمثال ، استخدام مبيدات الحشرات في امريكا الوسطى ، والنمو الاقتصادى السريع الذى يحدث الآن في منطقة الخليج .

١١ - تستتبع صياغة الأهداف وتدابير السياسة في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، انه ينبغي لنهج علاقات الترابط أن يرشد عملية التخطيط ووضع البرامج لتنفيذ هذه الاستراتيجية على الصعيد العالمي والاقليمي والقطرى .

١٢ - ان أنشطة التخطيط المشتركة بين الوكالات ، التي يجرى تطويرها تحت اشراف اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية التابعة للجنة التنسيق الادارية (البرنامج) ، لابد من تعزيزها بتطبيق نهج تحليل الأنظمة في اطار من علاقات الترابط . وسوف يتطلب ذلك تعزيز القدرة التحليلية داخل منظومة الأمم المتحدة باستخدام خبرة خارجية ، مدعومة ببرنامج العمل عن علاقات الترابط ومن خلال أجهزة مناسبة مشتركة بين الوكالات . ويمكن أيضا لبرنامج العمل بشأن علاقات الترابط أن يعزز أنشطة المتابعة في وكالات منظومة الأمم المتحدة وفي اللجان الاقليمية ، وكذلك أعمال قوة العمل المشتركة بين الوكالات عن الأهداف الانمائية الطويلة الأجل .

١٣ - الدراسات خارج الأمم المتحدة : ان جزءا كبيرا من الأعمال ذات الصلة المباشرة بنهج علاقات الترابط التي يجرى تطويرها داخل منظومة الأمم المتحدة ، يتم خارج المنظومة ، على المستويات الرسمية وفي أنشطة المؤسسات الأكاديمية وغيرها من مؤسسات البحث ، على السواء . ويمكن استخدام الأنشطة المختلفة لادخال دقة وصقل اضافيين في التطوير الاضافي لنهج علاقات الترابط في مجال تخطيط التنمية وصياغة السياسة . وانه من الطبيعي والضرورى معا لمنظومة الأمم المتحدة أن تحلل وتفيد من دراسات علاقات الترابط العالمية التي تجرى خارج المنظومة ، كما أن دراسة المنهجية المتبعة والنتائج المتحققة من شأنها أن تساعد في رسم وتنفيذ برامج العمل التي حددها فريق الخبراء .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

الوثائق المعروضة على مجلس الادارة في دورته التاسعة

الرمز	العنوان
UNEP/GC.9/1	جدول الأعمال المؤقت
UNEP/GC.9/1/Add.1 و Corr.1 و Add.2	جدول الأعمال المشروح
UNEP/GC.9/2	التقرير الاستهلالي للمدير التنفيذي
UNEP/GC.9/2/Add.1	قرارات ومقررات الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ المتصلة بأنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة
UNEP/GC.9/2/Add.2 و Corr.1 و 2 والملحق	الدورة ذات الطابع الخاص لمجلس الادارة في ١٩٨٢
UNEP/GC.9/2/Add.3	العلاقات مع المنظمات غير الحكومية
UNEP/GC.9/2/Add.4	الأعمال بشأن علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية
UNEP/GC.9/2/Add.4/Supplement	تقرير الامين العام عن علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية
UNEP/GC.9/2/Add.5	بيان استهلالي للمدير التنفيذي
UNEP/GC.9/2/Add.6	التقرير الأولي عن وضع قائمة بالمواد الكيميائية الخطرة
UNEP/GC.9/3	حالة البيئة : موضوعات مختارة - ١٩٨١
UNEP/GC.9/4 و Add.1 و 2	مسائل التنسيق
UNEP/GC.9/4/Add.3 و Corr.1	التعاون مع اللجان الاقليمية
UNEP/GC.9/4/Add.3/Supplement	التواجد الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة
UEP/GC.9/4/Add.4	تطوير البرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة
UNEP/GC.9/4/Add.4	وضع وثيقة منظور
UNEP/GC.9/5 و Corr.1*	برنامج البيئة : تقرير عن أداء البرنامج
UNEP/GC.9/5/Add.1	الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة
UNEP/GC.9/5/Add.2	التعاون في مجال البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر

Digitized by UNOG Library

الرمز	العنوان
UNEP/GC.9/5/Add.3	التلوث البحرى
UNEP/GC.9/5/Add.4	برنامج الامم المتحدة للبيئة ومؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
UNEP/GC.9/5/Add.5	تقرير اداء البرنامج (١ كانون الثاني / يناير - ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨١)
UNEP/GC.9/6 و Corr.1 و Add.1 و 2	برنامج البيئة : الخطة متوسطة الأجل ١٩٨٢ - ١٩٨٣
UNEP/GC.9/7	البرنامج البيئي المتوسط الاجل على مستوى المنظومة
UNEP/GC.9/8	تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
UNEP/GC.9/8/Add.1	تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية السهلية
UNEP/GC.9/9	تنفيذ برنامج الصندوق في ١٩٨٠
UNEP/GC.9/9/Add.1	تنفيذ برنامج الصندوق في ١٩٨٠ و ١٩٨١
UNEP/GC.9/10 و Corr.1 و 2	ادارة الصندوق
UNEP/GC.9/10/Add.1	أثر الارصدة النقدية غير القابلة للتحويل على اختيار وتنفيذ مشروع الصندوق
UNEP/GC.9/10/Add.2	موارد اضافية للمشكلات البيئية في البلدان النامية
UNEP/GC.9/10/Add.3	تمويل خطط العمل
UNEP/GC.9/10/Add.4	الاجراءات العامة المنقحة التي تحكم عمليات صندوق الامم المتحدة للبيئة
UNEP/GC.9/10/Add.5	ادارة الصندوق (١ كانون الثاني / يناير - ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨١)
UNEP/GC.9/10/Add.6	ادارة الصناديق الاستئمانية
UNEP/GC.9/10/Add.7	توفير أمانة دائمة وترتيبات مؤقتة من اجل الاتفاقية بشأن الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية ، خصوصا كموئل للطيور المائية
UNEP/GC.9/10/Add.8	" الشباك الخاص " المقترح في صندوق البيئة

Digitized by UNOG Library

الرمز	العنوان
UNEP/GC.9/10/Add.9	انشاء صندوق استئماني اقليمي لتنفيذ خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية لمنطقة شرقي آسيا
UNEP/GC.9/11	برنامج تقييم المشروع
UNEP/GC.9/12 و Corr.1 (English only)	تقرير اداء عن البرنامج وميزانية تكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١
UNEP/CG.9/13 و Corr.1 (only French) و Corr.2 و Corr.3 و Add.1 و Corr.1 و Add.2	الميزانية المقترحة للبرنامج وتكاليف دعم البرامج من صندوق البيئة ١٩٨٢ - ١٩٨٣
UNEP/GC.9/14 and Add.1	اقامة الامم المتحدة في نيروبي
UNEP/GC/INFORMATION/1/Rev.1/ Supplement 2	موجز الاهداف والاستراتيجيات المقررة ، ومناطق التركيز والاهداف لعام ١٩٨٢ من اجل برنامج البيئة
UNEP/GC/INFORMATION/5/Supplement 4	سجل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة
UNEP/GC/INFORMATION/6/Add.6	مذكرة تفاهم تنظم التعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في منع ، والتحكم في الامراض التي يحملها الماء والامراض المصاحبة لها في أنشطة تنمية مياه الزراعة
UNEP/GC.9/INF.1	خطة للتقييم البيئي
UNEP/GC.9/L.1	التقرير المالي والحسابات المراجعة لصندوق الامم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٩
UNEP/GC.9/L.2	تقرير اداء عن البرنامج وميزانية تكاليف دعم البرامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١
UNEP/GC.9/L.3	الميزانية المقترحة للبرنامج وتكاليف دعم البرامج من صندوق البيئة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٣
UNEP/GC.9/L.4 و Corr.1 (English only)	صندوق البيئة : التقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) للسنة الاولى من فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ المنتهية في ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 13.00

GA/OR/36, Suppl. 25

21169–October 1981–575

Digitized by UNOG Library